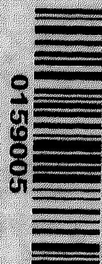
راجى عنايت

أفيقوا..
يرحمكم الله!

• الادارة • الاقتصـــاد

ـة الديمقراطية • الاعلام



دار الشروق

أفيقوا..
يرحمكم الله!

الطبعة الأولى
١٩٩٢ م - ١٤١٣ هـ

القاهرة ١٦ شارع جواد حسني - هاتف ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
برقيا : شروق - تلكس 93091 SHROK UN
بيروت : ص . ب ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣
برقيا داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE

راجي عنايت

أفيقوا..
يرحمكم الله!

كيف يجب أن يفكر الإنسان العربي في مستقبل:

التعليم ● الإدارة ● الاقتصاد

الممارسة الديمقراطية ● الإعلام

دار الشروق

نــداء

ما أقولـه يتناقض مع مـا يسوّد صفحات الجرائد والمجلات عنـدنا ، وما يشغل مـوجات البث الإذاعـى والتلفزيونى ، ومـع ما يتدفـق من تصريحات السياسيين والمسئولين ، ومع ما تختـال به صفـوة المفكرين والخبراء في بلـدنا خلال المؤتمرات والنـدوات . اننى لا أستعذب النفخ فى قـربة مقطوعـة ـ كما يتصـوّر البعض — ولكنـى أومـن أن اصرارى على ايقـاظ النيام ، وكشـف الزيف والتدليس ، وادانة الكسل الذهنـى ، يؤتى ثماره بالتدريج البطىء ، الذى يتنـاسب مع جهدى الفـردى المتواضع ، الذى لا يستنـد إلى جماعة أو هيئة أو مـؤسسة أو حـزب ، أو حتى شلـّة ، فى مواجهـة أغلبية لا تـريد أن تفيق ، ولا تريد أن تتبين الهوّة التى تنتظرها ، وهـى تمضى كالسائر فى نومه ، تلك الهوّة التى تزداد عمقًا واتساعـًا مع مرور الأيام ، بفضل تسارع التغيرات الجذرية التى يمر بها الجنس البشرى . إلى القلـة الضيئلة التى بدأت تنتبه إلى الواقع الذى أكتب عنـه أقول : فكروا وناقشوا واطرحوا جانبـًا كل ما اعتدتم سماعه من آراء وأفكـار تقليدية ، وتماسكوا لكى تنجحـوا فى نقل رؤيتكم إلى الآخرين . . . وإلى السـائرين نيامًا أقول : أفيقوا يرحمكم الله ! .

راجى عنايت

يونيو ١٩٩٢

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

مقـــدمـة

مع كل السلبيـات التى تولدت عـن أزمة الخليج ، فإن لهذه الأزمـة بعض الإيجابيات القليلـة ، أهمها انتبـاه المفكريـن والكتاب والسيـاسيين وأصحاب الاهتمام العام لأهميـة التفكير فى المستقبل . . عنـدما كنـت أتحدث عن أهميـة التوجـه المستقبلى ، فى الظروف الراهنـة ، كان البعـض ينظر إلى هذا بـاعتباره رفاهية فكرية ، أو تدريبـات عقلية لا بأس بها ، ولكن لا يجب أن تشغلنا عن التفكير فى القضايا الراهنة . ، عندمـا كنت أقول أن التفكيرفى أى أمر أو وضع حالى لن يفيد إلا إذا تم من خلال توجه مستقبلى ، باعتبار أن السمة الأساسية لعصرنا هى التغيير والتغيير المتسـارع ، وسقوط قيمة المقاييس التـى اعتدنا أن نعتمـد عليهـا . . عندمـا كنـت أقـول هـذا ، لم أكن أجـد الكثير مـن الآذان المصغية .

ثم وقع زلـزال الخليج ، حاملاً معه كـل ما هو غير مسبوق ، وكـل ما هو خارج عن نطـاق التفكير التقليدى والاستخلاصات المستقرة . وعنـدما أفاق العرب من هول الصـدمة ، اندفعوا جميعًا يتحدثـون عن المستقبل . . مستقبل الخليج ، مستقبل الأمة العربية ، مستقبل الأمـن العربى . . إلى آخر القائمة . ومنـذ بـدايـة الأزمة حضرت عشرات المؤتمرات والنـدوات وحلقـات البحـث والمحاضرات ، كلها تتساءل عن مستقبل المنطقة بعد الأزمة .

كان المفروض أن أسعد بهذا التحول الفكرى ، وبهذه الاستجابة الواسعة لما كنت أدعو إليه ، إلا أن متـابعة هذا النشاط الواسع ، وتأمـل المنطق الذى تم

من خلاله تناول هذه الأزمة ، لم يكونا باعثين على التفاؤل . فنحن مازلنا نفكر بنفس الطريقة التى كنا نفكر بها من قبل ، مازلنا نتجاهل أساسيات التفكير الذى تمليه مرحلة التحول الجذرى التى يمر بها المجتمع البشرى .

لهذا رأيت أن أقدم هذا الكتاب ، عسى أن يساعد على تصحيح مسار تفكيرنا بما يتفق مع واقع العالم الجديد الذى نعيشه . خاصة وأنه لم يعد ممكنًا أن نتجاهل ما يحدث من تحولات فى أنحاء العالم ، وننظر إليها كما لو كانت تحدث فى كوكب آخر . فقد أثبتت وقائع أزمة الخليج - بما لا يقبل الشك - ما كنت أتحدث عنه دائمًا ، من سقوط الحواجز والحدود بين الدول والمجتمعات ، باعتبار العالمية (جلوباليزم) هى من أهم عناصر التحول الذى يمر به الجنس البشرى .

* * *

لا يختلف اثنان على أن عصرنا الحالى هو عصر كل ما هو غير مسبوق .

فمنذ بدايات النصف الثانى من القرن الحالى ، أفاق البشر بالتدريج على حقائق جديدة عليهم ، لم يروا مثيلاً لها طوال قرنين من الزمان : طفرات تكنولوجية ، ثورات وانقلابات فى كل مكان ، بزوغ لقوى جديدة واضمحلال لقوى تقليدية ، إرهابيون فى كل مكان ، هزات عنيفة فى أسواق المال ، تضخم يندفع خارجًا عن إرادة الجميع ، وتزايد لمعدلات البطالة مع تزايد للتضخم فى نفس الوقت بعكس ما تقول به النظريات الاقتصادية التقليدية ، اهتزاز عنيف لكل ما جرت عليه العلاقات الأسرية ، نظم اقتصادية تنهار ، وأحلاف عسكرية تقليدية تنفرط ، علاقات دولية تجمع الأضداد وتربط بين أعداء الأمس ، حركات انفصالية عنيفة فى أكثر الدول تماسكًا واستقرارًا . .

هل هو الجنون ؟ . . هل هى الفوضى الشاملة ؟ . . هل هى نهاية

العالم؟ . . هكذا تصاعدت الصيحات اليائسة .

إلا أن هذه الصيحات لم تمنع قلة من المفكرين المستقبليين من أن يحاولوا البحث عن قوانين جديدة وراء هذه الفوضى الشاملة ، ، عن ضوابط مستقرة وسط هذه العشوائية الممعنة . وعلى عكس نظرة التشاؤم التى سادت مواقف معظم المفكرين ، فإن هذه القلة استطاعت أن تكون أكثر تفاؤلاً بمستقبل البشر ، من خلال توصلها إلى فهم لبعض مؤشرات التحول التى يمر بها العالم ، والتى تفسر كل ما يبدو فوضويًا ، وعشوائيًا .

العمل الرائد الذى أنجزته وتنجزه هذه القلة من المفكرين ، لم يكن سهلاً بأى حال من الأحوال ، لكنه يعتبر انتصارًا للبصيرة البشرية ، وسندًا للتفكير فى أحوال البشر ، وهاديًا عند التصدى لحل المشاكل الراهنة ، حتى ولو بدت مقطوعة الصلة بالسياق العام للأحداث العالمية .

كيف استطاعت هذه القلة من المفكرين المستقبليين أن تنجز المهمة الصعبة ، مهمة استنباط القوانين بينما العاصفة فى أوجها ؟ . . كيف استطاعت هذه القلة أن ترتفع فوق الأنواء والسيول ، والزلازل والبراكين ، وأن ترى الصورة فى تكاملها ، وتتبين المسار الشامل لهذه الأحداث الصاخبة ، غير المسبوقة ؟ .

لاشك أن التصدى لمثل هذه المهمة يحتاج إلى توفر مجموعة من المزايا العقلية ، والضوابط الأساسية فى عمليات التحليل والتركيب الفكرى ، كما يحتاج الأمر إلى اعتماد قواعد التفكير الناقد الذى يقوم على عدة أركان أهمها :

* محاولة التعرف على الافتراضات التى تقوم عليها الأفكار والعقائد والقيم والأفعال ، التى اعتدنا أن نأخذها مأخذ الأمر الواقع . ثم اختبار مدى دقة وصلاحية هذه الافتراضات . وكذلك تحدى هذه الافتراضات ، البحث عن

افتراضات بديلة جديدة تكون أكثر اتفاقًا مع الواقع الراهن .

* الانتباه إلى السياق الأصلى الذى نبعت منه الافتراضات والأفكار .
* محاولة تخيل وامتحان البدائل للسائد من طرق التفكير والحياة .
* ممارسة ما يمكن أن نطلق عليه التشكك التأملى ، فلا نأخذ الأمور بمظاهرها ، ولا نقبل الفكرة لمجرد أنها سادت لوقت طويل ، أو شاعت بين عدد كبير من البشر .

* * *

ومن المفيد أن أقدم للقارئ العربى ، بيانًا أو حصرًا لمجموعة الأخطاء التى تعوق المسار السليم للتفكير فى مستقبلنا . وسأشير هنا إلى جانب من هذه الأخطاء ، التى تحاشتها هذه القلة من المفكرين المستقبليين ، عند التفكير فى حقيقة ما يجرى اليوم :

* اعتبار أن الآتى هو المزيد مما كان ، أى أن الذى يحدث فى العالم هو مجرد تغير كمىّ يخضع لنفس القوانين السابق تطبيقها .
* تصوّر أنه من الممكن النظر إلى كل ظاهرة ، ودراستها بشكل جزئى ، بمعزل عن باقى الظواهر المتزامنة .
* استخدام الكلمات والاصطلاحات بمعناها القديم ، دون الاتفاق على مضمونها الجديد .
* الانطلاق من أيديولوجية أو نظرية أو عقيدة سابقة ، نبعت من ظروف مجتمعية مختلفة .
* تصور إمكان دراسة الظاهرة كما هى ، دون الرجوع إلى جذورها ، واستشراف مستقبلها .

* الاكتفاء بمجرد حصر مؤشرات التغير فى كل مجال من مجالات الحياة دون تفهم العلاقات المتبادلة ، القائمة بين هذه المؤشرات .

* محاولة رسم مستقبل نشاط ما ، فى غياب رؤية شاملة ، تربط بين هذا النشاط وغيره من النشاطات .

* * *

اعتمادًا على هذا كله ، كيف نظرت هذه القلة من المفكرين المستقبليين نظرة كلية إلى تاريخ الجنس البشرى ، لكى تصل إلى فهم القوانين الكامنة خلف ما يبدو فوضويًا وعشوائيًا ؟ .

الفصل الأول

خطـــوة إلى الخلف
من أجل قفزة إلى الأمام

بعد عشرة آلاف سنة من سيادة المجتمع الزراعى فى معظم المجتمعات البشرية نظر البشر إلى ما هو سائد وكأنه القانون الأبدى للحياة . خلال ذلك الزمن الطويل ، كان هناك تغير وتطور ، وكان هناك تنوع وتمايز بين الحضارات المختلفة التى قامت وازدهرت ثم ماتت ، وظهر العديد من العقائد السماوية وغير السماوية فى أماكن مختلفة من العالم ، قامت حروب ، وسيطرت شعوب على شعوب . . لكن هذا كله لم يغير من الأسس والمبادئ الرئيسية التى يخضع لها البشر ، أعنى بذلك أسس ومبادئ المجتمع الزراعى .

وفجأة ، اهتزت الأرض نتيجة لزلزال قلب الموازين ، وغير الأسس المستقرة، وبدّل المبادئ الراسخة . . فقال البعض إنها نهاية العالم . . لقد ظهرت الآلة البخارية كرأس رمح لمجتمع جديد ، هو المجتمع الصناعى . ظهر نظام جديد للعمل غير النظام الذى استقر على مدى الآلاف العشرة من السنين ، ونشأت وسائل وعلاقات جديدة للعملية الإنتاجية ، وأنهار الأساس الراسخ للأسرة التقليدية ، وتبدلت علاقات الإنسان بأرضه ، بطبيعته وبحكامه .

ومع هذا ، وربما بسببه ، لم ينتبه المفكرون إلى علاقة ما حدث بتاريخ

الإنسان على الأرض . بقى التاريخ فى نظر معظم المفكرين ، حضارات تقوم هنا ، وهناك ، وجيوش تزحف ، وقادة يتألقون ، وامبراطوريات عظمى ، وحكام يسيطرون ثم يسقطون . . على هذا الأساس جرى النظر إلى زحف عصر الصناعة ، باعتباره حدثًا من تلك الأحداث التى يتناولونها .

إلا أن ما حدث فى النصف الثانى من القرن العشرين ، جعل المفكرين يعيدون حسابهم . بالطبع ، ليس جميع المفكرين ، ولكن القلة منهم التى كانت لديها القدرة على الرؤية الشاملة ، والإلمام بكامل الصورة ، والارتفاع فوق التفاصيل الصغيرة . . ففى ذلك الوقت بدأت إرهاصات زلزال جديد ، أشد عنفًا من الزلزال الافتتاحى لعصر الصناعة ، وأكثر تسارعًا فى زحفه . ومرة أخرى بدأت تتداعى الأسس والمبادئ ، العقائد التى قام عليها المجتمع الصناعى ، الذى لم يطل به العمر إلاّ بما يزيد عن قرنين من الزمان .

رؤية شاملة للتاريخ

أخذت هذه القلة من المفكرين تتأمل التغيرات المتلاحقة الأخيرة ، فأنتبهت إلى أوجه الشبه الشديد بين المرحلة الحالية ومرحلة الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة . واستنتجت أن القلاقل والاضطرابات الحالية ، ما هى إلاّ الإرهاصات الأولى لعصر جديد ، يختلف فى كل شىء عن عصر الصناعة . فرغم أن عصر الصناعة اتسم بحدة التغيرات قياسًا على الثبات النسبى الذى عرفه عصر الزراعة ، ورغم الإنجازات العلمية والتكنولوجية الكبيرة التى عرفها عصر الصناعة ، وقادت إلى تطور الصناعات تطورًا كبيرًا ، فقد بقيت أسس ومبادئ المجتمع الصناعى هى السائدة طوال الوقت ، وعندما بدأت هذه الأسس والمبادئ فى الاهتزاز والتداعى ، استنتج المفكرون

أننا بصدد تغيرات نوعية تقود إلى عصر جديد .

بفضل هذا الإدراك ، توصل هؤلاء المفكرين إلى رؤية شاملة لتاريخ الجنس البشرى ، تختلف عن تلك الرؤية الجزئية للتاريخ ، التى اعتادت أن تنظر إلى تاريخ البشر باعتباره تاريخ حضارات ، وحكام وقادة وحروب .

الرؤية الجديدة لتاريخ البشر ، تنظر إليه باعتباره تلاحقًا لموجات حضارية عظمى ، تتميز كل موجة منها باستقرار نسبى فى طبيعتها ، وتقوم فيها الحياة ـ غالبًا ـ على أسس ، مبادئ وعقائد خاصة ، تنعكس على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبشر ، مهما اختلفت ، مواقعهم ، وتباعدت بينهم الأزمان داخل الإطار الزمنى لهذه الموجة الحضارية .

ومن هنا ، انصرف جهد هذه القلة من المفكرين إلى تبين الأسس الجديدة التى تقوم عليها الموجة الحضارية الزاحفة ، والتعرف على مبادئها وعقائدها ، حتى يمكن الاستفادة من ذلك فى رسم الاستراتيجيات والخطط لمختلف جوانب النشاط البشرى وسط دوامة التغيرات المتلاحقة .

من القنص إلى الزراعة

النظرة الكلية لتاريخ الجنس البشرى تبدأ منذ العصور التى اعتمد فيها الإنسان على القنص والصيد والتقاط الثمار حيثما وجدت . وقد ترتب على هذا ضرورة الارتحال كلما نضب معين ما يمكن الحصول عليه من مكان ما ، ومن ثم فرض هذا شكلاً للتجمع البشرى لا يعوق الارتحال ، وحدد طبيعة الأسرة والعلاقات بين أفرادها .

ونشأت أول موجة حضارية كبرى ، عندما تعلم الإنسان أن يزرع وينتظر حتى يجنى ثمار ما زرع ، أى عندما قام المجتمع الزراعى . وقد اكتشف

المفكــرون أنه كلما استقــر عــدد من البشر ليـزرعــوا الأرض ، فى أى مكان مـن العالم، وفى أى وقت على مــدى العشرة آلاف سنة التى صنعت عمــر المجتمع الزراعى، فإن حياة هؤلاء البشر تخضع لنفس الأسس ،المبادئ والقيم : طبيعة تكوين الأسرة الكبيرة التى تعمل كوحدة إنتاجية استهلاكية متكاملة ، السيادة الأبوية للأسرة والمجتمع ، ارتباط الإنسان بالطبقة التى ولد لكى يجد نفسه فردًا فيها ، عــلاقة الإنسان بــالأرض التى ولد فيهــا ومدى إمكــانية نزوحــه عنها ، طبيعة الممارسة السياسية ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم .

ومع كــل الاختلافات التــى بين الحضارات التــى قامت فى مصر القــديمة وأشورو بابــل والصين واليونان والهند وأمريكــا الجنوبية ، ومع كــل التباين بين العقائد السماوية وغير السماوية التى أخذت بها هذه الحضارات ، فإن الأسس المجتمعية الزراعية تظل هى السائدة .

انفصال الإنتاج عن الاستهلاك

ومــع اختراع الآلة البخــارية ، وزحــف عصر الصنــاعة ، تغيرت الأســس والمبادىء التــى قامــت عليها المجتمعــات الزراعيــة ، ونشأت أســس ومبادئ جديدة نــابعة من طبيعة العمــل الصناعى . الأسرة الكبيرة التى كــانت وحدة اقتصاديــة إنتاجيــة استهلاكيــة متكاملــة ، تحولت إلى أسرة صغيرة تتكــون من الأبوين وثلاثة أبناء على الأكثر ، حتى يسهل عليها أن تغير موقعها وفقًا لتغير مواقع الإنتــاج الصناعى ، كلما لزم ذلك . انفصل الإنتــاج عن الاستهلاك ، وتأكد هذا الانفصال بظهور الإنتاج على نطاق واسع ، والاستهلاك على نطاق واسع ، ومــن ثم قيــام السوق بمــؤسساتها للــربط بين الإنتــاج والاستهلاك . الأسرة الزراعية الكبيرة انتــزعت منها واجباتها ، كــالتعليم والتمريض ورعــاية

العاجزين والمسنين ، وأوكلت إلى مؤسسات متخصصة تتولاها . ونتيجة لتعقد الحيـاة الجديـدة وتضخـم عمليـة اتخاذ القرار قـام شكـل جـديـد للممارسـة السياسية ، هـو ديمقراطية التمثيل النيـابى ، التى أدخلت أعـدادًا جديدة إلى مجال اتخاذ القرار ، مما يخفف عن الحاكم بعض مسئوليته فى هذا المجال .

بالإضـافة إلى هذا كلـه ، نشأت عدة مبـادئ اقتضتها الحياة الصنـاعية ، كالتوحيد القياسى أو النمطية ، والمركزيـة ، والتركيز الشديد فى مناطق الإنتاج الصناعـى والمناطـق السكنية والخدمية الملحقـة بها ، والتزامـن الشديـد الذى تقتضيه عمليـة الإنتاج الصناعـى ، والذى خلق عـلاقة جديـدة بين الإنسان والزمـن لم تكن معروفـة فى المجتمع الزراعـى ، والتخصص الشديـد فى العلوم والإنتاج والخدمات .

زراعة جديدة فى عصر الصناعة

الذى يهمنا فى هـذا ، أن هذه المبادئ الجديدة ، فـرضت نفسها كلما تحول مجتمع من الزراعة إلى الصناعة ، سواء كان ذلك فى أمريكا أم أوروبا أم آسيا أم افريقيا أم استراليا . ما أن يبدأ التحول فى مركـز الثقل الإنتاجى من الزراعة إلى الصناعة حتـى تفرض الأسس والمبادئ الجديدة نفسهـا على الحياة ، وعلى كل أشكال الإنتاج الصناعى والزراعى والخدمى .

ومن المهم هنـا الإشارة إلى أن سيادة المجتمع الـزراعى لم تعن توقـف نشاط القنـص والصيد ، وإنما خضـع ذلـك النشـاط لمقتضيات ومبـادئ المجتمـع الزراعى ، وتـوفيق أوضاعه معها . كـذلك عندما قام المجتمـع الصناعى ، لم يتوقف الإنتاج الزراعى لكنه لم يعد يحتل مركز الثقل ، وخضع لأسس ومبادئ وتكنولوجيا ت المجتمع الصناعى .

استمر هـذا الوضع لما يزيـد عن قرنين مـن الزمان ، إلى أن بدأت مظـاهر التحول والتغير بعـد منتصف القرن العشريـن . وكما قلت ، استطاعـت هذه القلة مـن المفكريـن المستقبليين أن تتبين وسط الأحداث التـى تبدو عشـوائية غريبـة متناقضة ، ملامـح مرحلة جـديدة تمهد لـلانتقال إلى موجة حضـارية جديدة ، توحى بانقضاء الموجة الحضارية الصناعية .

فما هى أهم مظاهر التغيير التى اكتشفوها ؟ .

البشر .. أهم مظاهر التغيير

من أهم المبـادئ التى قام عليها عصر الصنـاعة ، مبدأ النمطية والتـوحيد القياسى . وكانت إشاعة هذا المبدأ ضرورة أساسية بالنسبة للإنتاج الصناعى . عندما يتصـدى الصانع لصناعـة ترس معين من تروس الآلـة ، لابد أن تكون لهذا الترس مواصفات ثابتـة من حيث خامته ومقاييسـه وشكله ، حتى يمكن تغيير الترس القديـم بترس جديد فتـواصل الآلة عملهـا فوراً . كذلـك جرى تطبيق هـذا التوحيـد القياسـى على عمل العـامل ، بحيـث يمكن استبـدال العامل بعامل آخر ، دون أن يتوقف الإنتاج . . وهكذا ، تمكنت الصناعة من إنتاج ملايين المنتجات المتطابقة التى على نفس النمط . ورغم الفائدة الكبرى لهذا فى الإنتاج الصناعى ، إلا أن الخلل الحقيقى جاء فى محاولة تطبيقه على كل شىء فى المجتمع الصناعى ، على المؤسسات ، وأيضًا على البشر . حدث هذا فى المجتمعات الصناعية ، الرأسمالية ،الاشتراكية معًا .

وقد لعبت وسائل الإعلام الجماهيرى دورًا هامًا فى تكريس صورة النمطية أو التوحيد القياسى ، عندما يقرأ أو يرى ملايين البشر ، فى نفس الوقت ، نفس الإعـلانات ونفـس الأخبـار ، ونفس القصـص والتمثيليـات ، ونفس نمـط

الحياة. وقد أدى هـذا إلى اختفاء العديد من اللهجـات الإقليمية ، والمحلية ، بل وبعـض اللغات . وشيئًا فشيئـًا أخذ التوحيـد القياسى ينسحـب على كل شىء فى الحياة ، نفس المدارس ، نفس محطات خدمة السيارات ، نفس طراز المبانى ، نفس المطاعم العامة .

وإذا كان البشر فى كل مكان من العالم قد خضعوا بدرجات متفاوتة لعملية القولبة والتنميط هذه ، فقد جاء ذلـك على حساب خصوصية الفرد ، وهويته الخاصة ، وذاته المتفرّدة ، أى على حساب الثـراء الحقيقى فى كيان الأفراد ، إلا أن الأمر لم يستمر على هذه الصورة . فقد اكتشف قلة من المفكرين المستقبليين أن هذه النمطيـة ، وهذا التوحيد القيـاسى الذى فرض نفسـه على البشر ، قد بدأ يتلقى ضربـات قوية ، جعلت الأفراد أقـل قابلية للخضوع لـه ، ثم أكثر تمردًا عليه .

تطور المجال الإعلامى

كان السر وراء هذا التحـول ، هو أن الإنسان قد عرف أكثـر مما قبل ، أى أنه أصبح قادرًا على الوصول إلى قدر أوسع من المعلومات حول كل شىء ، كما أصبح يعرف بـوجود أنماط أخرى للحياة غير النمـط الذى كان مفروضـًا عليه بفضل إلحاح مبدأ التـوحيد القياسى . وأصبـح بإمكان الإنسان أن يختـار من بين الأنماط التى تعـرف عليها أقربها إلى تكوينـه واستعداده ومزاجه وثقـافته . ومن هنـا تضاعفـت الاختلافـات بين البشر ، مما جعـل من الصعـب تطبيق نمطية عصر الصناعة .

ويمكن أن نفهـم هذا بشكـل أوضح ، عندمـا نستعرض التطـورات التى

لحقت المجال الإعلامى للفرد على مدى الموجات الحضارية المختلفة .

الطفل فى المجتمع الزراعى كانت تنحصر مصادر معلوماته فى المعلم ورجل الدين والعمدة وأفراد أسرته ، ولم يكن يتـاح إلا للقلة القليلة من أبناء المجتمع الزراعى أن تـرى مدينة غريبـة غير التى نشأوا وعاشـوا فيها . ومن هنا كـانت النماذج المطروحة أمام الناشىء ، والتى يحتمل أن يقتدى بها أو يقلدها محدودة للغاية .

أما خلال عصر الصناعة ، فقد تضاعفت قنوات الاتصال أكثر من مرة ، وبأكثر من وسيلـة . لم يعد الطفل يستمد معلوماته من أقـاربه ومن الطبيعة ، بل وجد من حوله الصحافة والـراديو ، وبعد ذلك السينما والتلفزيون ، تمطره بسيل من المعلومات فى كل لحظـة إلا أن عصر الصناعة حرص على أن يستغل هذه القنوات المؤثرة فى زرع توجيهاته الملحـة راسمًا صورة خاصة معتمدة لواقع الإنسان فى المجتمع الصنـاعى ، يحرص على أن تنطبع على كل العقـول . لقد جرى استخدام وسائل الإعلام الجماهيرى كوسيلة لإجـراء توحيد قياسى لعقول أبناء عصر الصناعة . وقـد تم هذا ـ بالطبع ـ لحساب أهـداف ومصالح ذلك المجتمع .

إلا أن التطور التكنـولوجى فى مجال الالكترونيـات جعل الإنســان المعاصر غارقًا فى بحر متلاطـم ـ يصعب التحكم فيه أو توجيهه من قبـل أحد ما ـ من المعلومـات التى لا تنقطـع . وإذا أضفنا إلى هذا التطـور التكنولـوجى الكبير الذى تـم فى مجال الاتصال والإنتقـال ، والذى أتاح المزيـد من المعلـومات ، والمزيد من الاطلاع على مختلف أنماط الحيـاة ، أمكننا أن نتصور التحول الكبير الذى طرأ على موقف الأفراد من النمطية والتوحيد القياسى .

الدائرة النشطة

ورغم اقتناعى بأن التحـولات الكبرى فى حياة البشر لا يمكن إرجاعها إلى عامل واحد أو عاملين، بل إلى العديـد من العوامل المرصودة وغير المرصودة ، التـى تتبادل التـأثير . . رغـم اقتناعـى بهذا إلا أننـى أرى العلاقـة بين البشر والمعلومات كـانت حجر الزاويـة فى التحول من المجتمع الصنـاعى إلى مجتمع المعلومات .

وهناك ما يمكـن أن نطلق عليه « الدائرة النشطة » ، التـى هى وراء انتقال البشريـة مـن الموجة الحضـاريـة السـابقـة ، إلى الموجـة الجديدة التـى نشهـد إرهاصاتها فى كل مكان .

وهذا التعبير ، يشير إلى الدائرة المفرغة ، ذات التفاعلات المتسلسلة ، التى تقود إلى مزيد من تنوع البشر وتمايزهم يومـًا بعد يوم ، مما يضعف بشكل متزايد أثر نمطية المجتمـع الصناعى فى حياتنـا . ويمكن طرح تفاصيـل هذه الدائرة النشطة على الوجه التالى :

* قاد التطور التكنولوجـى فى وسـائل الاتصال والانتقال إلى حصول البشر على قدر من المعلومات لم يكن يتيسر لهم من قبل .
* تعـرف البشر على معلـومات متبـاينـة ومعـارف مختلفـة ، غير التى كـانـت مفروضة عليهم ، مكّنهم من الاختيار من بين مختلف المعلومات والمعارف ما يكون أكثر انسجامًا مع خصوصياتهم وأمـزجتهم ، وهكذا تباينت مواقفهم وآراؤهـم ، ومن ثم تباينت أساليب حياتهم .
* هذا التباين بين البشر ، خلق بدوره المزيد من المعلومات والمعارف .
* ومع المزيد من التطور التكنولوجى فى مجال المعلومات (كمبيوتر ـ اتصالات) تم استيعاب المعلومات المتزايدة ، وتوليد معلومات ومعارف جديدة منها .

* هذه المعلومات والمعارف الجديدة قادت إلى المزيد من تباين البشر ، ومن ثم إلى توليد المزيد من المعلومات . . . وهكذا بلا نهاية .

الخيارات المتعددة

وإذا كانت بعض الدول المغرقة فى المركزية ، كالاتحاد السوفييتى ، قد تجاهلت هذا الذى يحدث ، وواصلت وصايتها على المعلومات المتاحة لأفراد شعبها ، واستمرت فى خوض النمطية استهلاكيًا وإداريًا وإعلاميًا ، فإن ذلك قد قاد إلى الانفجارات المتتابعة الحالية التى نشهدها . والسر فى هذا أن التطور التكنولوجى فى مجال المعلومات كان أقوى من القيود التى تفرضها الحكومات على شعوبها ، مما أفقد عملية التعتيم أثرها .

وفى الجانب الآخر ، نرى الدول الأخرى التى كانت آخذة بأشكال من الممارسة الديمقراطية ، ومن لا مركزية النشاط الاقتصادى ، حيث كان تأثر الدائرة النشطة إيجابيًا وسلميًا . فانعكس تنوع البشر وتمايزهم ، على تنوع السلع والمنتجات والأنظمة والقنوات الإعلامية .

ويمكننا ـ فى العالم العربى ـ أن نلمس أثر ذلك على حياتنا فى كل مجال ، كنتيجة لما يحدث فى العالم وليس بإرادتنا ، لقد انتقلنا فى كل شىء من الخيار الواحد أو الخيارين المحدّدين ، إلى الخيارات المتعددة المتنوعة التى ترضى مختلف المشارب والأذواق . وعندما أقول (كل شىء) فأنا أعنى هذا ، والدليل على ذلك التنوع الذى طرأ على حياتنا خلال العقدين الأخيرين أو العقود الثلاثة الأخيرة ، فى المسكن ، الملبس ، المأكل والمشرب ، فى أدوات الاستخدام اليومى ، والأجهزة التى نعتمد عليها فى حياتنا .

ومما ساعد على حدوث التحول من الخيار الواحد إلى الخيارات المتنوعة ، أن

التكنولوجيا الصناعية الحديثة ، أتـاحت التنويع فى أنماط المنتج الواحد ، دون رفـع تكلفة الإنتـاج . وأصبح الأمـر لا يقتضـى سوى إحـداث تعديـلات فى بـرنامـج الكمبيوتـر الذى يتحكـم فى عمليـات الإنتاج ، ليتحـول فى الوقـت المناسب من شكل إلى شكل ، ومن لون إلى لون .

سقوط المركزية والهرم البيروقراطى

ومن أهم مبادئ عصر الصنـاعة ، التى أخذت تتداعى مـع زحف مجتمع المعلـومات ، مبـدأ المركـزية . لقـد أتـاحـت النمطية التـى فـرضها المجتمـع الصناعى أن تقوم مؤسساته على أساس مركزى ، كما نجحت المركزية فى تحقيق التطبيق الأمثل لمبدأين آخرين من مبادئ عصر الصناعة ، هما تركيز النشاطات كلما أمكـن ، والسعى إلى الأضخـم والأكبر والاحتفـاء بـالنهايـات العظمـى والأرقام القياسية .

وأرجو ألا يدفعنا استخدام كلمة مبـدأ أو كلمة مبادئ إلى تصور أننا نعنى بـذلك ضـوابط خلقيـة ، تنبع مـن فلسفة محددة ، أو مـن تصور مجرد لمدينـة فاضلة . مبـادئ عصر الصناعة تنبع مـن كونها تتيح أنسب الـوسائل لتحقيق أكبر المكاسب والأربـاح . لقد اقتضى صالـح الصناعة أن يتم تـركيز النشاط الصناعى فى مناطق معينة ، وتركيـز النشاط الصناعى فى منطقة معينة يقتضى تركيـز المناطـق السكنية التى تخدم العـاملين بالقرب مـن موقـع عملهم ، كما تقضى بتركيـز آخر فى الخدمات المختلفة التـى يحتاجها هؤلاء العـاملين . وقد شـاع مبدأ السعـى نحو الأضخـم ، لأن المشروعات الأضخـم تحقق الأربـاح الأكبر ، وتوفر المزيد من القوة التنافسية للمشروع .

إدارة هذا الجمهور النمطى الذى يخضع لعملية التـوحيد القياسى ، وتركيز

النشاط فى منطقة معينة وفى مؤسسات ضخمة هائلة ، كان السبيل الأمثل إليه الاعتماد على المركزية الشديدة ، حتى أصبح تطوير أساليب الإدارة المركزية من الفنون الرفيعة ، على حد تعبير توفلر ، الذى يقول :

« كان على مديرى السكك الحديدية الأول ، شأنهم شأن مديرى برامج الفضاء حاليًا ، أن يبتكروا أساليب جديدة ، فقاموا بعمل توحيد قياسى للعمليات التكنولوجية والأجور وبرامج العمل ، ووضعوا تزامنـًا للعمليات التى تجرى على بعد مئات الأميال . وخلقوا التخصصات اللازمة للعمليات والأقسام الجديدة . وقاموا بتركيز رأس المال والطاقة والبشر العاملين . وحاربوا من أجل أن يصلوا بحجم شبكة العمل إلى الحد الأقصى من الضخامة . . . من أجل أن ينجزوا ذلك كله ، خلقوا أشكالاً جديدة من التنظيم مبنية على مركزية المعلومات والقرارات » .

المنهج الخفى

الرمز المباشر للمركزية التى سادت كل نشاط فى المجتمع الصناعى ، هو تلك الخريطة التى تجدها معلقة خلف كل رئيس مجلس إدارة أو مدير فى أية مؤسسة من المؤسسات والتى يطلق عليها الهيكل التنظيمى للمؤسسة ، والتى تأخذ شكل الهرم . عند قاعدته مراكز الإنتاج الفعلى ، وفوقها تتسلسل الرئاسات ، حتى نصل إلى قمة الهرم حيث الرئاسة المركزية التى تتجمع عندها المعلومات عن كافة تفاصيل العمل ، والتى تحتكر سلطة اتخاذ أهم القرارات . هذا الهرم المقدس كان ـ وما يزال ـ فى معظم المؤسسات النموذج الأكمل لتنظيم وإدارة العمل .

ولم تقتصر المركزية على المؤسسات الإنتاجية ، بل تعدت ذلك إلى كافة

مؤسسات عصر الصناعة ، من إنتاجية واقتصادية وخدمية وسياسية . هذه المركزية التى آمن رجال عصر الصناعة بكفاءتها فى إدارة المصنع جرى تطبيقها على كل شىء ، فتم وضع نظام التعليم الجماعى ، وأقيمت المدارس على شكل المصنع . وكان من أهم عناصر المنهج الخفى فى المدارس ما يتصل بطاعة الرئيس دون نقاش ، والقيام بالعمل الموكل إليك دون أن تعرف شيئًا عما قبله أو بعده ، أو عن علاقته بباقى الأعمال ، مما يسهل على هؤلاء التلاميذ عند تخرجهم أن يأخذوا أماكنهم عند قاعدة الهرم المركزى ، يتلقون التعليمات من رؤسائهم وفقًا للتسلسل الوظيفى ، فيطيعونها دون تساؤل أو استفسار .

سيطرة السلطة التنفيذية

وفى مجال الممارسة السياسية ، لا يغيب عن أحد ما قاد إليه التحول الصناعى فى الدول الاشتراكية من مركزية ممعنة فى الإدارة والتخطيط والمعلومات والقرارات . إلا أن هذا لم يكن قاصرًا على الدول الاشتراكية وحدها . وفى هذا يقول توفلر : إن عملية التصنيع فى الولايات المتحدة دفعت النظام السياسى نحو المزيد من المركزية ، فوضعت واشنطن فى يديها عددًا متزايدًا من مفاتيح القوة ومن المسئوليات ، واحتكرت يومًا بعد يوم سلطة اتخاذ القرار المركزى ، وانتقلت السلطة ـ فعلاً ـ من الكونجرس ومن القضاء إلى أكثر السلطات الثلاث مركزية : الأجهزة التنفيذية .

وقد انسحب نفس الشىء على المال والاقتصاد ، ففى هذا المجال يعتبر «البنك المركزى» رمزًا للمركزية فى جميع الدول الصناعية . وتعتمد حكومات هذه الدول على البنك المركزى فى تنظيم مستوى نشاط السوق ، ومعدلات هبوط الأسعار وارتفاعها .

على قمة هرم السلطة فى النظام الصناعى ، ظهرت « صفوة عليا » هى المسئولة عن تخصيص الاستثمارات ، سواء فى مجال الصناعة أم المال ، فى البنتاجون أو مكاتب التخطيط السوفييتية ، وهى تضع الحدود التى تلتزم بها كافة المستويات فى مختلف التخصصات داخل الهرم المركزى .

« الشبكة » وليس « الهرم »

كان هذا هو الحال على مدى ما يزيد عن قرنين من الزمان ، وظلت المركزية الممعنة هى أفضل أشكال تسيير مؤسسات المجتمع الصناعى .

ومنذ عقدين أو ثلاثة عقود ، بدأ هذا الشكل يهتز نتيجة لزحف مجتمع المعلومات الذى يقوم على أسس ومبادىء تختلف تمامًا عن المبادىء أو الأسس التى قام عليها المجتمع الصناعى . لقد رأينا كيف قادت ثورة المعلومات وتطور تكنولوجيا الكمبيوتر والاتصالات إلى تحلل النمطية وعملية القولبة التى خضع لها البشر طوال عصر الصناعة ، وقد ساعد هذا على اهتزاز مبدأ المركزية. لقد بدأت المركزية تفقد أنصارها ، وبدأ البشر يتجهون نحو اللامركزية والاقليمية والمحلية فى كل مجال من مجالات الحياة ، المؤسسات الاقتصادية الضخمة تتحول فعلاً إلى ما يطلقون عليه « مراكز الربح» المتعددة، والبنوك العملاقة نبتت من حولها البنوك الاقليمية الصغيرة. الإعلام الجماهيرى المركزى بطبيعته ، أصيب بضربات متتالية فى مجال الصحافة والإذاعة والتلفزيون ، الصحف والمجلات الكبرى، والمحطات الإذاعية الرئيسية والقنوات التليفزيونية الضخمة بدأت تفقد بشكل متواصل جانبًا من جمهورها ، لحساب الصحف والمجلات والمحطات والقنوات الإقليمية والفئوية والعرقية الصغيرة ، التى لا تخضع لنفس القيادة المركزية السابقة .

التعليم الجماعى الذى جرى تخطيطه وإدارتـه من قمة الهرم المركزى ، تظهر إلى جانبه كيـانات تعليمية صغيرة تعتمد على العديد مـن الوسائل والتنظيمات غير المسبوقة والتى لا تخضع للقيادة المركزية .

النظم الإداريـة المركزية التـى نبعت من احتيـاجات عصر الصناعـة بدأت تفقـد جاذبيتهـا ، وظهـرت على السـاحة أسـس جـديـدة لإدارة النشاطـات الإنتاجية والاقتصادية والسياسية . ومـع انتشار ونجاح الكيانات الاقتصادية الصغيرة حـرّة الحركة ، ومنـافستها لـلاحتكارات الكبرى ، بـدأت الكيانـات الكبيرة النـابعة مـن عصر الصناعـة تعيد النظـر فى ذاتها ، وتعمل على إعـادة البناء، على أسـاس وحدات إنتـاجية صغيرة متكـاملة أقـرب إلى الاستقلال ، تتصل مباشرة بقيـادة الوحدة الإنتاجيـة الأساسية وتنسق معهـا ، بعد إسقاط العديد مـن المستويات الوسيطـة فى هرم تسلسل الرئاسـات ، وبحيث لم يعد الهرم هرمًا ، بعد أن اقتربت قمته من القاعدة .

ظهر أن مـؤسسة المستقبـل ، القائمـة على احتياجـات مجتمع المعلـومات ستعمل على نمط « الشبكة »، وليس على نمـط « الهرم » وستكون لا مركزية فى جوهـرها ، تتكـون من أجزاء مترابطـة ذات ترتيب وقتـى خاص بين كـل جزء وآخر، ولكـل جزء منها علاقتـه الخاصة بالعـالم الخارجى ، وله أيضًا سيـاسته الخارجية الخاصة التى لا تتطلب مراجعة الإدارة المركزية .

من التخصص الضيق إلى المعرفة الشاملة

عندما زحفت الثورة الصناعية على العالم ، جاءت معها بتغيرات عديدة فى كل مجال . ومن أهمها ما قامت به من فصل للإنتاج عن الاستهلاك ، والتزايد المطرد فى تقسيم مراحـل العمل . وهكذا تم استبدال إنسان المجتمـع الزراعى

القادر على القيام بعدة أعمال متنوعة ، بصاحب الاختصاص الضيق ، وبالعامل الذى يؤدى عملية جزئية واحدة ، ويظل يكررها طوال حياته . وهكذا أقام الصرح الصناعى على التخصص الضيق . . ورغم تعارض هذا مع الطبيعة البشرية ، إلا أن الإنسان أكره على قبول ذلك ، لأنه يمثل مصلحة حيوية للمجتمع الصناعى .

ويمكننا أن نرى كيف قاد هذا المنطق فى التخصص إلى اعتبار الإنسان مجرّد أجزاء وأعضاء عندما نستعرض ما قاله هنرى فورد ، عندما بدأ فى إنتاج طراز خاص من سياراته عام ١٩٠٨ قال : « إن إنتاج هذه السيارة يحتاج إلى ٧٨٨٢ عملية متخصصة ، من بينها ٩٤٩ تحتاج إلى أجساد قوية وقادرة ، وبشكل محدد أجساد رجال كاملة ، و ٣٣٣٨ تحتاج إلى رجال ذوى قوة عادية ، ومعظم العمليات الباقية يمكن أن تقوم بها النساء أو الأطفال » . ويواصل فورد قائلاً ببرود غير إنسانى : « لقد وجدنا أنه من الممكن إسناد ٦٧٠ عملية لرجال بلا ساقين ، و ٧١٥ عملية لرجال ذوى ساق واحدة و ١٠ عمليات لرجال لا يبصرون » .

ومع ذلك فقد ساعدت عمليات التوحيد القياسى الشاملة على الاستفادة من هذا التخصص الضيق . كما ساعدت الطبيعة الجسدية لمعظم الأعمال فى مجال التصنيع على نجاح التخصص فى تحقيق أفضل النتائج .

إخصائيو التكامل

ومن ناحية أخرى ، كان من الضرورى إنشاء وظائف جديدة ذات تخصصات معينة للربط بين أجزاء النشاط البشرى ، التى كانت الأسرة تقوم بها جميعًا فى عصر الزراعة .

فبعد أن كانت الأسرة الزراعية وحدة إنتاجية استهلاكية متكاملة فى المجتمع الـزراعى ، جـاء عصر الصنـاعـة ليفكك هـذه الـوحـدة المتكاملـة إلى آلاف الأجـزاء ، مصانـع ومنافـذ بيع وأسـواق ووسائل نقـل ومدارس ومستشفيـات وملاجىء ، ودور لرعاية المسنين وسجون ودور لهو . . إلى آخر ذلك . كما قام عصر الصنـاعـة بتفتيت المعـرفـة إلى نظـم تعتمد على الإخصـائيين ، وفتتـت الوظائف إلى شظايا من فرعيات العمل المنفصلة عن بعضها . . . لهذا اقتضى الأمر أن يتولى أحد ما مسألة تجميع كل ما قام عصر الصناعة بتفتيته ، فى كيان موحد مترابط جديد .

هذه الحاجـة فتحت البـاب أمام أنواع جـديدة مـن الإخصائيين ، الـذين ينحصر عملهـم فى الـربـط بين هـذه الجزئيـات ، وتـوفير التكـامـل بينهـا . إخصـائيو التكـامـل هؤلاء هـم الـذين سيطـروا على المنتجين ، المستهلكين ، وصنعت صفوتهم العليا ، الحكومة ، بكل آلاتها البيروقراطية .

سيادة العمل العقلى

فما الذى حدث لهذا التخصص الضيق على مدى العقود الأخيرة ؟ .

حدثت عدة تغيرات تؤثر فى جـوهر هذا النظام . أول هذه التغيرات يتصل بـالتحـول الأساسـى فى مجال العمـل والإنتـاج ، أعنـى بـذلك التحـول مـن الصناعات الكهروميكانيكية التقليدية التى كانت تشكل محور الإنتاج فى عصر الصناعـة ، والتى كـانت تعتمد على الجهـد العضلى للعامـل ، فى عمل محدد متكرر لا يحتاج إلى كثير من تشغيـل العقل ، إلى صناعات بازغة جـديدة تمثل

مركز الثقل فى الإنتاج ، وتعتمد على التطورات التكنولوجية المتلاحقة فى مجال المعلومات (الكمبيوتر ــ الاتصالات) وهى صناعات تعتمد على المجهود العقلى للعامل ، وعلى مدى قدرته على الابتكار والإبداع واستنباط الأفكار الجديدة ، غير التقليدية .

وإذا كان العمل العضلى يسمح بالتخصص الضيق ، الذى لايحتاج من العامل إلا إلى معرفة بالجزئية الصغيرة التى يتعامل معها ، دون حاجة إلى أى نوع من المعارف عن العمليات السابقة أو التالية ، فإن العمل العقلى ، والاعتماد فى التفوق على مدى قدرة الابتكار ، يحتاج إلى معرفة شاملة ، وإلى قدرة على الربط بين المعلومات والمعارف ، ومحاولة استنباط معلومات ومعارف جديدة تساعد على الابتكار فى العمل المطروح .

التعليم من المهد إلى اللحد

ومن هذه التغيرات . ما يحدث حاليًا من تدفق للمعلومات والمعارف والتكنولوجيات ، مما يجعلنا بصدد الانصراف عن علوم بأكملها والالتفات إلى علوم جديدة لم تكن معروفة . وهذا يعنى انتهاء عصر تكنولوجيات شائعة ، والاعتماد على تكنولوجيات جديدة تقوم على هذه العلوم المستحدثة . وهذا بدوره يعنى انقضاء الحاجة إلى نوعيات سائدة من العمل . وظهور الحاجة إلى أنواع جديدة من العمل تقتضى خبرات جديدة وأسلوب تناول جديد من العامل . .

ما الذى تقود إليه هذه التطورات ؟ . . تقود إلى أن يتم الاستغناء تمامًا عن تخصصات بأكملها ، مما يترتب عليه ارتفاع ضخم فى البطالة بين أشكال عديدة من العمالة المتخصصة التى عرفها عصر الصناعة .

لهذا نقول إننا مقبلون على عصر التعليم والتدريب المستمرين ، من المهد إلى اللحد ، الشخص الذى تخصص فى عمل معين ، يجب أن يكون مستعدًا للاستغناء عن كل الخبرة التى اكتسبها من هذا التخصص ، والتدرب على تخصص جديد ، حتى يجد عملاً ، ويجد من يطلب جهده ، ويدفع عنه مالاً .

تاريخ صلاحيته للشهادات !

هذا بالنسبة للعامل الذى قد تخصص فعلاً فى عمل ما . أما بالنسبة للفتى أو الشاب الذى مازال فى مرحلة الدراسة ، فالوضع يقتضى إعادة نظر شاملة فى جوهر العملية التعليمية ، وفى شكلها ، وفى أساليبها ، بحيث يتعلم الدارس كيف يعلم نفسه بنفسه كلما أمكن ، حتى يستطيع فى المستقبل أن يواجه التغيرات المحتملة فى مجال عمله . . . كما يقتضى هذا الوضع فهم أن حياة الشخص ستكون سلسلة متواصلة من الدارسة والتدريب وإعادة التدريب والعمل ، وأن منطق الحصول على شهادة دراسية مزخرفة وممهورة بعدة توقيعات لا يعنى أبدًا نهاية المطاف ، لأن هذه الشهادة سيظهر عليها فى المستقبل خاتمًا واضحًا ، أن صلاحية هذه الشهادة تنتهى فى عام كذا ، بالضبط كما هو حادث حاليًا فى معلبات الطعام والدواء ، وبذلك يكون عليه أن يدخل فى عملية تجديد وتنشيط وتطوير لمعارفه وفقًا للمعارف المستجدة حتى يستمر مفعول هذه الشهادة .

مكتب بلا أوراق

ولا يجب أن ننخدع بما يجرى حاليًا فى بعض المجتمعات من الاتجاه إلى المزيد من التخصص الأكثر ضيقًا ، فهذه ظاهرة مؤقتة ، تنتسب إلى مرحلة التحول إلى مجتمع المعلومات والتى نمر بها حاليًا .

ولنضرب مثلاً بالتخصصات الهندسية . كلما تدفقت المعلومات فى تخصص معين ، وزاد العبء على عقل المتخصص ، انقسم هذا التخصص إلى عدة تخصصات يتفرغ لها عدة أشخاص ، وهلم جرا . . إلا أن هذا لن يستمر إلى الأبد ، فالتطور المذهل الذى يجرى حاليًا فى مجال تكنولوجيا الكمبيوتر ، سيجعل الجيل الخامس منه ، والذى يقوم على أسس مختلفة كثيرًا عما سبقه من أجيال ، قادرًا على التعامل بكفاءة عالية مع هذه المعلومات والمعارف المتدفقة كالسيل ، مستنبطًا الأكثر من المعارف التى تتصل بمختلف التخصصات ، وتسمح للشخص أن يصل إلى المعلومة المطلوبة فى أقل وقت ، ودون الحاجة إلى أن يكون متخصصًا فى هذه الجزئية أو تلك . الأهم من هذا أن يكون ذلك الشخص على درجة من شمول المعرفة ، تسمح له أن يتعامل مع أساسيات التخصصات المختلفة التى يتعامل معها الكمبيوتر . ولمزيد من الفهم ، يكفى أن نتأمل التغيرات التى جرت فى المكتب ، داخل المؤسسات الإدارية . إذا عقدنا مقارنة بين صور العمل والعاملين فى هذا المكتب منذ نصف قرن ، وبين ما هو حادث الآن . . لفهمنا كيف تم الاستغناء عن العديد من التخصصات المكتبية . الأجهزة الالكترونية أصبحت تقوم ـ بدلاً من البشر ـ بالعديد من التخصصات الإدارية ، ومع تطور هذه الأجهزة الالكترونية ستتمكن من القيام بالمزيد من الأعمال الحالية ، بكفاءة أعلى وتكلفة أقل ، إلى أن يختفى الورق من المكاتب وتحل محله الذاكرة الالكترونية . ولنا أن نتصور عدد التخصصات التى ستنقضى الحاجة إليها .

هذه هى بعض التغيرات التى تهدم الأسس التى قام عليها عصر الصناعة ، والتى التزمنا بها على مدى القرنين الماضيين . . . ومرجع ذلك إلى زحف المجتمع الجديد مجتمع المعلومات .

* * *

الفصل الثانى

مجتمــع المعلــومـات

موضوعنـا الأساسى هو مستقبـل الشعوب العربية ، وكيـف نفكر فيه . . وكل ما قلناه فيما سبق يعتبر تمهيدًا ضروريًا وأساسيًا ، نستند إليه عندما نتكلم بالتحديد عن واقع الشعوب العـربية حاليًا ، واحتمالات المستقبل التى يمكن أن تساعـدنا على التطـور ، وتجاوز صفة التخلف التـى لصقت بنـا على مدى عمر عصر الصناعة .

وعندما ننتقل إلى الحديث عن ثورة المعلـومات ومجتمع المعلومات ، تصبح الحاجة أكبر إلى التفهم والانتباه ، لأن ما سنقولـه وطيد الصلة بآلية التفكير فى مستقبلنا ، بـل نستطيع القول بـأن هذا التفهـم هو السبيل الأوحـد للاقتراب المجدى والسليم من المستقبل .

الحذر فى استخدام المصطلحـات ، والاتفاق على معانيها ، وتفهـم المعنى المعاصر لكـل مصطلح ، والتعـرف الأعمق على عنـاصر التأثير الأسـاسية فى إحــداث التغيير ، والقدرة على التمييـز بين ما هـو نـابع مـن عصر الصناعـة المنسحب ، وما هو ناتج عن مرحلة التحول المؤقتة ، وما هو عنصر أصيل من عناصر مجتمع المعلومات الذى نمضى إليه . . كل هذا ضرورى جدًا أن نراعيه إذا رغبنا فى أن نصل إلى الحد الأدنـى من الاتفاق حول مـا يجب علينا أن نفعله حتى نستعد للتعامل مع مجتمع المعلومات .

وطالما أننا مازلنا فى مرحلة الفهم لما يجرى . أحب التأكيد على أن القدرة العقلية للإنسان العربى ـ فى أى مكان ـ لا تقل بتاتًا عن القدرة العقلية للإنسان الأمريكى أو اليابانى أو الألمانى . . هذه حقيقة من السهل الدفاع عنها ، وليست نوعًا من محاولة رفع الروح المعنوية . . ولدينا فى العالم العربى أعدادًا غفيرة من المفكرين أصحاب العقول الناضجة ، القادرة على هضم الأفكار واستنباطها . . أما لماذا نعيش اليوم هذه المرحلة من الخلط والتناقض وغياب الرؤية وعدم القدرة على التحاور المثمر ، فمرجع ذلك إلى عدم إدراك أهمية ما أوردته فى الفقرة السابقة .

وأتمنى أن يكون طرحى لهذه الأساسيات على درجة من الوضوح تسمح لمفكرينا بتقبلها والاقتناع بها ، حتى يمكن لمسيرتنا الفكرية أن تتبلور فى حد أدنى من الاتفاق يسمح لنا بأن نخطط بثقة لمستقبلنا .

المعجزة اليابانية

معظم الذين يتحدثون عن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، لايتصورون مدى التغيير الجذرى الذى ستحدثه فى حياة الجنس البشرى ، ويعتقدون أن دور ثورة المعلومات سيقتصر على إتاحة إمكانية جديدة للمجتمع الصناعى الذى عرفه العالم على مدى القرون الأخيرة ، مما يعنى أن ذلك المجتمع الصناعى سيظل قائمًا ، وأن كل ما يمكن أن يحدث هو أن تتطور أسسه ومبادئه ، لكنها ستظل فى جوهرها نفس الأسس والمبادئ التى عرفناها .

الذى يحدث يناقض هذا الفهم . فعصر المعلومات الذى نتحدث عنه ، لن يقتصر تأثيره على مجرد إحداث تغيير وتطوير جزئى فى الأسس المجتمعية

لعصر الصناعة ، بل يمثل قوة تغيير مجتمعى ، تقود إلى نوع جديد من المجتمعات البشرية . المفكر المستقبلى اليابانى يونيجى ماسودا يطرح تتابعًا للتطورات التى تقود إلى تغيرات أساسية فى حياة المجتمع البشرى . وتنبع أهمية ما يقوله ماسودا من أنه عمل كمدير لمشروع إقامة البنية الأساسية الإلكترونية في اليابان من عام ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٥ ، ذلك المشروع الذى سهل لليابان الدخول الصحى إلى مجتمع المعلومات ، والذى ساهم فى تحقيق ما نطلق عليه عادة تعبير « المعجزة اليابانية » .

فماذا يقول ماسودا فى هذا المجال ؟

المراحل الثلاث

تؤدى التكنولوجيا الابتكارية إلى إحداث تغييرات أساسية فى النظم الاجتماعية والاقتصادية من خلال المراحل الثلاث الآتية :

المرحلة الأولى : وفيها تقوم هذه التكنولوجيا بنفس العمل الذى كان الإنسان يقوم به سابقًا .

المرحلة الثانية : وفيها توفر هذه التكنولوجيا إمكانيات فى العمل لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها فى أى وقت .

المرحلة الثالثة : بناء على ما سبق تتحول البنيات الاجتماعية والاقتصادية القائمة إلى نظم اجتماعية واقتصادية جديدة .

يمكن تطبيق هذه المراحل الثلاث على جميع الموجات الحضارية العظمى التى عرفتها البشرية ، عصر الزراعة وعصر الصناعة ، وعصر المعلومات .

ولنحاول إجراء تطبيق لمراحل ماسودا الثلاث على التحول من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى :

١ ـ قامت تكنولوجيا الصناعة بنفس العمل الذى كان الإنسان أو الحيوان يقوم به فى عصر الزراعة .

٢ ـ تم تطوير تكنولوجيا الصناعة لتوفر إمكانيات فى العمل ، لم يكن بإمكان الإنسان أن يقوم بها ولن يكون بإمكانه ذلك .

٣ ـ نتيجة للمرحلتين السابقتين ، تحولت البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعى إلى نظم جديدة .

ودون الدخول فى التفاصيل ، يمكننا أن نعطى أمثلة على هذا التحول فى البنيات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعى ، والتى قادت إلى إرساء أسس ومباديء المجتمع الصناعى .

المساعدة فى اتخاذ القرار

كانت الأسرة فى المجتمع الزراعى وحدة اقتصادية متكاملة تنتج ، وتستهلك إنتاجها ، وتتكفل بالخدمات المطلوبة . ونتيجة لزحف الصناعة وقيام المناطق الصناعية الكبرى ، والدخول فى عصر الإنتاج على نطاق واسع تم فصل الإنتاج عن الاستهلاك ، وظهرت السوق لتقوم بعملية الربط والتكامل بين الإنتاج والاستهلاك .

كان التعليم من المهام التى تتكفل بها الأسرة ، ضمن غير ذلك من الخدمات ، كالتمريض ورعاية المسنين ، فأوجبت احتياجات الصناعة أن تتفتت هذه الأسرة الكبيرة ، وتتحول إلى مؤسسات متخصصة كالمدارس والمستشفيات والملاجيء .

كذلك اقتضت الحياة الصناعية القائمة على تكنولوجيات الصناعة إقامة العديد من المؤسسات والخدمات المتنوعة ، وترتب على هذا كله أن تضاعفت

مهمة صناعة القرار عدة مرات ، مما جعل من الصعب على المستوى الأعلى من السلطة أن يتخذ القرارات المطلوبة بنفس الكفـاءة القديمة . . وهكذا ظهر ما نسميه بديمقراطية التمثيل النيابـى ، بهدف خلق كيان يساعد فى عملية اتخاذ القرار .

المبادئ الصناعية

لم يقف الأمـر عند هـذه التغيرات ، بل قـاد إلى تغيرات مجتمعية شـاملة ، وظهرت عدة مبادئ أساسية للمجتمع الصناعى الجديد ، يخضع لها أى نشاط فيه .

لقـد استعرضنـا فيما سبـق بعض هـذه المبادئ الأسـاسيـة ، ولا بأس مـن حصرها هنا وهى :

* النمطية والتوحيد القياسى لكل شىء .
* التخصص الضيق .
* ضبط الزمـن وتحقيق التزامن الـذى اقتضته العمليات الصناعيـة ، ثم ساد حياة البشر.
* التركيز فى كل شىء ، فى الإنتاج الصناعى والخدمات المختلفة .
* عشـق الضخامـة فى كل شـىء ، والسعـى إلى بلوغ النهـايات العظمـى ، والتبـاهى بـالأرقـام القياسيـة تحت شعار : إن المؤسسـة تحقـق ربحًا أكثـر وتكتسب قدرة تنافسية أكبر كلما كانت أضخم حجمًا .
* المركزية الشديدة فى كل شىء .

الآثار المجتمعية لمجتمع المعلومات

تحدثنا عن المراحل الثلاث التى أحدث بها التطور التكنولوجى عملية التحول من المجتمع الزراعى إلى مجتمع الصناعة . فكيف يجرى تطبيق هذه المراحل الثلاث على ما يحدث من تحول حالى فى المجتمع البشرى ؟ .

يمكن تحديد المراحل الثلاث للتحول من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات كما يلى :

١ ــ الوصول إلى التسيير الذاتى (الأوتوماتية) ، كآخر تطور للمجتمع الصناعى ، حيث تقوم تكنولوجيا المعلومات ، أى تكنولوجيا الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصالات المعتمدة على تكنولوجيا الكمبيوتر ، بالعمل العقلى نيابة عن الإنسان .

٢ ـ الوصول إلى خلق المعارف اعتمادًا على التكنولوجيا المتطورة ، أى تطوير عمل الكمبيوتر بحيث يتجاوز العمل كحاسب ألكترونى ، وبحيث يصبح بإمكانه أن يتيح للمعلومات والمعارف الداخلة إليه أن تتفاعل ، وتلد معارف جديدة ، لم يكن الإنسان الذى يعمل على ذلك الكمبيوتر يعرفها . وبمعنى أوسع أن يصبح بإمكان هذه التكنولوجيا الجديدة ، أن تضخم العمل العقلى ، بطريقة لم يكن ولن يكون بإمكان العقل البشرى أن يصل إليها .

٣ ـ نتيجة للمرحلتين السابقتين ، تتيح التكنولوجيا المتطورة ابتكار النظم الجديدة وليس فقط المعارف الجديدة . وهذا يفرض مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

التسيير الذاتى

من المفيد أن نتفهم طبيعة هذه المراحل بشىء من التفصيل ، قبل أن نتحدث عن مجتمع المعلومات وعن مؤشرات التحول الأساسية التى ترسم صورة ذلك المجتمع ، والتى يمكن أن نستند إليها عند التفكير فى وضع استراتيجية مستقبلية لأى شعب عربى .

بالنسبة للمرحلة الأولى ، أعنى بذلك الأوتوماتية أو التسيير الذاتى ، نقول : إن الأوتوماتية جرى تعريفها فيما سبق بأنها تولى الكمبيوتر ، والآلات العاملة بالكمبيوتر (الروبوت) ، مختلف أنواع النشاطات العقلية للإنسان فى عملية الإنتاج ، مثل التعرف والفهم وإجراء الحسابات والذاكرة والحكم على الأشياء والتحكم فيها . إلا أن التوسع فى تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) يغير هذا المضمون التقليدى . من ذلك :

١ ـ ستحمل تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) معها الإدارة الذاتية الكاملة للإنتاج . فالإنتاج الصناعى ببساطة هو عملية تطبيق القوانين العلمية لتحويل المواد الخام إلى بضائع نافعة . وكانت وظيفة الكمبيوتر هو أن يقوم بالتغذية المرتدة بشكل سريع فى عمليه الإنتاج ، مستجيبًا للتغيرات التى قد تطرأ على عملية الإنتاج . . إلا أن ما سيتحقق فى المستقبل القريب هو الإدارة الذاتية الكاملة للمشروعات الصناعية ، فلا تحتاج المصانع إلى عمل يدوى بالمرة .

٢ ـ وستأتى هذه التكنولوجيا معها بالتسيير الذاتى للخدمات والعمليات ذات التوجه المعرفى . كلما صادفنا نشاطًا بشريًا ذا طبيعة معرفية ، يخضع لنظام منطقى ، أمكننا برمجة الكمبيوتر ليؤدى نفس العمل ، مثل الأعمال المكتبية أو التى تتصل بإصدار الفواتير وإعداد الحسابات .

٣ـ ثم نأتى أخيرًا إلى التسيير الذاتى للنظم ، وهو نوع التسيير الذاتى الذى يخلق نظمًا موحدة يمكن أن تربط بين العديد من الوظائف الفرعية ذاتية التسيير ، فى أماكن مختلفة ، منفردة بتغذيتها المرتدة الذاتية لكل منها . مثال ذلك نظم التحكم المتكاملة فى المرور ، ومسار السكك الحديدية ، ونظم الهبوط على القمر .

أجهزة خلق المعرفة

إذا كان التسيير الذاتى يتيح أن تحل تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) محل العمل العقلى للإنسان ، فإن خلقه للمعرفة يعتبر من الأمثلة الواضحة لتضخيم العمل العقلى للإنسان . ونحن نعنى بتعبير « خلق المعرفة » خلق قيم ، فكرية ، أى حل المشاكل وبحث فرص التنمية .

ومن بين أكثر أنظمة حل المشاكل تقدمًا ، نظام التنبؤ والتقييم والتحذير ، وهو نظام يمكن الاعتماد عليه فى الاكتشاف السريع للمشاكل تحت ظروف التغيير السريع ، وفى التنبؤ بالتوجهات والتيارات المستقبلية .

والمظهر الثانى من مظاهر خلق المعرفة ، هو تحديد فرص التنمية ، عن طريق بحث وتنمية احتمالات استثمار الوقت مستقبليًا . أى خلق قيم جديد فى ظل ظروف بيئية دائمة التغير . وهذا الجهد يعتمد على توافر المرافق المعلوماتية . ومن أول آثاره تزايد الفرص فى مجال التعليم .

أما الأثر الثانى فسيكون زيادة فرص العمل ، فسيكون أمام الناس العديد من فرص الاختيار ، عند انتقاء عملهم المستقبلى أو اتجاه نشاطهم الاجتماعى . وسيقود هذا إلى خلق ما يمكن أن نطلق عليه « صناعة الفرص » التى تساعد الأفراد والجماعات فى تنمية وتحقيق احتمالات المستقبل بالنسبة لهم . ويدخل

فى هذا صناعة التعليم ، وصناعة المعلومات ، وصناعة الاتصال الجماهيرى ، وصناعة المشورة ، والصناعات المتصلة بالطب السيكوسوماتى (ومجاله أثر العقل على الجسد) ، وصناعة علم الاحياء الجزيئى (المتصل بهندسة الجينات أو حاملات الصفات الوراثية) .

ابتكار النظم

نأتى بعد ذلك إلى المرحلة الثالثة ، وهى ابتكار الأنظمة ، وهذا يعنى ظهور نظم (اقتصادية ــ اجتماعية) جديدة ، لتحل مع النظم (الاقتصادية ـ الاجتماعية) الحالية . ويعتبر ابتكار وخلق النظم من أهم إنجازات عصر المعلومات .

فعندما تتحقق التكنولوجيا الابتكارية التى تنقل البشرية من عصر إلى عصر ، تبدأ التغيرات ظهورها فى المجتمع القائم ، ليتولد من ذلك مجتمع جديد . وأقول مثالاً لهذا : ما قامت به الآلة البخارية من تعجيل وتصعيد للثورة الصناعية ، جالبة التغيرات التى أحدثت نظماً اقتصادية وسياسية جديدة، مثل النظام الرأسمالى والديمقراطية النيابية . وعلى هذا ، يمكن القول بأن عصر المعلومات الذى يتحقق عن طريق تكنولوجيا (الكمبيوتر ـ الاتصالات) ، سيجيء بتغيرات اجتماعية ، أكبر بكثير من تلك التى جاءت بها الثورة الصناعية .

وعلماء المستقبل منهمكون حاليًا فى تصور هذه التغيرات فى النظم خلال مجتمع المعلومات ، وهم يرون أن نظام القيمة المادية الذى شاع فى عصر الصناعة ، سيتحول إلى نظام جديد يطلقون عليه اسم « القيمة الزمنية » أو «قيمة الوقت » كما يرون أن النظام الاقتصادى الصناعى القائم على التنافس الحر ، يتحول إلى نظام جديد يقوم على التعاون . . كما يتوقعون أن يتحول نظام

الديمقراطية البرلمانية إلى نظام ديمقراطية المشاركة . وهذه كلها تغيرات سنتاولها بالتفصيل فيما بعد .

تحولات نظم التعليم

ولكن لا بأس أن نطرح الآن أهـم هذه التغيرات فى النظم ، أعنى التغيرات التى ستلحق بنظام التعليم . ورغم أننـا سنفرد حديثًا ، وربما أحاديث ، فيما بعد عن مستقبل التعليم ، وطرق التفكير ، وتطوير التعليم فى العالم العربى ، ينسجم مع عملية التحول إلى مجتمع المعلـومات ، إلا أنه من الممكن الآن طرح بعض الأفكار للتحولات الأساسية فى نظم التعليم :

* انتـزاع التعليـم مـن محاظير المدارس الشكلية ، والتحـول إلى بيئـة تعليميـة مفتوحة ، تعتمـد على شبكات معرفية . وسد الفجـوة التعليمية بين المدينة والريف ، وبين الدول الصناعية وغير الصناعية .
* إدخال نمط التعليم الشخصـى ، الذى يتفق مع قابلية وقـدرات كل فرد ، ومكان التعليم الجماعى .
* سيادة نظـام التعليم الذاتـى ، وسيتحقق هذا بفضـل تطوير نظـم التعليم القائمة على الكمبيوتر وإشاعتها .
* طرح هدف « التعليم خالق المعرفة » فى مكان الهدف الحالى الذى يعتمد على حشو الرءوس بالمعلومات والتدريب على التكنولوجيات .
* التعليم على مـدى الحياة ، والذى يعطـى أهمية أكبر لتعليم البـالغين وكبار السن ، حتى يمكنهم تكييف أنفسهم مـع التغيرات المتلاحقة ، التى يتميز بها عصر المعلومات .

من ثورة المعلومات إلى مجتمع المعلومات

رغم أنـه من الصعب أن نقصر أسبـاب الانتقال مـن موجة حضـارية إلى أخرى تالية ، كالتحول من الزراعة إلى الصناعة ، على سبب واحد أو سببين ، إلا أنه مـن الممكن تحسّس الأسباب الـرئيسية فى إحداث هذا التحـول ، حتى يمكن تفهـم كيفية تأثير هذه الأسبـاب على مؤشرات التحول التـى نلمسها فى حياة البشر حاليًا ، وحتى يمكننا فهم التأثير المتبادل لكل مؤشر على المؤشرات الأخرى .

لقد رأينا فيما سبق كيف تقود تكنولـوجيا المعلومات المتطورة إلى خلق النظم المجتمعة الجديدة لعصر المعلـومات ، ولكنا سنحاول فيما يلى تصـور طبيعة ما حدث فى النصف الأخير من القرن العشرين . (أنظر شكل ١) .

سنتحـدث فى هذا عما أطلـق عليـه « الدائرة النشطـة » وهـى التى تنتظـم عناصرها على محيط الدائرة وتؤثر فى دفع بعضها البعض على التوالى ، فى تفاعل متسلسل . عنـاصر هذه الدائرة هـى : تسارع المعلـومات وتدفقهـا ، وتطور التكنولـوجيات التى تتعـامل مع المعلـومات ، وما يقـود إليه سيل المعلـومات المستمـر من تمايـز وتفـرد بين البشر الذيـن يتـأثـرون بهذا السيل . على مـدى السنـوات الأخيرة مـن عصر الصنـاعـة ، تطـورت تكنـولـوجيـا الكمبيـوتـر والاتصالات والانتقالات فتضاعف توالد المعلومات بشكل غير مسبوق . هذا السيل من المعلومات أتاح للبشر فى كـل مكان أن يطّلعوا على أكثر من واقع ، خارج الـواقع الذى اعتادوا أن يعيشـوا فيه ، أو الذى فرض عليهـم أن يعيشوا فيه . بدأ الناس يحسّون أن الحياة أوسع من الحصار الذى فرضته عليهم نمطية المجتمع الصنـاعى . . . . تعرفـوا على حقائق جـديدة ، وعلى أساليـب حياة جـديدة ، تختلـف عن أسلـوب حيـاتهم ، فبدأ النـاس يتمايزون فى مشـاربهم

ورغباتهم وأساليب حياتهم . وهذا التمايز خلق المزيد من المعلومات ، التى لم تكن لتوجد فى ظل عملية التوحيد القياسى الصناعية حيث السعى إلى جعل الناس آحادًا متطابقة .

كل عنصر من عناصر الدائرة النشطة يحث العنصر الآخر ، ولهذا قاد هذا التفاعل المتسلسل إلى ما نعرفه اليوم باسم « ثورة المعلومات » .

استنزاف الطبيعة

إلا أن هذه الدائرة النشطة لم تكن العامل الوحيد فى الانتقال إلى مجتمع المعلومات ، فقد كانت هناك عوامل أخرى ، نختار منها عاملين أساسين هما : استنزاف مخزون الأرض من وقود وخامات ، والوصول بتلويث البيئة إلى نقطة اللاعودة .

كانت لعصر الصناعة فلسفته وأيديولوجيته العظمى التى سادت الدول الصناعية ـ الرأسمالية والاشتراكية معًا ـ وبررت الكثير من النواقص التى اتسم بها عصر الصناعة . كان أول هذه العقائد ، أن الطبيعة شيء موجود فى انتظار من يستغله ، وبصرف النظر عن عواقب هذا الاستغلال . ورغم أن عصور ما قبل الصناعة لم تكن رفيقة بالطبيعة ، ورغم ما كان يحدث من استغلال للأرض المزروعة باجتثاثها أو حرقها ، ورغم ما كان يجرى من قطع أشجار الغابات ، إلا أن قدرة البشر على التخريب كانت محدودة .

لكن ، ما أن حل عصر الصناعة ، حتى اندفع الرأسماليون والاشتراكيون الصناعيون إلى ابتزاز الموارد الطبيعية على أوسع نطاق . . نفثوا السموم القاتلة فى الغلاف الجوى للأرض ، وقطعوا أشجار غابات واسعة ، يحيلون مناطق بأكملها إلى أرض جرداء ، من أجل المزيد من الربح ، وغاصوا فى جوف

الأرض يغترفون وقود الحفريات والخامات التى تكونت على مدى ملايين السنين ، وتنافسوا على ذلك ، فقامت الحروب الاستعمارية ، لاستغلال أبعد مناطق الأرض .

المعركة مستمرة

نتيجة لذلك ، واجهت البشرية تزايد أثر خطرين ، مع تواصل ممارسات عصر الصناعة :

* التهديد بنفاذ مخزون الأرض من الوقود والخامات الأولية .
* التهديد بأخطار محققة تلحق بالبشر نتيجة الاستمرار فى تلويث البيئة .

لم يتصاعد الوعى بهذين الخطرين ، إلا بعد أن تعمق وعى البشر بحقائق عصر الصناعة ، نتيجة لتدفق المعلومات والمعارف عبر وسائل الاتصال والانتقال المتطورة .

لقد أدرك الجميع أن الأمور لا يمكن أن تمضى بنفس الطريقة التى جرت عليها من قبل ، وبدأ التفكير فى استنباط أشكال جديدة ومتجددة من الطاقة ، والبحث ـ من خلال التكنولوجيات المتطورة ـ عن بدائل لاستنزاف المعادن والخامات التى تستخرج من جوف الأرض . وفى نفس الوقت ، بدأ التحوّل من الصناعات التقليدية ، والتى تعتبر محور النشاط الصناعى ، إلى صناعات جديدة تستهلك قدرًا أقل من الطاقة والخامات ، ولا يكون لها نفس التأثير الضار على البيئة .

الذى نريد أن نلفت إليه النظر، أن هذه المخاطر لم تكن خافية على رجال الصناعة منذ البداية ، وحتى يومنا هذا ، إلا أن أهداف تحقيق المزيد من الأرباح ، وإنتاج المزيد من السلع الاستهلاكية ، والتوسع الاقتصادى ، كانت تجعلهم يشيحون بوجوههم عن هذه المخاطر . فما الذى تغير الآن؟ . .

الذى تغير ـ كما سبق أن قلت ـ هو شيوع وعى جديد بين البشر ، نتيجة لتدفق المعلـومت وتطـور الاتصالات ، أخـذ فى النمو يـومًا بعد يـوم ، ليشكل قـوة ضاغطـة على الحكومـات ، وعلى أصحاب المصالـح الصناعيـة . . ورغم أن المعركة مستمرة ، وتزداد ضراوة إلا أن جميـع المؤشرات تفيد أن نتيجتها ستكون فى صالح الإنسان .

مؤشرات التغيير

نتيجة لضغـط الدائرة النشطـة ، وتصاعد الـوعى بمخـاطر اغتراف مخزون الأرض من وقود وخامات ، وبمخاطر المضـى فى تلويث البيئة ، اهتزت قوائم المجتمع الصناعى ، وبدأت تحدث سلسلة من التغيرات غير المسبوقة . تزلزل ما كان راسخًا ، وهبط ما كان سامقًا وبزغت حقائق جديدة فى حياة البشر لا يمكن تفسيرها بمنطق وعقائد المجتمع الصناعى .

وهكذا ، انتبه بعض المفكرين إلى أوجـه الشبه الكبيرة بين ما يجرى حاليًا ، وما جـرى فى مرحلـة التحول مـن المجتمع الـزراعى إلى المجتمـع الصناعـى . واقتنعوا بـأننا نمضى نحـو مجتمع جديد يقـوم على أسس غير التى قـام عليها المجتمع الصنـاعى ، فاهتمـوا برصد مؤشرات التغير الأسـاسية التى يتـواصل فعلها فى عالم اليوم ، والتـى تصنع مع غيرها ما يمكن أن نطلـق عليه « مجتمع المعلومات» .

وفيما يلى سنجـرى حصرًا لأهـم هــذه المؤشرات ، على أن نتحـدث عنهـا بالتفصيل ، وعن أثرها على حياتنا فى المستقبل ، فيما يلى من حديث :

١ ـ من العمل الجسدى أو العضلى إلى العمل العقلى .

٢ ـ من إنتـاج البضائع إلى إنتاج المعلومـات ، ومن المصنع كمحور إلى مـرافق المعلومات .

٣ ـ من المركـزية إلى الـلامـركزيـة ، ومـن التنظيم الهرمـى البيروقراطـى ، إلى التنظيمات الشبكية .

٤ ـ من تلويث البيئة إلى حمايتها ، وتعـديل عمليات الإنتاج لتصير أقل تلويثا للبيئة .

٥ ـ من استبـاحة الموارد الطبيعية ، واستنزاف وقـود الحفريات (فحم ــ غاز ـ بترول) الـذى تكوّن على مـدى ملايين السنين ، إلى الاعتماد على أشكـال جديدة ومتجددة من الطاقة . ومن الاعتماد على المعادن والخامات التى فى جوف الأرض ، إلى ابتكـار الخامات المخلّقة ، والتـى تعتمد أسـاسًا على السيراميك والسيليكون والبتروكيميائيات المتطورة .

٦ ـ من فصـل الإنتاج عن الاستهلاك إلى اقتصـاد تعاونى ، وإنتاج مـن أجل الاستهلاك الشخصى .

٧ ـ من التمثيل النيابى ، إلى المشاركة فى اتخاذ القرار ، والتوجه المستقبلى .

٨ ـ من الاعتماد على المؤسسات ، إلى الاعتماد على الـذات ، والتعاون من أجل تحقيق الأهداف .

٩ ـ من إشباع الحاجات المادية ، إلى الإشباع الناتج من تحقيق الأهداف .

١٠ ـ من الاقتصاد القومى ، إلى الاقتصاد العالمى (جلوبال) .

كيف نستفيد من مؤشرات التغيير

الحقيقة التى لا يجب أن ننساها ونحن ماضون فى رصدنا للماضى ، وتأملنا للحاضر واستشرافنـا للمستقبل ، أن الهدف مـن هذا كلـه هو أن نتـوصل إلى وضع إطار رؤيـة مستقبلية لشعوبنا العربيـة ، تساعدنا على مواجهـة المشاكل التـى تعترض طريقنـا ، وعلى الوصـول إلى استراتيجيات متكـاملة ، وخطـط

تنفيـذية ، تفيـدنا فى تجاوز التخلـف الـذى فرض علينـا طوال سنـوات عصر الصناعة ، وتضعنا فى موقع أفضل بين دول العالم عند مطلع القرن القادم .

مؤشرات التغير التـى تسود العـالم هذه الأيـام ، والتى أشرنـا إلى بعضها ، تفيدنـا فى تصور مـلامح مجتمع المعلـومات الذى يـزحف على أنحـاء العالم ، بدرجات متفاوتـة ولكن بلا استثناء . وسأحاول فيما يلى مـن حديث أن أجرى تطبيقًا لهذه المؤشرات على صورة الحياة فى المستقبل ، لكى نتعرف على مستقبل الأوضـاع والنشـاطـات فى مختلـف المجالات ، تمهيـدًا لإجـراء الإصـلاحـات الضرورية العاجلة ، وعمليات إعادة البناء اللازمة لتطورنا .

لكن ، لابد ــ قبل هذا ــ أن نشير إلى حقيقـة أساسية ، يعزى إليهـا كل ما نصـادفه مـن خلط وفشـل فى محاولات الإصلاح الجزئيـة ، التى تحاول بعـض الحكومات العربية أن تقوم بها .

مسألة بالغة الأهمية

إذا كنت سأتكلم عن مستقبـل التعليم ، أو الديمقراطية ، أو الإدارة ، أو الإعلام ، أو العـلاقات العربيـة ، فهذا لا يعنـى بأى حال إمكـان المضى فى إصلاح التعليم فقط ، دون أن يصاحبه إصلاح مناظر فى جميع مجالات النشاط البشرى الأخرى . فـإصلاح التعليم المطلـوب مرتبـط بإصلاح مسـار النشاط الاقتصادى ، وإصلاح الإدارة ، وإصلاح الممارسات الديمقراطية . . إلى آخر ذلك .

عندما أطرح ما يجب أن نفعله عند إعـادة بناء التعليم ، فذلك لكى تخدم العملية التعليميـة طبيعة الحياة فى مجتمـع المعلومات ، وهـذا يعنى أننا ــ عند التنفيذ ــ لا يمكن أن تبدأ فى إصلاح التعليم إلا من خلال استراتيجية شاملة ،

ورؤية مستقبلية متكاملة ، تتضمن صورة الإصلاح الموازية فى كافة المجالات الأخرى ، وإلا من خلال وضع الخطط التنفيذية التى تنسق بين عمليات الإصلاح وإعادة البناء فى جوانب الحياة الأخرى .

هذه مسألة بالغة الأهمية . .

التغيير الحادث يطال كل شيء فى حياتنا ، ومن ثم لن يفيد أن نسعى إلى إصلاح الاقتصاد مثلاً ، دون أن نسعى فى نفس الوقت لإصلاح التعليم والإعلام والممارسة الديمقراطية . النتيجة الحتمية للأخذ بالحلول الجزئية هى الفشل على المدى البعيد ، وخلق مشاكل جديدة قد تكون أكثر خطورة من المشاكل الحالية .

لقد كتبت أكثر من مرة حول محاولات الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، بعد إعلان مشروع الألف يوم لإصلاح المسار الاقتصادى . وقلت إن هناك فرقًا بين الحديث عن بعض الإجراءات المؤقتة لمواجهة الوضع المتدهور ، وبين الحديث عن استراتيجية للإصلاح الاقتصادى .

إذا كان من حق ــ ومن واجب ـ الوزير المختص أن يتخذ بعض القرارات الوقتية لمواجهة موقف عارض ، فمن الجائز أن يفعل ذلك وفقًا للسوابق ، وبهدف الحدّ من تدهور وضع ما . عندما يتصدى وزير التعليم لظاهرة الدروس الخصوصية ، فهذا حقه وواجبه . وهذا التصدى من جانبه قد يقود إلى الحد من خطر الظاهرة . ونفس الشيءينسحب على ظاهرة الغش فى الامتحانات، وتخلف الكتب المدرسية ، وعدم توفر الأبنية المدرسية . لكن الذى يجب أن يكون مفهومًا ـ وبوضوح ـ هو أن هذه الإجراءات شىء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة ظروف الحياة التى يفرضها مجتمع المعلومات شىء آخر . لهذا نطالب بتفهم طبيعة هذا المجتمع القادم ، قبل التفكير فى أى عمليه إصلاح جذرى أو إعادة بناء .

ومن نـاحية أخرى ، يفيـد كثيرًا أن نتوصـل إلى هذا الفهم ، حتـى ونحن نتصدى للقيام بهذه الإجراءات الجزئيـة ، التى أشرت إلى أمثلة منها . . لماذا ؟ لأننا فى وجه أى مشكلـة عارضة ، تكون لـدينا عدة بدائل للحلـول الممكنة ، ونحن عادة ما نلجأ إلى أقرب هذه الحلول ، وأسهلها ، وأقلها تكلفة . لكن ، عنـدما نكـون قـد تـوصلنا إلى فهـم مقتضيـات العمليـة التعليمية فى مجتمـع المعلومـات ، وعرفنـا الصفات التى يجب أن يكتسبهـا الدارس حتـى يكون فى المستقبل أكثر انسجامًا مع متطلبات ذلك المجتمع ، أو ـ على أحسن الأحوال ـ أكثـر قدرة على التـأثير فيـه ، فى هـذه الحالـة يمكننا أن نختـار بين بـدائل الحلول، لأى مشكلة وقتية عـارضة ، ذلك الحل الذى يقربنا أكثـر إلى الوضع الذى نسعى إليه .

اختناقات المرور

مثال آخر . . عندما نتصدى لمشكلة اختنـاقات المرور فى قلب أية عاصمة عربية كبرى تكـون أمامنا عدة بـدائل . من الممكن أن نعمد إلى إنشـاء شبكة جديدة من الطرق مدعومة بـالأنفاق والكبارى ، أو إلى توسيع بعض الشوارع الرئيسية ، بإزالة بعض المبانى ، حتى نتيح للمرور سيولة أكبر .

وقـد نلجـأ فى مـواجهـة هـذه المشكلـة إلى الحد مـن استيراد أو تصنيـع السيارات، والحد مـن الترخيص للسيـارات التى انتهـى عمرهـا الافتراضى ، والتى تلوث الهواء وتعطل السير نتيجة لكثرة تعطلها عن العمل .

وأيضًـا ، من الممكـن أن نفكـر فى حـل أبعد للمشكلـة بتحسين أوضـاع المواصلات العامـة ، وتجديد وتدعيم شبكـة النقل العام ، مما يسمـح للبعض بالاستغناء عن استخـدام السيارة الخاصة فى مناطق الازدحام بـوسط المدينة .

وقد يفكر البعض فى دعم خدمات مترو الأنفاق ، وإقامة محاور جديدة ، وتوسيع نطاق استخدام الناس له . مما قد يسمح بمنع مرور وسائل النقل الخاص فى بعض مناطق وسط المدينة .

كل حل من هذه الحلول يبدو معقولا ، ومؤديًا إلى حل المشكلة . ونحن نلجأ بالفعل إلى هذه الحلول أو بعضها فى مواجهة مشكلة اختناق المرور بوسط المدينة .

إلا أن الالتجاء إلى هذا الأسلوب المباشر فى اختيار الحلول غالبًا ما لا يكون مفيدًا على المدى البعيد . أولاً ، لأن لكل حل من هذه الحلول نتائجه الجانبية السلبية . أى أن الاعتماد على الحل المباشر قد يقود إلى مشاكل جديدة فى نفس المجال ، أو فى مجال آخر . ثانيًا : لأن بعض هذه الحلول يقود على المدى البعيد إلى خلق مشاكل أشد حدة من مشكلة اختناقات المرور .

الانتقال .. والاتصال

لهذا ، أقول : إن فهم طبيعة التطور الذى يمر به المجتمع العالمى ، والتعرف على مؤشرات التغير التى يطرد تأثيرها على حياة الناس ، وتأمل العلاقات المتبادلة بين مؤشرات التغيير ، كل هذا يصلح أساسًا راسخًا للنظر فى حل أى مشكلة ، حتى ولو كانت وقتية طارئة .

إذا تأملنا مؤشرات التغيير التى تحدثت عنها سنكتشف أن مشكلة اختناق المرور لها علاقة بطبيعة نظام الحكم الذى نختاره ، فإذا كنا نميل إلى الأخذ بالنظام المركزى ، وإلى تركيز المؤسسات صاحبة القرارات الحيوية فى وسط العاصمة ، فإن ذلك سيجبر أصحاب المصالح إلى السعى نحو وسط المدينة لإنجاز أعمالهم ، وإقامة أصحاب النشاط الاقتصادى فى المدينة لمتابعة

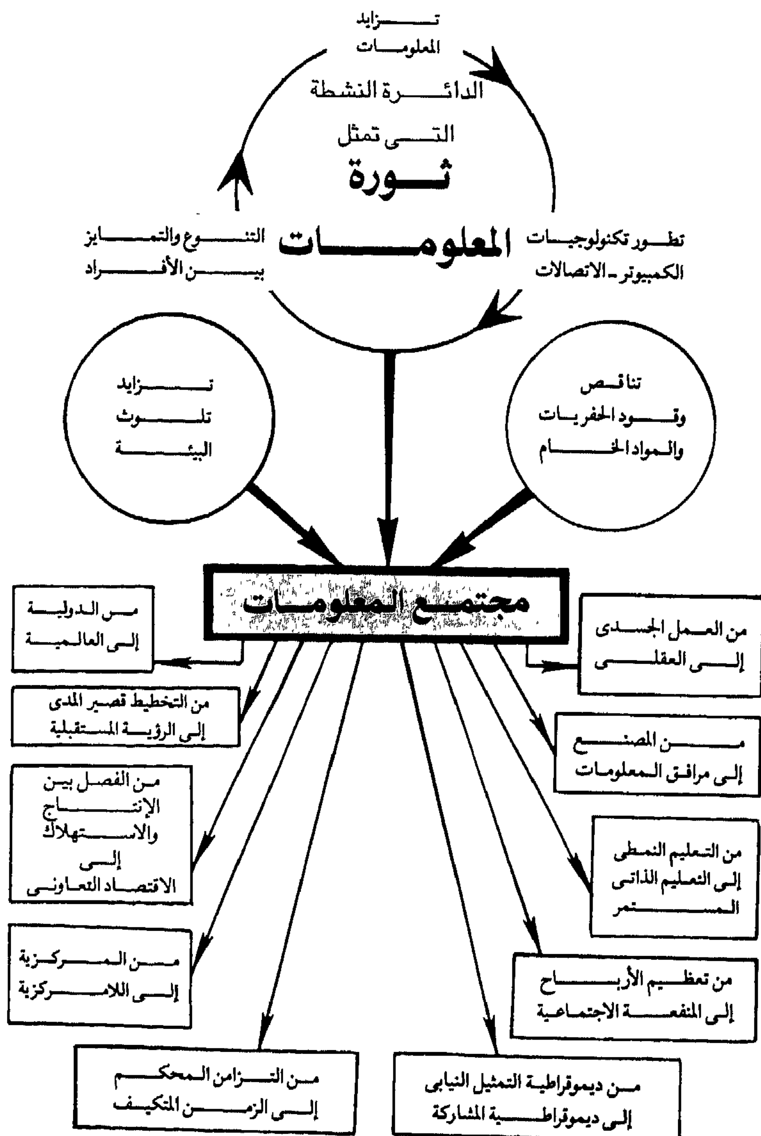
مصالحهم . وإذا عرفنـا أن التحول من المركزية إلى اللامركـزية هو أحد سمات الدخول إلى مجتمع المعلومات ، فربما جعلنا هـذا نعمد إلى توزيع مراكز صناعة القـرار على أنحـاء الدولـة كلهـا ، فنصـل إلى حـل مشكلة اختنـاقـات المرور العارضة ، ونقترب فى نفس الوقت من احتياجات مجتمع المعلومات .

وأيضًا ، إذا فكرنا أن الاتصال كثيرًا ما يغنى عن الانتقال ، وأن دعم شبكة الاتصـال ، على أسـس التكنولـوجيـا المتطـورة للمعلـومات (أى الكمبيـوتـر والاتصالات) ، فإننا نخفف حدة مشكلة اختناقات المرور ، ونقترب فى نفس الوقت من الدخول فى مجتمع المعلومات .

هذا هو ما أعنيه بقولى إن فهم احتياجات وطبيعة مجتمع المعلومات ، يكون مفيدًا لنـا حتى ونحن نفكـر فى حل المشاكـل الوقتيـة العارضة ، وليـس فقط عندما نتصدى لإعادة البناء على أساس استراتيجى .

* * *

ما سأفعلـه فيما يلى من حديث ، هو أن أطـرح نماذج من التفكير فى إعادة بناء مختلـف نشاطات حياتنـا ، على أساس من مؤشرات التغيير التـى تقود إلى مجتمـع المعلومـات . . وأحب مـرة أخـرى ـ أن أشير إلى أننـا قد اخترنـا لهذه السلسلة شعار « كيف نفكر فيه ؟ » ، وليـس كيف نحققه على أرض الواقع ، فمجال ذلك حديث آخر ، لأن الوضوح الفكرى وشمولية النظرة ، هماالسبيل إلى العمل الناجح .


تـــــزايد
المعلومـــات
الدائـــرة النشطة
التـــى تمثل
ثـــورة
المعلومـــــات
تطـور تكنولوجيـات
الكمبيوتر - الاتصالات
التنـــوع والتمـــايز
بيـــن الأفـــراد
تـــزايد
تلـــوث
البيئـــة
تناقـص
وقـــود الحفريـات
والـمواد الخـــام
مجتمـع المعلومـات
مـن الدوليـة
إلـى العالميـة
من التخطيط قصير المدى
إلى الرؤيـة المستقبلية
من الفصل بين
الإنتـــاج
والاســـتهلاك
إلـى
الاقتصـاد التعـاونـى
مـن المـركـزية
إلـى اللامـركزية
مـن التـزامن المحكـم
إلـى الزمـــن المتكيـف
من العمل الجسدى
إلـى العقلـى
مـن المصنـع
إلى مرافق المعلومات
من التعليم النمطى
إلى التعليم الذاتى
المستمر
من تعظيـم الأربـــاح
إلى المنفعـة الاجتماعية
مـن ديموقراطية التمثيل النيابى
إلى ديموقراطيـة المشاركة
راجـى عنايـت

شكل (١)

الفصل الثالث

التعليم فى مجتمع المعلومات

الطفل الذى يبدأ حياته المدرسية الآن ، يدخل معترك الحياة العملية بعد حوالى ١٥ سنة . ولما كان الهدف الأساسى للعملية التعليمية هو إعداد الأفراد للحياة العملية ، وبحيث يتوافقون مع طبيعة الحياة في المجتمع الذى يعيشون فيه عل أقل تقدير ، أو يكونون فعالين مؤثرين فى ذلك المجتمع على أحسن الفروض . لابد أن ينعكس هذا على العملية التعليمية ، وهذا يعنى أن وضع استراتيجية طويلة المدى للتعليم حاليًا ، يقتضى :

أولاً : التعرف على طبيعة الحياة بعد ١٥ سنة ، نوع العمل المتوفر وطبيعته ، والمهارات التى يتطلبها ، الأسس الاقتصادية التى ستقوم عليها الحياة ، شكل الممارسات الديمقراطية السائد ، طبيعة العلاقات البشرية داخل الأسرة وخارجها .

ثانيًا : إعادة بناء النظم التعليمية الحالية ، ومن الآن ، لكى تصنع من طفل اليوم ذلك الإنسان الذى يكون قادرًا أو مفيدًا فى الحياة التى ستتشكل بعد ١٥ سنة .

لذلك أقول دائمًا إن رأس الحربة فى اقتحام المستقبل هوالتعليم على الأساس الاستراتيجى ، والإعلام على الأساس التكتيكى .

التفكير فى مستقبل التعليم تكون له الأولوية المطلقة عند التفكير فى التطوير وإعادة البناء ، لأن عائد العملية التعليمية يجب أن يتوافق مع مجتمع

يبعد عنا بعقدين من الزمان . لو أننا نفكر فى إصلاح التعليم ، منذ ٥٠ أو ٧٠ سنة مضت ، لكانت مهمتنا على درجة من السهولة ، لا تقارن بصعوبة المهمة الآن .

منذ ٧٠ سنة كانت الثورة الصناعية مستقرة ، وقد ترسخت مبادئها وأسسها وأنماط حياتها ، بحيث بدت وكأنها المبادئ والأسس ، وأنماط الحياة الطبيعية الأبدية التى لا يمكن التفكير فى غيرها . وعند تصدى أية دولة لإصلاح التعليم ، فى ذلك الوقت ، لم يكن عليها سوى أن تتبع النماذج والمقاييس المعمول بها فى مجال التعليم على مدى القرنين السابقين . كلما اقتربت العملية التعليمية فى بلد ما من هذه النماذج ، كلما كانت أقرب إلى الكمال . وعندما يكتشف الخبراء فى ذلك البلد انحرافًا فى العملية التعليمية عن النموذج المعمول به ، يسرعون إلى القيام بالإصلاحات الجزئية التى تصحح مسار التعليم ، وتنهى ذلك الانحراف .

العمل الصناعى

المشكلة الآن هى أن الأسس والمبادئ التى قام عليها المجتمع طوال عصر الصناعة بدأت تهتز اهتزازًا عنيفًا مفسحة المجال لأسس ومبادئ جديدة . وبناء على هذا فإن المقاييس والنماذج القديمة للعملية التعليمية لم تعد صالحة . وهذا هو الذى يرغمنا على التطلع إلى المستقبل ، من خلال تأمل مؤشرات التحول والتغيير الحالية لنحاول ـ بأكبر قدر من الدقة ـ أن نتوصل إلى الأسس والمبادئ الجديدة الآخذة فى التشكل ، ولكى نحاول التعرف على طبيعة العمل والإنتاج والاقتصاد فى المجتمع الجديد ، حتى نبدأ فى إعداد الطفل لكى يكون متوافقًا مع هذه الطبيعة ، فاعلاً فيها .

وحتى نفهم هذا ، يمكن أن نعود إلى الوراء ، لنرى حقيقة وجوهر النظام التعليمى الذى نعرفه حاليًا ، والذى هو نابع من احتياجات ومصالح العمل الصناعى وعصر الصناعة . وأيسر سبيل لهذا الفهم هو أن نرصد مواصفات العامل المثالى فى عصر الصناعة ، سواء كان فى المصنع أو المكتب ، وهى كمايلى :

* قادر على القيام بالعمل العضلى الجزئى المكلف به ، وهو قادر على مواصلة هذا العمل يومًا بعد يوم بشكل متكرر ، دون سأم أو تململ ، ودون أن يطالب بالتعرف على المراحل السابقة أو التالية لعمله ، أو على الطبيعة الكليّة للمجال الذى يعمل فيه .
* مطيع لأوامر رؤسائه ، محترم لتسلسل الرئاسات ، لا يحاول أن يناقش الأوامر الصادرة له، أو المجادلة فيها .
* منضبط زمنيًا ، يحضر إلى مكان العمل فى وقت معين ، وما أن تنطلق الصفارة أو يدق الجرس حتى يبدأ عمله ، ثم يتوقف عند إشارة أخرى ليستريح أو يتناول شرابًا أو طعامًا ، ثم يعود إلى العمل عند سماع الإشارة التالية .

دراسة لخدمة المصنع

لو تأملنا نمط المدرسة الذى شاع فى عصر الصناعة ، لوجدنا أن كل ما فيه يستهدف تكوين الفرد الذى تتحقق فيه مواصفات العامل فى المصنع والمكتب، والتى أوردناها :

* تعويد التلميذ على العمل المتكرر ، كوسيلة للاستيعاب . وتقسيم المعارف إلى جزئيات متفرقة ، يتلقاها التلميذ واحدة بعد أخرى ، دون أن يطلب منه

ـ أو يتاح له ـ الربط بينها ، للتوصل إلى الكليات . وخضوع التلميذ لآلية تلقى المعلومات ، ورفض أية محاولة من جانبه للخروج عن هذه الآلية ، أو ابتكار سبيل آخر للوصول إلى المعلومات .

* تعويد التلميذ على طاعة الرؤساء ، ابتداء من زميله مسئول الفصل ، إلى أستاذه ومعلمه ، إلى ناظر المدرسة ، وتنفيذ الأوامر الصادرة إليه ، دون السماح له بمناقشتها .

* تعويد التلميذ على الانضباط زمنيًا ، من خلال برنامج العمل اليومى ، الذى يبدأ بجرس ، ثم حصة ، ثم جرس ، ثم راحة لخمس دقائق ، وهكذا حتى جرس الفسحة ، إلى أن يدق الجرس الذى تبدأ به مرحلة أخرى من اليوم الدراسى ، هذا بالإضافة إلى التوقيتات العامة لطابور الصباح ، وتحية العلم ، والنشيد الجماعى .

هذا هو جوهر العملية التعليمية وهدفها الأساسى ، والذى تم الالتزام به على مدى سنوات عصر الصناعة ، مهما كان الاختلاف بين المدارس والمراحل الدراسية والتخصصات والبلدان .

أمة فى خطر

كبار رجال التعليم فى العالم العربى أقاموا خبراتهم على هذا النوع من التعليم باعتباره الشكل الطبيعى المقبول للعملية التعليمية ، ودون أن يدركوا الأساس الذى قام عليه هذا التعليم ، أو علاقته باحتياجات عصر الصناعة . وهم لا يتصورون إلا أنه الشكل الأرقى للتعليم ، قياسًا على ما كان سائدًا فى عصر الزراعة ، وقياسًا على ما كان سائدًا فى أروقة الأزهر . . وهذه ستكون عقبة كبرى أمام عملية إعادة بناء التعليم على الأساس الجديد .

وهذه العقبة ليست قاصرة على البلاد العربية ، بل يمكن أن نجدها بشكل أكثر حدة فى كثير من البلاد الصناعية المتطورة . وهذا الوضع يقتضى من القائمين على إصلاح التعليم وإعادة بنائه على أسس احتياجات مجتمع المعلومات ، مواجهة أمرين : تمسك كبار رجال التعليم بالأوضاع القديمة بحكم طول الممارسة ، والجهد المستميت الذى يبذله أقطاب الصناعة ، وأصحاب المصلحة الحقيقية فى بقاء الأوضاع على ما هى عليه . وهذا يحدث اليوم فى دولة هى من أكثر الدول تطورًا فى جانب المعلومات وتكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات ، نعنى بذلك الولايات المتحدة الأمريكية . فى عام١٩٨٣ ، وبعد أن شعر المسئولون والناس العاديون بتدهور المستوى التعليمى ، وبفشل النظم التقليدية فى التعليم ، والتى كان معمولاً بها لعشرات السنين فى إعداد الطفل لكى يكون مواطنًا نافعًا ، فى ذلك العام صدرت دراسة بعنوان « أمة فى خطر » ، فضحت واقع العملية التعليمية فى أمريكا ، وأثبتت أن المدارس لم تعد تؤدى وظيفتها ، وأن خريجى المدارس الثانوية لا يستطيع بعضهم القراءة أو الكتابة أو إجراء العمليات الحسابية البسيطة، وقالت إن ١٢ فى المائة من التلاميذ ينصرفون عن الدراسة بمجرد بلوغهم السن التى يسمح فيها القانون بذلك . بل وذكرت أنه فى عديد من المدارس تنجح القلة من المدرسين فى اجتياز الامتحان النهائى فى المقررات التى يفترض أنهم يقومون بتدريسها !! .

ظهور « أمة فى خطر » أثار ضجة كبيرة فى البلاد ، وأسقط حجج كبار رجال التعليم الذين كانوا يدافعون عن النظام التعليمى السائد ، لكن الأهم من ذلك ، أنه جعل الناس يفكرون بشكل خلاق ، وينظرون إلى ما كانوا يقبلونه لعشرات السنين بعين جديدة ، ففهموا أن المسألة ليست عيبًا فى تطبيق النظام التقليدى للتعليم ، ولكنها ظروف حياة جديدة مختلفة ، تجعل ما كان

ناجحًا فى السابق لا يثمر سوى الفشل . . وتأكدوا من أن مجتمع المعلومات يقتضى تعليمًا يقوم على أسس جديدة ، تساعد على تكوين الإنسان القادر على الإنتاج والابتكار فى مجالات العمل الجديدة .

إنسان المستقبل

قبل أن نتكلم عن الأشكال المطروحة للعملية التعليمية فى المستقبل القريب ، سنعمد إلى نفس الترتيب الذى التزامنا به عندما تكلمنا عن التعليم فى عصر الصناعة . أى أننا سنبدأ بذكر الصفات المطلوبة فى إنسان مجتمع المعلومات ، والتى تجعله متوافقًا فى حياته مع ذلك المجتمع ، ثم نتكلم بعد ذلك عن طبيعة العملية التعليمية التى تحقق لنا هذه الصفات . ولنبدأ بحصر صفات إنسان المستقبل ، إنسان مجتمع المعلومات والتى نستمدها من طبيعة العمل والحياة فى ذلك المجتمع .

١ ـ متفرد وغير نمطى :

نتيجة للتحول من النمطية وتعميم التوحيد القياسى على البشر ، إلى التنوع والتباين فى ذوات البشر نتيجة لتدفق المعلومات والمعارف ، فإن إنسان مجتمع المعلومات تختلف صورته عن إنسان مجتمع الصناعة ، الذى كان نمطيًا يخضع لعملية القولبة ، التى كان يفرضها صالح العمل الصناعى .

مجتمع المعلومات يستفيد أكثر من الإنسان الحريص على ذاتيته ، المعتز برؤيته الخاصة ، الذى لا يرضى أن يكون صورة مكررة من الآخرين . هو الذى ينفتح على سيل المعلومات والمعارف المتدفق عليه ، ويكون قادرًا على التعامل مع التكنولوجيات المعلوماتية التى تساعد على الاستفادة من هذه المعلومات والمعارف ، مستعد للتفاعل مع المعارف التى يستخلصها .

٢ ـ ممارس للتفكير الناقد :

نتيجة لتسارع المعلومات ، وتطور التكنولوجيات المتعاملة معها ، سيصبح من الضرورى بالنسبة لإنسان المستقبل أن يعيد النظر ، دائمًا ، فيما استقر عليه رأيه من قبل . لأن حقائق الحياة تتغير بما يستجد من معلومات ومعارف . لذا سيكون التفكير الناقد هو الأساس الذى يعتمد عليه .

وحتى نفهم بعض معالم التفكير الناقد ، نقول إنه نشاط مثمر إيجابى . وصاحب التفكير الناقد يكون أكثر تمسكًا بالحياة ، يمارس حق خلق ـ وإعادة خلق ـ مظاهر حياته الشخصية والعملية السياسية . ينظر إلى المستقبل باعتباره مفتوحًا وقابلاً للتشكيل . والتفكير الناقد ليس هدفًا نصل إليه ، ولكنه ممارسة متصلة على مدى الحياة وأهم عناصر ممارسة التفكير الناقد هى :

(أ) التعرف بوضوح على الافتراضات والمسلمات التى تقوم عليها الأفكار والعقائد الحالية ، ثم امتحان سلامتها وصلاحيتها للظروف المستجدة .

(ب) الانتباه إلى السياق الذى تنبع منه مجموعة الأفكار والقيم السائدة فى الحياة . فالإنسان كثيرًا ما يتبنى بعض الأفكار الشائعة دون أن يتعرف على مصدرها ، والظروف التى نبعت منها ، وهل تتوافق مع الظروف الحالية أم لا .

(جـ) محاولة تخيل واستكشاف بدائل جديدة للسياق الذى يسيطر على حياته . ثم اكتشاف أكثر من منطق جديد للعلاقات الشخصية والعملية ، والسياسية ، حتى ولو كانت البدائل الجديدة متناقضة مع مايسود حياته الحالية .

(د) ممارسة ما يطلق عليه اسم « التشكك التأمّلى » وهو ما يقتضى تأمّل المألوف والتفكير فيه ، وإلقاء نظرة جديدة عليه . فطول التعلق بفكرة

معينة ، وكثـرة عدد المطمئنين إليهـا ، لا يعنى أنها الأنسـب للجميع ، وعلى مدى الزمن .

٣ ـ قادر على التعلم الدائم والذاتى والشامل :

مـع تسارع المعلـومات وتجدد المعـارف ، وتبايـن المشاكـل والتحديـات ، يصبـح من المستحيـل أن يكتفـى الفرد بتحصيـل معـارفـه عند عمـر معين ، والحصول على شهـادة لإتمام الدراسة ، ثـم يترك التحصيل إلى العمـل ، الأمر الذى كان سائدًا طوال عصر الصناعة . إنسان المستقبل يؤمن بأن الحياة عبارة عن سلسلـة متعاقبة مـن التعليم والتدريب والعمـل ثم إعادة التـدريب . . وهكذا . وستكـون فرص العمـل ، وفرص الحصـول على المزايا الأكبر ، رهنـًا بمدى تطبيق هذه القاعدة .

و إنسان المستقبل يجب أن يكون ـ فى نفس الوقت ـ قادرًا على أن يعتمد على نفسه فى ملاحقة المعلومات والمعارف المستجـدة ، يتزود منها بأكبر قدر تسمح لـه بـه قـدراتـه الشخصيـة . وسيكـون سبيلـه إلى ذلـك بـرامـج الكمبيـوتـر المتخصصة ، والكمبيوتر المنزلى الذى يتصـل بمخازن المعلومات المتجددة عن طريق الكابل .

وبحكـم انقضاء المفهـوم الضيـق للتخصـص الذى شـاع فى المجتمعـات الصنـاعية ، وبحكـم التغيرات الجذريـة فى مجالات العمـل نتيجة للتطـورات المتلاحقـة فى مجال المعلومـات والمعارف والتكنـولوجيـات ، مما يسقـط علومـًا بأكملها ويقيم علـومًا جديدة فى مكانها ، لم تكن معروفـة من قبل ، ويقضى على صناعات بـأكملها ويحل محلها صناعـات جديدة ذات طبيعة مختلفـة كل الاختـلاف . . بحكم هـذا كله ، يجب أن يكـون إنسان المستقبـل شموليـًا فى

معارفه ، مستعدًا للتحول من تخصص إلى آخر ، ولا يقصر معارفه وخبراته على تخصص ضيق محدود .

٤ ـ مبدع مبتكر :

مع انقضاء سيادة العمل اليدوى أو العضلى ، الجزئى المتكرر ، الذى عرفه عصر الصناعة ، ومع تولى التكنولوجيات الحديثة ، من كمبيوتر وروبوت وآلات التسيير الذاتى أمر هذا النوع من العمل فى المصانع والمكاتب ، بشكل أكثر دقة وكفاءة من الإنسان وأوفر اقتصاديًا . . مع هذا كله ، آن للإنسان أن يتحرر من ربقة ذلك العمل الممل الباعث على السأم ، الذى لا يقتضى تشغيل العقل . خاصة وأن الأعمال والصناعات والخدمات التى تشيع فى مجتمع المعلومات تعتمد كلها على العمل العقلى .

ولهذا ، فإن إنسان المستقبل يجب أن يكون قادرًا على الإبداع والابتكار والخلق . لم يعد مطلوبًا منه أن يستسلم ويطيع وينخرط بشكل آلى فى النظام المعد له ، بل أصبح المطلوب أن يفكر ويتصور ويبتكر أشكالاً جديدة وأهدافًا جديدة لعمله . وعلى قدر إمكانياته فى الخلق والإبداع والابتكار ستتحدد مكانته ، وتتحدد الفرص والمزايا المتاحة له .

٥ ـ إيجابى متعاون :

كان التنظيم الهرمى هو الشكل الأمثل لتنظيم كل مظاهر الحياة فى المجتمع الصناعى ، وهو التنظيم الذى يعتمد على تسلسل الرئاسات ، من القيادة العليا الرابضة عند قمة الهرم ، إلى المستويات القيادية التالية ، وحتى الآحاد المتطابقة المتراصة عند قاعدة الهرم ، تتلقى أوامر كل هذه الرئاسات وتقوم بالعمل . وهو أيضًا التنظيم الذى يعتمد على مركزية التخطيط والتنفيذ واتخاذ

القرار ، وحتمية ألا يفعل أحد شيئًا حتى يتلقى تعليماته من المستوى الأعلى منه، ثم يقوم بتنفيذها دون مناقشة . وهو الهرم التنظيمى الذى نرى مثاله الأكثر وضوحًا فى تنظيم الجيش .

هذا الهرم التنظيمى لم يعد صالحًا لإدارة الأعمال ، نتيجة لانقضاء عصر الآحاد المتطابقة التى تقوم بالعمل عند القاعدة ، بفعل تدفق المعلومات والمعارف . وعلى امتداد العالم ، من أمريكا إلى اليابان إلى الهند إلى إنجلترا ، بدأت تظهر أشكال جديدة لإدارة الأعمال والمؤسسات الخاصة والعامة ، قد تتباين فى تفاصيلها ، ولكنها جميعًا تختلف جذريًا عن صورة وهدف وآليات الهرم التقليدى .

هذه الأشكال الجديدة من التنظيمات تعتمد على الهبوط بنسبة كبيرة من مسئولية اتخاذ القرار ، التى كانت القيادة تنفرد بها ، إلى الوحدات القاعدية الصغيرة متكاملة التكوين ، مستقلة الأداء ، حرة الحركة ، التى يكون من حقها أن تجرى ـ بالإضافة إلى الاتصال الرأسى التقليدى ـ كل الاتصالات الأفقية المتاحة بباقى وحدات المؤسسة ، بل وبالوحدات الشبيهة خارج المؤسسة ، طالما أنها تحقق أهدافها ، وتطوّر عملها .

ولهذا فإن إنسان المستقبل يجب أن يكون إيجابيًا ، قادرًا على المبادرة وعلى التفكير بشكل خلاق عند اتخاذ القرارات التى تتصل بعمله ، ناجحًا فى التعاون مع غيره من الأفراد فى مجموعته ، وفى المجموعات الأخرى داخل مؤسسته وخارجها .

٦ ـ معتز بعقيدته ، محترم لعقائدالآخرين :

إنسان المستقبل ـ ونتيجة للتنوع الشديد الذى سيطال البشر ـ لا يخجل من أفكاره وعقائده ، النابعة من حصيلة تفكيره الناقد ، متمسكًا ومعتزًا باختلافه

عن الآخريـن ، فاهمًا أن اختلافه عـن الآخرين يضيف إلى رصيـده ، حتى لو كان بهذا ينتمى إلى أقلية . وهو ليس كـإنسان المجتمع الصناعى ، مضطرًا إلى الخضـوع للنمط العقـائدى المفـروض من أعلى ، أو إلى كبـت تفـرده واقتناعـه بنمطه العقائدى الخاص . وهو يؤمن أن اختلافه عن الآخرين هو مصدر ثراء معلوماتى ، له وللآخرين .

لكنه فى الـوقت نفسه يحترم عقـائد الآخرين ، ولا يحاول أن يفـرض عليهم عقائده .

مستقبل العملية التعليمية

من واقع صفات إنسان مجتمع المعلومات ، يمكننا أن نتصور إطار العملية التعليمية التـى توفر البشر المتـوافقين مع طبيعة ومصـالح مجتمع المعلـومات . وسنكشف أنها تختلف كثيرًا عن العملية التعليميـة المثالية فى عصر الصناعة ، وأنها تعتمد على أساليب لم تكن شائعة من قبل . هذه الأسس الجديدة للتعليم تعتمد على استشراف طبيعة مجتمع المعلومات ، وتساعد على إحداث عدد من التغيرات المجتمعية التى تـرسم تفاصيل الحياة فى مجتمع المعلـومات ، فى نفس الوقت .

ومرة أخـرى ، نقول إن ما نقوم بـه الآن هو مجرد التفكير ـ من خـلال رؤية متكاملة ـ فى مستقبل التعليم ، فى وظائفه وآلياته ، داخل مجتمع المعلومات . وهذا يعنى أنه من غير الجائز تطبيق مـا نقوله على التعليم بشكل جزئى ، دون أن يواكب هذا ـ وفى نفس الوقت ـ تطبيق باقى الأفكار المتصلة بمختلف أوجه النشاط البشرى فى المجتمع . لهذا ، نكرر ـ أيضًا ـ أن التطبيق يجب أن يتم من خلال رؤية مستقبلية شاملة تجرى ترجمتها فى مختلف المجالات إلى استراتيجيات

وخطط طويلة وقصيرة المدى ، وبحيث نراعى فى هذا كله الظروف الخاصة وواقع المجتمع الذى يتصدى لإعادة البناء . . هذه حقيقة يجب ألا ننساها ، فتطبيق ما نقوله عن النظام التعليمى الجديد على مجتمع لم تتوفر فيه البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات ، ومازال الإنتاج فيه يقوم على أسس عصر الصناعة ، لن يقود إلى النجاح الذى نسعى إليه ، بل من الممكن أن يؤدى إلى المزيد من الخلط والارتباك .

بمعنى آخر ، نحن نفكر ونتكلم عن الشكل الأمثل للعملية التعليمية فى مجتمع المعلومات ، وسنتكلم بعد ذلك عن الإدارة ، والإعلام ، والإنتاج ، والديمقراطية . والثقافة ، فى مجتمع المعلومات . . إلى أن تكتمل الصورة ، بما يسمح لصناع القرار ، وأصحاب المصلحة في التطور ، من أبناء أى شعب عربى ، أن يتحولوا من مرحلة التفكير إلى مرحلة التطبيق والتنفيذ .

وفيما يلى بعض التحولات الأساسية التى نرى أنها ستطرأ على نظام التعليم الحالى :

١ ـ بيئة تعليمية جديدة :

من أهم التحولات التى ستطرأ على التعليم ، انتزاعه من المحاظير التقليدية للمدرسة . ستتحول البيئة التعليمية المغلقة الحالية إلى بيئة تعليمية مفتوحة ، تعتمد على شبكات المعرفة الالكترونية ، التى تعطى أهمية أكبر للقدرات الشخصية . وسيتم هذا فى إطار النظام المعلوماتى الاجتماعى الجديد ، الذى يستثمر شبكات الكمبيوتر فى عديد من المجالات الاجتماعية ، ويغطى مسائل مثل التلوث والمرور ومشاكل التوزيع . ستعمل هذه البيئة الجديدة ـ بطبيعتها ـ على إزالة الفجوة بين المدينة والأقاليم الريفية ، وستساعد على التقريب بين الدول الصناعية وغير الصناعية . والبيئة التعليمية الجديدة تنهى احتكار

المدرسة للعملية التعليمية ، وتفتح الباب أمام ممارسة التعلم فى البيوت وفى المؤسسات الاقتصادية التى ستتكفل بتعليم الأفراد كل الخبرات والمهارات المستحدثة ، الضرورية لتطوير العمل الاقتصادى .

٢ ـ التعليم الشخصى :

إدخال نمط التعليم الشخصى ، الذى يتفق مع قابلية وقدرات كل فرد ، والذى يستبدل النظام التقليدى النمطى للتعليم الجماعى النابع من عقلية واحتياجات عصر الصناعة ، بنظام جديد يقوم على أساس اعتبار قدرة الفرد واختياراته . سيتم هذا من خلال برامج تعليمية تناسب مختلف مستويات التحصيل الدراسى ، مع تنوع واسع فى فرص التعليم . وهذا يعنى أنه فى مكان نظام التعليم الحالى ، الذى يجرى تقسيمه على أساس الأعمار ، يقوم نظام جديد يسمح لقدرات الأفراد بالتحرك إلى مستويات متقدمة ، بصرف النظر عن العمر .

كذلك يدخل هذا النظام فى اعتباره الاستعداد الشخصى للدارس ، هل يستفيد بالوجود فى مجموعة صغيرة أم فى فصل كبير العدد ؟ ، وهل يستفيد من دراسته بمفرده أم بصحبة الأصدقاء ؟ ، وهل يفضل الاعتماد على القراءة والدروس والمحاضرات أم يفضل الاعتماد على برامج الكمبيوتر ؟ . كما يدخل هذا النظام فى اعتباره مدى الإشراف الذى يحتاجه التلميذ . هذه التفرقة تنسحب أيضًا على استعدادات المدرسين أنفسهم . هل يجود عملهم وسط عدد محدود من التلاميذ ، أم مع مجموعة كبيرة ؟ ، إلى آخر ذلك .

٣ ـ التعليم الذاتى :

سيصبح نظام التعليم الذاتى ، هوالشكل السائد والرائد فى التعليم ،

بالنسبة للصغار والكبار ، اعتمادًا على الكمبيوتر المنزلى ، أو على أجهزة الكمبيوتر التى فى مقار الدراسة والتدريب ، المهم أن الإنسان سيعتمد فى التعليم على نفسه بالدرجة الأولى .

لقد قام النظام التقليدى للتعليم على أساس ثابت ، تلاميذ يتعلمون على أيدى المدرسين . وعندما يتم ادخال نظام التعليم الذاتى ، سيقتصر دور المدرس على النصح والإرشاد وتقديم الاستشارة . والكمبيوتر ـ بعكس المدرس البشرى ـ لا يشكو من الإجهاد ، ولا تغيب عن طرحه نقطة هامة فى الموضوع ، ولا يتجاهل المتعلم البطىء القابع فى مؤخرة الفصل معطيًا اهتمامه لقلة من الأذكياء .

البرامج التعليمية الخاصة بالكمبيوتر يمكن أن تصحب الطفل من مرحلة التعرف على الحروف الأبجدية فى روضة الأطفال ، وحتى القراءة وقواعد النحو المركبة في المدارس الثانوية . وعندما يخطىء الطفل ، يقوم الكمبيوتر بإعادة شرح الدرس ، مقدمًا المعلومات بأكثر من طريقة ، حتى يتمكن الدارس من دروسه .

ورغم أن الكمبيوتر لا يوفر العلاقة الشخصية بين المدرس والتلميذ ، إلا أن الاعتماد على الكمبيوتر سيحقق أهداف العملية التعليمية ، وسيحرر المدرس من واجباته التقليدية الحالية ، فيتيح له فرصًا أوسع لإقامة علاقات متبادلة خلاقة مع التلاميذ وعائلاتهم .

٤ ـ التعليم خالق للمعرفة :

فى المجتمع الصناعى ، استهدف التعليم حشو رءوس الطلبة بشتات المعلومات وتدريبهم على بعض التقنيات . ومع تطور الكمبيوتر ، وقدرته على توفير المعلومات المطلوبة بشكل محدد فى الوقت المحدد ، دون ما حاجة إلى

استذكارها ، فإن النظام التعليمى الجديد يستهدف خلق المعارف والتدريب المتواصل . ذلك لأن القيمة المعرفية ستصل إلى أرفع مستوياتها ، وأكبر عائد اقتصادى لها ، فى مجتمع المعلومات .

٥ ـ التعليم على مدى الحياة :

اعتمدت نظم التعليم الحالية على تعليم إجبارى يلتزم به الصغار ، بالإضافة إلى فرص قليلة للتعليم الأعلى والحرفى ، تكون متاحة لمتوسطى القدرة، بعد انتهاء التعليم الإجبارى . وكان التعليم ينتهى ـ عادة ـ بالحصول على شهادة إتمام الدراسة التى تؤهل لدخول الوظائف ومجالات العمل .

لكن . . مع تسارع المعلومات وتوالد المعارف وتلاحق التكنولوجيات المتطورة ، لم يعد من الممكن الأخذ بهذا النظام ، وتبلورت صورة جديدة للتعليم، تجعله عملية ممتدة على مدى الحياة ، من المهد إلى اللحد . انتقال الفرد من إحدى مراحل التعليم إلى العمل ، لا يعنى عدم حاجته إلى تجديد وتعديل معلوماته ومعارفه وفقًا لما استجد . وهذا يعنى أن حياة الفرد ستكون سلسلة متعاقبة من عمليات التعليم والعمل والتدريب ، وإعادة التدريب . وبالطبع ، سيساعد على هذا مبدأ التعليم الذاتى ، الذى يعتمد على برامج الكمبيوتر وعلى الاتصالات والتكنولوجيا البيولوجية فى مجال الطب ، وغير ذلك من الأنظمة المتعددة المستجدة .

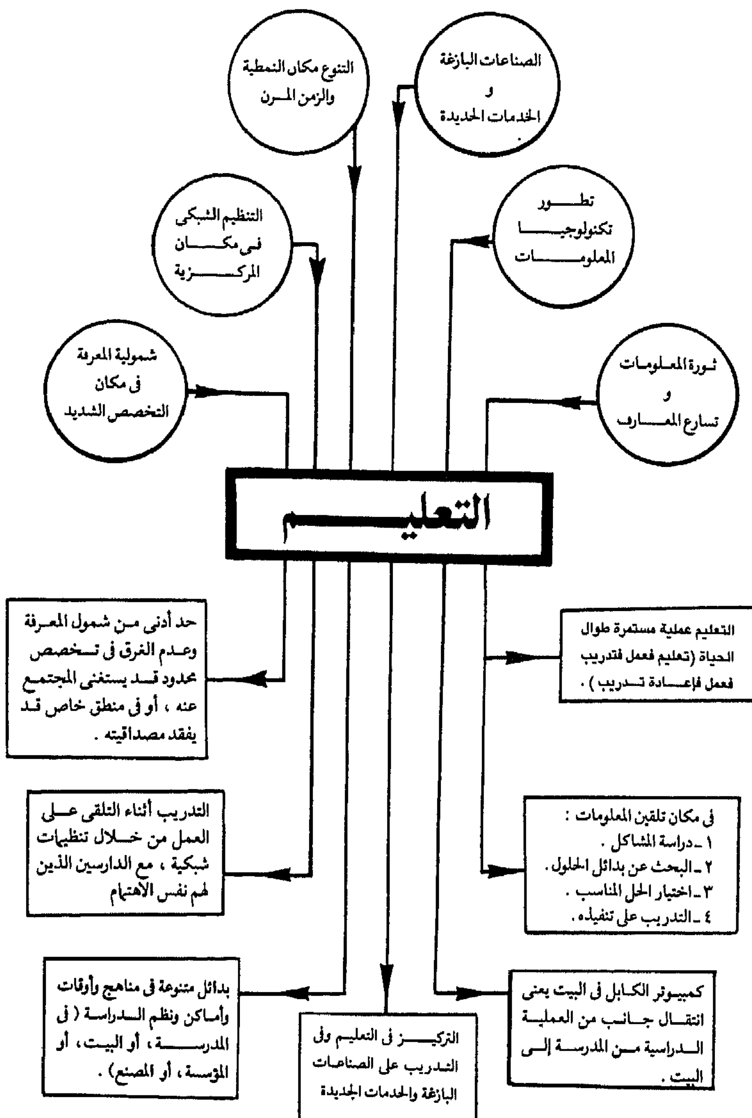
التغير من الداخل

فى المستقبل ، قد تبدو المدارس من الخارج بنفس شكلها الحالى ، حوائط ونوافذ ومساحات ، لكنها ستكون من الداخل متغيرة إلى حد بعيد . .

ستمتلىء الفصول الدراسية بأجهزة الكمبيوتر وغير ذلك من الوسائل التعليمية ذات التكنولوجيات المتطورة . . أما أساليب التعليم فستتغير لتعكس فهمنا المتنامى للعملية التعليمية ، وسيضم إلى مدرسى المدرسة عدد من المتطوعين أبناء مجتمع هذا المدرسة ، ومن العاملين فى المشروعات الاقتصادية المحلية التى تستفيد من جهد الذين يدرسون .

الأهم من هذا كله ، أن المقاييس التعليمية ستكون أكثر طموحًا ، وأكثر قابلية للتطبيق . سنطلب المزيد والمزيد من مدارسنا ، وسنوفر لها المزيد من الرعاية والمال والإمكانيات ، وسنحظى منها بعائد أكبر بكثير من عائدها الحالى .

* * *


التنوع مكان النمطية
والزمن المرن
الصناعات البازغة
و
الخدمات الجديدة
التنظيم الشبكي
في مكان
المركزية
تطور
تكنولوجيا
المعلومات
شمولية المعرفة
في مكان
التخصص الشديد
ثورة المعلومات
و
تسارع المعارف
التعليم
حد أدنى من شمول المعرفة وعدم الغرق في تخصص محدود قد يستغني المجتمع عنه ، أو في منطق خاص قد يفقد مصداقيته .
التعليم عملية مستمرة طوال الحياة (تعليم فعمل فتدريب فعمل فإعادة تدريب) .
التدريب أثناء التلقي على العمل من خلال تنظيمات شبكية ، مع الدارسين الذين لهم نفس الاهتمام
في مكان تلقين المعلومات :
١ ـ دراسة المشاكل .
٢ ـ البحث عن بدائل الحلول .
٣ ـ اختيار الحل المناسب .
٤ ـ التدريب على تنفيذه .
بدائل متنوعة في مناهج وأوقات وأماكن ونظم الدراسة (في المدرسة ، أو البيت ، أو المؤسسة ، أو المصنع) .
التركيز في التعليم وفي التدريب على الصناعات البازغة والخدمات الجديدة
كمبيوتر الكابل في البيت يعني انتقال جانب من العملية الدراسية من المدرسة إلى البيت .

شكل (٢)

الفصل الرابع

الإدارة فى مجتمع المعلومات

من أهم ما يحمله زحف مجتمع المعلومات من آثار على حياتنا ، ذلك الذى يتصل بإدارة مختلف المؤسسات ابتداء من إدارة الحكومة ، ومرورًا بإدارة المؤسسات الاقتصادية ، وانتهاء بإدارة المؤسسة الاجتماعية . كل ما تضمنته كتب الإدارة على مدى القرن الماضى ، والذى نال عليه أساتذة الإدارة ألقابهم العلمية ، واعتمد عليه خبراء الإدارة فى تدعيم مكانتهم . . كل هذا لم يعد مفيدًا لنا ونحن نتعامل مع مجتمع التغيير المتلاحق المتسارع . لقد كان هرم تسلسل الرئاسات الذى يتربع رئيس أو مدير المؤسسة على قمته ، وتربض قوى الإنتاج الفعلى عند قاعدته ، كان هذا الهرم هو الشكل الأمثل لإدارة أى نشاط خلال عصر الصناعة . . هذا الهرم بدأ يهتز وتتساقط أحجاره ، وبدأ الذين يتربعون على قمته يشعرون بقلق متزايد ، فالذى يجرى يختلف تمامًا عما تعودوا عليه على مدى عشرات السنين . . المؤسسات الاقتصادية تناقصت أرباحها وتعددت مشاكلها ، وبدأ بعضها يحقق خسارات غير مسبوقة .

لهذا ، يعود الفضل فى كثافة البحث والتفكير والسعى إلى اكتشاف مجتمع المعلومات القادم ، إلى أصحاب النشاط الاقتصادى ، الذين أنفقوا بسخاء على مجموعات البحث على أمل التوصل إلى ما يعيد التوازن إلى مؤسساتهم . وقد جنت المؤسسات الذكية ثمار ما أنفقته ، واستفادت من الأفكار التى توصل إليها علماء المستقبل ، فأعادت بناء نفسها من نقطة الصفر ، مستعدة

لدخول مجتمع المعلومات ، فى أحسن وضع ممكن .

وعندما شعرت بعض الحكومات بأن الخلل الذى أصاب إدارة المؤسسات الاقتصادية يلحق بأجهزتها الإدارية ، استفادت من جهد هذه المؤسسات ، وبدأت تعيد ترتيب كيانها بما يتفق واحتياجات المجتمع الزاحف .

لقد كان هرم تسلسل الرئاسات ناجحًا تمامًا طوال سنوات ازدهار المجتمع الصناعى ، وجرى تطبيقه بنجاح على كل شىء فى المجتمع الصناعى ، من المصنع إلى الوزارة إلى المدرسة إلى المستشفى إلى استديو الإنتاج السينمائى ! . فما هو السر فيما يحدث الآن ، ويجعل إدارة النجاح القديمة مصدرًا للمشاكل والفشل ؟ ، وما هو البديل للهرم البيروقراطى الذى اعتمدنا عليه لعشرات السنين؟ .

القيم الجديدة والضرورة الاقتصادية

السر فى هذا هو أن التنظيمات الإدارية التى عرفناها ــ ومازال الكثير يتمسك بها حتى الآن ـ نبعت من طبيعة واحتياجات المجتمع الصناعى ، وتشكلت وفقًا لخبرات علماء الإدارة على مدى عشرات السنين من عمر المجتمع الصناعى . إلاّ أن هذا المجتمع الصناعى ذاته قد بدأ يتداعى ، ويتخلى عن مكانته لمجتمع جديد ، هو مجتمع المعلومات ، وهذا يقتضى أن نفهم جيدًا المبادئ والأسس والعقائد التى يقوم عليها المجتمع الجديد ، حتى نستنبط أفضل الأشكال الإدارية للتعامل معه ،وهى بالطبع غير ما استقر عليه الرأى طويلاً .

لقد اجتهد علماء المستقبل من أمثال توفلر وناسبيت ودراكار وغيرهم فى محاولة تصور شكل الإدارة المفيد في مجتمع المعلومات ، إما بمبادرة شخصية ،

أو لحساب المؤسسات الكبرى التى استشعرت الخطر ، فأوكلت إليهم مهمة طرح رؤاهم واقتراحاتهم التى يمكن أن تساعد فى مواجهة الموقف .

كانت المفاجأة أكبر مما يحتمل معظم أصحاب ومدراء هذه المؤسسات . . لقد اكتشفوا أن المطلوب لا يقف عند حد إجراء تعديل هنا وتطوير هناك ، وتغيير فى بعض الجزئيات . . اكتشفوا أن المطلوب وبشكل عاجل « إعادة ابتكار أو اختراع المؤسسة ! » أى إعادة النظر فى الأهداف الأصلية للمؤسسة وطبيعة نشاطها والهيكل الإدارى الذى تعتمد عليه . فى هذا يقول جون ناسبيت :

« إعادة اختراع أو ابتكار المؤسسة كان حلاً طبيعيًا . وإذا كنا نحن ـ كمجتمع ـ نسعى إلى أن ننجح فى إعادة اكتشاف أنفسنا ، من الأسرة إلى المجتمع ، فلابد أن نبنى ذلك على أرض اقتصادية صلبة . الاختراع الجديد للمؤسسة الاقتصادية ، الذى يتيح لها أن تتحول إلى مكان يتحقق فيه احتمال الربح ، والاهتمام بصالح البشر فى نفس الوقت هو الذى يوفر لنا هذه الأرض الصلبة » .

ويقول إننا فى أنسب الأوقات للقيام بهذه العملية الثورية ، ويؤكد هذا بقوله : « إننا نعيش فى زمن نادر من التاريخ ، يتوفر فيه عاملان جذريان من عوامل التغيير الاجتماعى : القيم الجديدة ، والضرورة الاقتصادية » .

خطورة نجاحات الأمس !

ويقترب توفلر أكثر من تفاصيل الموضوع فيقول : إن المؤسسة الاقتصادية المناسبة لزمننا لابد أن تكون « مؤسسة دائمة التكيّف » ولهذا فهى تحتاج إلى نوع جديد من القيادات . . إنها تحتاج إلى « مديرى تكيّف » يتزودون بمجموعة

كاملة من المهارات الجديدة التـي تكون غير خطّية أو أحادية فى طبيعتها ، أى تكون متعددة الجوانب ، وفاهمة لتبادل التأثير بين هذه الجوانب .

الحكمة فى قول توفلر واضحة ، فنحن فى زمن التدفق المتسارع للمعلومات والمعارف والتكنـولوجيـات المتطورة ، وهذا يـؤثر بشكـل كبير على جدوى أى نشاط اقتصادى أو اجتماعى ، مما يقتضى من أصحاب هذا النشاط أن يعيدوا النظر فى مجمـل وتفاصيل نشاطهـم ، وبشكل دورى ، على ضوء مـا تغير من معارف وتكنـولوجيات ، وبالتحـديد على ضوء مـا تغير فى البشر نتيجة لتغير المعارف .

ويقول تـوفلر : إن المدراء القادرين على التكيـف ، عليهم اليوم بـدلاً من إقامة صروح دائمة أن يعيدوا بنـاء شركاتهم بحيث يصلون بها إلى الحد الأقصى مـن القدرة على المنـاورة . . . عليهم أن يتكيفـوا سريعًا بـالضغوط المبـاشرة ، ويفكروا ـ فى نفس الوقت ـــ فى إطار الأهداف بعيدة المدى . فى الماضى ، كان بإمكـان العديد من المدراء أن يحققـوا نجاحهم بتقليد استراتيجيـات الشركات الأخـرى النـاجحة ، واستيحـاء نماذجهـا التنظيميـة . أما اليـوم ، فعلى قـادة المؤسسات الاقتصادية أن يبتكروا ويخترعوا ، لا أن يقلدوا وينسخوا .

وهو يحذر ـ بوضوح ـ أولئك الـذين يتجاهلون التغيرات الهائلة التى تحدث من حولهم ، ويريـدون أن يمضوا فيما كانوا فيه ، مكررين ما كـانوا يفعلونه فى الماضى ، فيقول : « . . عنـدما تجتاح المجتمع والاقتصاد مثـل هذه الموجات العظيمة من التغيير ، يكون مصير المديرين التقليديين ، الذين تعودوا الخوض فى المياه الآمنـة ، أن تلفظهم مؤسساتهم . فعـاداتهم التى مارسوهـا على مدى حياتهم ـــ تلك التى سـاعدتهم على النجاح ـ تصبـح اليوم عقبة أمـام الإنتاج والتطور . . ونفـس الشىء ينسحب على المنظمات الاقتصـادية ، نـوع الإنتاج والأشكال التنظيمية التى ساعدتها فى الماضى على النجاح غالبًا ما يثبت فشلها

اليوم . لهذا ، فالقاعـدة الذهبية للبقاء تصبح « ليس هناك اليـوم ما هو أخطر من نجاحات الأمس ! » .

الضغوط والرؤية البديلة

إذا قمنا بتطبيق ما نقوله عـن إدارة المؤسسة الاقتصادية أو الشركة على إدارة المجتمع . أو بمعنى أدق إدارة الحكومة ، سنجد توازيًا شبه كامل فى الجانبين . من أمثلـة ذلك الحديث عن الاشتراطـات التى تكون ضروريـة لإحداث تغيير ملموس فى المؤسسات الكبرى .

اشتراطات التغيير الأساسية ثلاثة :

* **الضغوط الخارجية** : يمكن أن تكـون هذه الضغوط على شكل منـافسة متزايـدة ، أو تنظيمات حكوميـة جديـدة ، أو تدخـلات طارئة وجـذرية مـن جانب الحكومة ، أو مطالب جديدة للمستهلكين أو العاملين أو دعاة الحفاظ على البيئة . وأيضًا من الضغوط الخارجية عـدم رضا الزبائن أو حملة الأسهم ، وعدم انتظام الإمدادات ، أو تغيير فى الوضع الضرائبى أو فى سعر الفائدة ، أو سعر العملـة . هذه الضغوط يجب أن تكـون على درجة عـالية من القـوة ، مما يجعل من المستحيل على المؤسسة أن تواصل سيرها بالطريقة السابقة .

* **الضغوط الداخلية** : وهذه قد تتراكم نتيجـة لأن الإدارة تفشل فى انتهاز الفـرص الجديـدة ، أو لكـونها بطيئـة ومـرتبكـة فى استجـابتهـا للتهـديـدات الخارجية . أو خضوع المؤسسة لضغوط نتيجة لسيـاستها الداخلية وللصراعات الدائرة داخلها من أجل احتلال الوظائف الأعلى .

* **الرؤية البـديلة** : فى جميـع الأحوال ، وحتـى عندمـا تتجمع الضغـوط الخارجيـة والداخليـة وعندمـا تظهر معـارضة صحيـة ، فإن احتمال حـدوث

تغييرات جذرية يبقى ضعيفًا ، ما لم تستطع العناصر الداخلية التى تسعى إلى هذا التغيير أن تقدم رؤية واستراتيجية مترابطة منطقيًا ، وما لم تكن لديها رسالة جديدة مقترحة تحل محل الرسالة القديمة وأهداف مبتكرة مستحدثة محل الأهداف المستقرة . وحتى فى حالة رفض القائمين على المؤسسة لهذه الرؤية البديلة ، فإنها ستظل تلعب دورها الجدى فى بلورة الأفكار ، وتحريك العناصر المساندة للتغيير ، وإحداث التسارع فى السعى إلى التكيف بالظروف الجديدة .

هذه الاشتراطات قد لا تكون متعادلة التأثير ، وقد لا تكون كافية لاحداث التغيير الأمثل لكنها تكون لازمة وضرورية .

الإدارة .. من الحكومة إلى الشركة

تحدثنا من قبل عن الآثار المجتمعية التى ترسم ملامح مجتمع المعلومات ، وأشرنا إلى أهمية التعرف على هذه الآثار التى تقود عملية التغيير فى حياة الجنس البشرى ، على اتساع العالم . وقلنا إن تسارع المعلومات والمعارف وتطور تكنولوجيات الكمبيوتر والاتصالات ، هو أحد المحركات الأساسية فى حركة التغيير ، وإنه من المهم أن نمضى لما هو أبعد من مجرد تأمل هذه الانجازات التكنولوجية لتحديد التغيرات التى تفرضها على مختلف مجالات النشاط البشرى .

وفيما يلى من حديث ، سنلمس مدى التأثير الذى تحدثه هذه التغييرات المجتمعية فى حياتنا ، وبصفة خاصة فى الأسلوب والنهج الإدارى الذى نلتزم به فى مؤسساتنا . سنلقى الضوء على عناصر التحول التى تقتضى ابتكار أسس جديدة لإدارة كل شىء ، من الحكومة إلى الشركة إلى الأسرة ، وكيف أن المطلوب ليس مجرد التعديل والتطوير ، ولكن إعادة البناء والاستكشاف .

من رأس المال النقدى إلى رأس المال البشرى :

المؤسسة الجديدة تختلف عن القديمة فى أهدافها وافتراضاتها الأساسية . فى عصر الصناعة ، عندما كانت الموارد الاستراتيجية هى رأس المال ، لم يكن هدف المؤسسة يتجاوز تحقيق الربح . أما فى عصر المعلومات ، حيث المعلومات والمعارف والابتكارية هى الموارد الاستراتيجية ، لابد أن يتغير هدف المؤسسة . ولا يوجد سوى سبيل واحد أمام كل مؤسسة ، فى سعيها للوصول إلى هذه الموارد الثمينة ، هو سبيل البشر الذين تكمن فيهم هذه الموارد .

لهذا ، فإن الافتراض الأساسى للمؤسسة التى تريد أن تعيد اكتشاف ذاتها، هو أن البشر ـ رأس المال البشرى ـ هم أكثر مواردها أهمية . لقد آن الأوان لكى ننظر بجدية إلى الشعار الذى كان المصلحون يطلقونه دون جدوى، وهو « البشر قبل الربح » والذى تقتضى الأوضاع الجديدة بتعديله حتى يكون أكثر توازنًا ، وبحيث يصبح « البشر والأرباح » .

فى مجتمع المعلومات ، تصبح الموارد البشرية لأية مؤسسة هى سلاحها فى المنافسة .

وإذا أردنا أن نرى جانبًا من تطبيق هذا المبدأ فى بعض المؤسسات ، نشير إلى تضاعف الانشغال المستحدث للمؤسسة بصحة ولياقة العاملين فيها . فالمؤسسة المتطورة تعامل البشر الذين تضمّهم ـ أى رأسمالها البشرى ـ باهتمام جديد ، تشجعهم على التوقف عن التدخين ، وعلى أن يخفضوا أوزانهم ، وأن يمارسوا التمارين الرياضية ، ويتدربوا على مواجهة التوترات بشكل صحى . إن ما كان يعتبر فى الماضى تدخلاً معيبًا من جانب الإدارة فى شئون العاملين وحياتهم الشخصية ، يصبح حقًا ـ وواجبًا ـ بالنسبة للمؤسسة التى تحرص على مواردها الاستراتيجية . على ذلك فإن المؤسسة التى تحرص على إعادة اكتشاف

نفسها ، تعطى أكبر اهتمام لنوعين من البشر تتـوقف عليهما حياتها : موظفيها وزبائنها .

من المهم أن يكون واضحًا الفرق بين ما نقـوله ، وبين ما كان يحدث سابقًا فى بعض الشركـات والمؤسسات الاقتصادية ، التـى كانت تحرص على معـاملة العاملين فيها بلطـف كنوع من كرم الأخلاق ، وبين إدراك المؤسسـة حاليًا أنها إذا كانت ستحقـق شيئًا ما فإن ذلك سيكـون من خلال البشر الذيـن تتعامل معهم .

التخلص من الإدارة الوسيطة :

إننا نشهد اليوم بـداية اتجاه شامل للاستغناء عـن الإدارات الوسيطة ، التى تتوزع على مستويات هرم الإدارة بين القمة والقاعدة . وحقيقة الأمر أننا نشهد هبوطًا لقمة الهرم ، واقترابًا من قـاعدته ، بعد تضاؤل دور القيادات والإدارات الوسيطة ، التى كانت لها أهميتها خلال عصر الصناعة .

ماذا كـانت تفعـل هذه الإدارات الـوسيطة ؟ كـانت تجمـع وتعالـج وتمرّر المعلومات من أسفل إلى أعلى وبالعكس ، عبر هرم الإدارة البيروقراطى ، وهذا هو مـا يمكن أن يقوم به الكمبيـوتر بمزيد مـن الحيدة والدقة والكفـاءة . لقد استفادت الإدارات الوسيطـة من فكرة أن الناس يعملون بشكل أفضـل عندما يخضعون لـرقابـة مباشرة . إلاّ أن التحـولات المجتمعة الجديـدة تفقد الإدارات الوسيطة مكانتها ، وتحضّ على تقسيـم مجال العمل إلى مجموعات صغيرة ذاتية الإدارة ، متباينة التكوين ، تدخـل فى تنظيمات شبكية ، تتصل بالإدارة العليا مباشرة ، بـالإضافـة إلى اتصالها أفقيـًا بالمجمـوعات الأخـرى داخل المؤسسـة وخارجها .

الملاحظ حاليًا ، أن الإدارات الوسيطة أخذت فى التقلص . ولم ينتبه بعض

المحللين إلى حقيقة الظاهـرة ، فأرجعوا ذلك إلى الكســاد الاقتصادى ، إلا أن هذا ليـس صحيحًا . خاصة وأن الشركـات والمؤسسات الجديدة ، التـى تبدأ عملها الآن ، تبنى هيكلها على أساس هرم مفلطح ، تقترب قمته من قاعدته ، يقوم فيه المنتجون بإدارة أنفسهم تقريبًا . . المهم أن الإدارة الذاتية تحل محل هيئة المديرين الـذين كانوا يـديرون الأنظمة . يحدث هذا الآن فى الـولايات المتحدة الأمـريكيـة وألمانيـا واليـابان . ويقـول خبراء العمـل إن الكمبيـوتـر يحل محل الإدارات الـوسيطة بمعـدل أكبر بكثير مـن احتلال الـروبـوت لوظـائف عمال خطوط التجميع .

وبالطبع سيخلق هذا مشكلة بـالنسبة للأعداد الكبيرة من أصحاب الخبرة الإدا رية الذين كانوا فى عـداد الإدارات الوسيطة . وبعض المؤسسات يصعب عليها الاستغناء عن هؤلاء الذين عملوا بكفاءة فى السنوات السابقة . ومن بين الحلول التـى لجأت إليها هـذه المؤسسات ، هـو أن تضع هـؤلاء الذيـن تتوفـر لديهم الكفاءة والموهبـة معًا فى مجموعات صغيرة للقيـام بمهام محددة ، أو بأن يعملـوا كمقـاولين داخليين لدى المؤسسـة الأم ، تسنـد إليهـم مهام إنتـاجيـة محددة . ونظام المقـاولة داخل المؤسسات الكبيرة يتضخـم يومًا بعد يـوم ، لأنه أكثر اتفاقًا مع احتياجات العمل فى عصر المعلومات .

نحو إدارة ذات رؤية واضحة وقوية :

أول مكونات إعادة اكتشاف وابتكار المؤسسة هو تحقق الرؤية القوية ، أى تحقق إحساس شامل جديد نحو المسار الذى تمضى فيه المؤسسة ، والأسلوب الأمثل للمضى فى هذا المسار .

عادة ما يكون قائد العمل هو مصـدر الرؤية . وهذا يقتضى أن يكون هذا القائد حائزًا على مجموعة من المهارات الفـريدة ، والقدرة العقلية اللازمة لخلق الرؤية وإبداع التصور ، ثم القدرة العمليـة على تحقيق هذه الرؤية . العمل فى

مجتمع المعلـومات يحتـاج إلى قائد ، وليـس إلى آمر أو مـدير . والقـائد الجديد للعمل يجب أن يكون صاحب رؤية نامية .

المفروض أن تقود الرؤية السليمة إلى مزيد من المبيعات والنمو فى الأرباح ، وعوائد أكبر للمسـاهمين ، إلاّ أن المهم فى الإدارة الجديدة هـو أن الأرقام يـأتى دورها بعـد الرؤية ، وليس كما يحدث فى الإدارة التقليـدية عندمـا تعتبر الأرقام هى الرؤية .

تبنى أفراد المؤسسة للرؤية :

إذا كان خلق الرؤيـة من أول وظائف قائد العمل ، فإن وظيفتـه التالية هى أن يستقطب الأفراد الذين يمكنهم مساعدته على تحقيقها ، على أساس تبينهم لهذه الرؤية باعتبارها رؤيتهم الخاصـة ، ومشاركتهم فى مسئولية تحقيقها . هذا النوع من التراص والتكاتف مطلوب من جانب جميع العاملين . يقول ناسبيت « عندما يتوحد العاملون مع أهداف الشركـة ، عندما يمارسون نوعًا من الملكية نتيجـة مشاركتهـم فى الرؤيـة ، يشعرون أنهم يقـومـون بعمل العمـر بدلاً مـن إحساسهم بأنهم يقومون بمجرد عمل يستهلك وقتهم » .

الرؤية الناجحة لأية مؤسسة هـى التى تربط وظيفة الشخص بهدف حياته حتى يتحقـق التراص المطلوب ، وذلـك التراص الذى يخلـق الحماس ويدفـع العاملين فى الشركة إلى بذل كـل جهد إضافى ، يجعلهم يقومون بـالعمل الموكل إليهم بأسلم الطرق . قد يبدو هذا القول معادًا ، تضمنته أحلام المصلحين فى أوج أزدهـار عصر الصناعـة ، إلا أن الوضـع الآن غير هذا . المسـألة ليسـت مسـألـة أحـلام ومبـادئ ، حقيقـة الأمـر أن طبيعـة العمـل العقلى فى مجتمـع المعلومـات تجعل هذا ضرورة . أنت تستطيـع أن تلزم العامل العضلى بـالقيام بعمل محدد فى زمـن محدد ، وتعاقبه إذا هبط عـن المستوى المحدد وتكـافئه إذا

تجاوزه . أمّا فى مجتمع المعلومات ، بما فيه من عمل عقلى يعتمد على ابتكار وخلاقية العامل . فهذا الذى نقوله هو الحد الأدنى للحصول على نتائج أفضل من العامل .

لهذا ، فإن أعدى أعداء الإدارة فى مجتمع المعلومات ، هو المدير الذى مازال يحلم بأسلوب استبدادى حازم فى إدارة مؤسسته . . . هذا الحلم القديم يبدو مغريًا لكنه لا يحقق أية نتائج إيجابية فى عصر المعلومات ، لسبب بسيط هو أن الإدارة الاستبدادية تقضى على صلاحيات الخلق والابتكار عند العامل وهما شرطان أساسيان فى عصر المعلومات .

* * *

والآن ، ما هى الأشكال الأنسب للتنظيمات الإدارية فى مجتمع المعلومات؟ . .

للإجابة على هذا السؤال يحسن أن نجرى مقارنة عملية بين رؤية منظّر إدارى فى عصرالصناعة ، وآخر فى عصر المعلومات .

شركة التليفون والتلغراف الأمريكية

فى عام ١٩٦٨ ، تلقى الكاتب المستقبلى الكبير آلفين توفلر مكالمة تليفونية غير متوقعة من إدارة شركة التليفون والتلغراف الأمريكية ، وهى واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية فى العالم ، ويرمز لها بالحروف (AT & T) وكانت تعرف فى ذلك الحين باسم شركة بل . طلب منه نائب مدير الشركة أن يتفرغ عدة سنوات لدراسة نظام الشركة المعمول به ، مع وعد بإطلاعه على كافة البيانات المطلوبة ، وتوفير مساندة من كل مدير فيها . وفى عام ١٩٧٢ انتهى توفلر من تقريره السرى ، الذى اقترح فيه استراتيجية جديدة للشركة أثارت

جدلاً شـديدًا ، متنبئًا بضرورة فض احتكـار الشركة لنظم بل التليفـونية ، ومعتبرًا هذا أمرًا حتميًا ، وناصحًا أن تتبنى الشركة أساليب جديدة للاتصال . وبعد هـذا بعشر سنوات ، كـانت الشركة قـد تبنت اقتراحـات توفلـر بنجاح ورفعت السرية عن ذلـك التقرير ، الذى اعتبرته من كـلاسيكيات علوم إدارة مجتمع المعلومات . . وهكذا كتب توفلـر كتابه عن « المؤسسة دائمة التكيّف » يتضمن قصة ذلك الجهد وتعليقاته على بنود التقرير الذى كان قد أنجزه .

ومـن أطرف مـا جاء فى كتـاب توفلـر ، تلك المقـارنة التـى يجريها بين آراء العبقرى الإدارى تيودور فيل الذى وضع شركة بيل على أول طريق النجاح عند نهايـة القـرن الماضـى ، أى فى أوج ازدهـار المجتمـع الصنـاعـى ، وبين الآراء الإدارية الجديـدة التى يستمدهـا توفلر من فهمـه بطبيعة مجتمع المعلـومات . وهذه المقـارنة كافية لإقنـاعنا بعدم جدوى الاعتماد على الـرؤى الخاصة بعصر الصناعة مهما كانت مفيدة وناجحة فى وقتها .

يقول توفلر عن تيودور فيل : إنـه العبقرية التنظيمية ، التى تكاد أن تكون منسية اليوم ، مع أنه هو الذى وضع شركة بيل على خريطة النشاط الاقتصادى لأول مرة عند نهايـة القرن الماضى ، ويقول : إن فيل كان مصلحـًا ابتكاريًا ، وليس مجرد إدارى نـاجح . لقد توصـل إلى فهم خصائص المجتمع الصنـاعـى الزاحـف ، ثم ناقش افتراضـات رجال الأعمال التقليديين الذين سبقوه ، وأرسى أهـم مبادئ الإدارة فى مجتمـع الصناعـة . . لقد كـانت كتـابات فيـل بمثابـة الشريعة لأجيـال من العاملين فى شركـة بيل ، وكـانت أفكاره كـأساس لاتخاذ قرارات صـائبة ، قادت إلى نجـاح الشركة . . لكن فى الـوقت الذى دعـى فيه تـوفلر لكتـابة تقـريـره (١٩٦٨) ، لم تكن أعمال الشركـة على نفس كفـاءتها السابقة . لهذا شعرت قيـادات الشركة بأن الوقت قد أصبح مناسبـًا لمناقشة ما إذا كانت الأساليب التقليدية للشركة مازالت مناسبة .

ماذا كنا نطلب من الحياة ؟ .

فيما يلى نستعرض رؤية تيـودورفيل ، حول أنجح أسـاليب الإدارة فى مجتمع الصناعة الذى عاش فيه :

* معظم الأفراد يطلبون نفس الشىء مـن الحياة . . معظمهـم ينظر إلى النجاح الاقتصادى باعتباره الهدف النهائى وعلى ذلك فـإن تشجيعهـم وحفزهم يتم من خلال المكافآت الاقتصادية .
* كلما كـانـت الشركـة أكبر ، كلما أصبحـت أفضـل وأقـوى و، أكثـر تحقيقـًا للأرباح .
* العنـاصر الأولية لـلإنتـاج ، هـى العمالة والمواد الخام ورأس المال ، وليـس الأرض .
* الإنتاج النمطـى للبضائع والخدمـات يعتبر أكثر كفـاءة من الإنتـاج الحرفى القديـم ، الذى يتم قطعـة بعد أخرى . والذى تختلـف فيه كل وحـدة عن التالية .
* البيروقراطية هى أكثر التنظيمات كفاءة ، والتى يكون فيها لكل تنظيم فرعى دوره الدائم والمحدد بـوضوح فى سلم تسلسل الرئاسـات . وبحيث تصبح المؤسسة أو المنظمة فى واقع الأمر ماكينة تنظيمية لإنتاج القرارات النمطية .
* التطور التكنولوجى يساعد على نمطية الإنتاج ، ويقود إلى « التقدم » .
* العمل بالنسبة لمعظم العاملين يجب أن يكـون عملاً روتينيًا متكررًا ، ونمطيًا يخضع للتوحيد القياسى .

هذه هى مجموعة الافتراضات حول طبيعة عمل المجتمع الصناعى . وهى التى أتاحـت لأبناء جيل تيودورفيـل أن يضعوا أهدافًا واقعيـة للمؤسسة ، وأن

يخترعوا التكنولوجيات والإجراءات الفعالة لتطبيق هذه الأهداف .

لهذا ، سادت النمطية وعمليات التوحيد القياسي خلال شباب شركة بيل، ولحوالى نصف قرن ، من ١٩٠٠ وحتى عام ١٩٥٠ ، كان الشعار الرسمى للشركة هو « سياسة واحدة ، نظام واحد ، خدمة عالمية » . وعند نهاية الأربعينيات كانت عوائد الشركة السنوية تبلغ ٩ , ٢ بليون دولار ، وكانت تستخدم نصف مليون عامل ، وتدفع ٢١ مليون دولار من الأرباح للمساهمين الذين بلغ عددهم ٨٣٠ ألف مساهم . لهذا كله كانت الشركة تحظى بنصيب الأسد فى سوق خدمات الاتصال . وأصبحت ـ بكل المقاييس ـ واحدة من أكبر المؤسسات الاقتصادية الخاصة فى العالم .

ماذا بعد التليفون الأسود ..؟

عندما بدأ ألفين توفلر دراسة أوضاع الشركة فى عام ١٩٦٨ ، كانت أوضاعها قد تغيرت كثيرًا عما كانت عليه فى عام ١٩٥٠ ، إلا أن هذه التغيرات كانت متدرجة ، وما اتخذته قيادة الشركة فى مواجهة تغير الأوضاع العامة ، تم نتيجة نوع من الحدس والتخمين ، وليس على أساس فهم شامل لطبيعة التغيرات الطارئة . لقد طرأت تغيرات على السوق وعلى نوع الطلب من جانب المشترين ، وطرأ تمايز شديد على أمزجة واختيارات المستهلكين ، وهذا جميعه تناقض بشدة مع مبدأ النمطية فى القرار والتنظيم والإنتاج ، الذى كانت الشركة تلتزم به .

فى الخمسينات . . بدأ الوضع يتغير بالنسبة لشيوع النمطية والقولبة التى كانت تسود المجتمع الأمريكى ، والتى كانت الماكارثية هى الانعكاس السياسى لها . وفى الستينات بدأ لأول مرة ظهور التنوعات الشديدة فى أساليب الحياة والأفكار والأزياء وشكل الأسرة ، وبدأت احتياجات المستهلكين

المختلفة تمثل أهمية خاصة . كانت الشركة لا تنتج سوى جهاز التليفون الأسود الشهير ، فانكسر هذا التوجه النمطى عندما بدأت الشركة عام ١٩٥٤ فى إنتاج أجهزة تليفونية ذات ثمانية ألوان ، ثم تعددت استخدامات التليفون وأشكاله ، وليس لونه فقط .

إلا أن الأمر كان أبعد من ذلك ، فلم تكن الأوضاع تحتم فقط تنويع الإنتاج ، بل تجاوزت ذلك ضرورة تنويع أساليب الإنتاج ، وتنويع الأساس التنظيمى الذى تقوم عليه الشركة .

فما هى الافتراضات التى وضعها توفلر فى تقريره معارضًا بها افتراضات تيودور فيل ؟

مزاج المستهلك

لقد استمد توفلر افتراضاته من فهمه لواقع واحتياجات مجتمع المعلومات الزاحف على العالم ، وجاءت كما يلى :

* عندما تتحقق الاحتياجات الأساسية للعيش . يظهر معظم الناس عدم قبول بنفس الشيء من الحياة ، وعلى ذلك فالمكافأة الاقتصادية وحدها لا تكون كافية لإثارة حماس مواطن اليوم وحفزه على الإنتاج .
* فى زمننا هذا ، يوجد حد أقصى لضخامة المشروع الاقتصادى ، وهذا ينسحب على المؤسسات الاقتصادية وعلى التنظيمات الحكومية أيضًا .
* المعلومات لها نفس أهمية الأرض والعمل ورأس المال والموارد الأولية ، بل ربما تكون أهم منها جميعًا .
* إننا نتحرك من الإنتاج النمطى الهائل للمصنع ، نحو نظام جديد يعتمد على إنتاج ما يشبه الحرف اليدوية ، من حيث خصوصية الإنتاج وتنوعه ،

ومن الممكن تسميـة هذا الإنتاج باسم « الحرف العقلية » ، فهـو إنتاج يقوم على المعلومات والتكنولوجيات فـائقة التطور . الإنتاج النهائى لهذا النظام ليس ملايين الوحدات المنتهية المتطابقـة والنمطية ، ولكنه عبارة عن بضائع وخدمات « حسب المقاس » ، و « وفقًا لمزاج المستهلك » .

* البيروقـراطيـة لم تعد أفضـل الـوسـائل للتنظيم . الأنسـب الآن أن تصبـح المكـونات التنظيميـة عبـارة عن وحـدات نمـوذجيـة يمكـن أن تضـاف إلى التنظيم ، كما يمكن الاستغناء عنها . كل وحـدة من هذه الوحدات تتصل بالـوحدات العـديدة الأخرى أفقيًـا ، وليس فقط رأسيًـا من خـلال النظام الهرمـى لتسلسـل الرئاسـات . قـرارات هـذه الـوحـدات ، مثل إنتـاجهـا وخدماتها تكون متباينة ، وفقًا لاحتياج المستهلك ، وليست نمطية .

* التطور التكنولوجى لا يوفر بالضرورة ما نطلق عليه « التقدم » . حقيقة الأمر أنه إذا لم يتم التحكم فى التكنولوجيـا بحرص ، فمن الممكن أن تخرب ما تم الوصول إليه من تقدم .

* العمل ، بـالنسبة لمعظـم الأفراد ، يجب أن يكـون متنوعـًا ، وغير متكرر ، ويتضـمن تحمـل المسئوليـة ، وأن تتوفـر فيه التحـديات لقـدرات الفرد على الاختيار والتقييم واتخاذ القرار .

أزمة تحديد الهوية

ويعقّب تـوفلر قـائلاً : إنه فى اقتصاد يتـزايد تـركيبًا وتنوعـًا مع مـرور كل ساعة ، مـن المحتم أن تجدّد العديد مـن الشركات نفسها ، وسط أزمـة عميقة بالنسبة للتعـرّف على الذات . كلما زاد التباين والتمايز فى بيئـة نشاط الشركة ، أصبح من الضرورى جدًا أن تعرف الشركة بالتحديد نوع العمل الذى تقوم به ، فى إطار ما يجرى من تغيرات .

بالنسبة لشركة التليفون والتلغراف الأمريكية ، كان شعار الخدمات العالمية هو المادة اللاصقة التى كانت تحقق التماسك لمضمون عملها . بالطبع ، حدث هذا عندما كانت تنتج التليفون الأسود التقليدى ، وما يتصل به من خدمات . لكن فى بيئة سريعة التغير متزايدة التعقيد ، تدفع إلى التمايز والتباين بصفة دائمة ، لم يعد التليفون الأسود كافيًا ، وأصبح على الشركة أن تسأل نفسها : ما الذى يجب أن تفعله أساسًا ؟ هل هو تأجير التليفونات . أم تصنيع السنترالات ؟ . . فإذا كان الأمر كذلك ، أى نوع من المعدات ولأى غرض؟ . . هل على الشركة أن تدخل سوق الكمبيوتر ؟ . . هل يساعدها هذا على الدخول فى اقتصاد المعلومات ؟ . .

بغير الإجابة عن هذه التساؤلات ، وما يشبهها ، كيف يمكن للإدارة أن تتحكم فى مواردها بشكل ذكى ؟ . . لقد اكتشف قادة الشركة أن مبرر وجودها لم يعد له نفس الثقل القديم . . وهذا هو السر فى ما قامت به الشركة من محاولات لمواجهة أزمة تحديد الهوية .

هبوط الهرم التقليدى

تكلمنا فيما سبق عن انقضاء التصور الإدارى ، الذى شاع فى مجتمع الصناعة ، والذى مازال يتخبط هذه الأيام فى بيئة مجتمع المعلومات . وأجرينا مقابلة بين مفهوم الإدارة الناجحة فى عصر الصناعة ، والمفهوم المناقض للإدارة الناجحة فى عصر المعلومات . . فما هى تفاصيل التنظيم الإدارى الجديد ، أو بمعنى أصح التنظيمات الإدارية المتعددة والجديدة ؟ .

الجديد المطلوب ليس مجرد تعديل أو تطوير للقديم . فى هذا يقول توفلر : إننا بحاجة إلى طريقة جديدة فى التفكير بالنسبة لإدارة نشاطاتنا الاقتصادية . وفى مكان التقسيمات التقليدية التى كانت قائمة ، يجب أن تنقسم المؤسسة إلى

بنيات مرنة إلى أبعد حد ، لتكون قادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة . وهذه البنيات تتكون من « هيكل عام » و « وحدات مستقلة » . مؤسسة المستقبل ليست لها صورة الكيان الهائل المستقر الذى كان لمؤسسة الأمس . مؤسسة المستقبل ستكون أشبه بالنظام الكوكبى ، أو المجموعة الشمسية . . المؤسسة الأم تحتل موقعها فى مركز ذلك « النظام الكوكبى » التى هى جزء منه ، ومن حولها الشركات والوكالات والتنظيمات التابعة منها ، وذات الاتصالات المتبادلة بينها . يقول توفلر : إن هذا التصور يمكن أن يضع نموذجًا قويًا للمؤسسات القادرة على التكيّف الدائم .

لقد كان الهرم الراسخ هوالنموذج الإدارى الأساسى فى المجتمعات الصناعية التقليدية ، حيث مجموعة تحكم صغيرة عند القمة ، فوق صفوف من الأقسام الوظيفية الدائمة . واليوم يتغير شكل النموذج الإدارى الأمثل . النموذج القادر على التعامل مع التغيرات المتلاحقة التى يأتى بها مجتمع المعلومات ، يكون أشبه بالاسطوانة ذات الهياكل شبه الدائمة ، يتعلق بها تنوع من الوحدات الصغيرة المؤقتة ، والتى تتعدل علاقتها ببعضها وفقًا لاحتياجات التغير .

وللوصول إلى كيفية تطبيق هذا التصور على المؤسسات الكبرى ، يبدأ توفلر بطرح ثلاث مشاكل تنظيمية خلقتها الظروف الجديدة لمجتمع المعلومات .

التنافر بين المؤسسة وبيئتها

البنيات التنظيمية القائمة فى معظم الشركات ، جرى تصميمها لتنتج ــ بشكل متكرر ــ أنواعًا محدودة من القرارات الأساسية . وفى ظل النظام البيروقراطى التقليدى ، يكون لكل مشكلة طارئة فى محيط الشركة ، جهة

مناسبة فى تنظيم الشركة سواء كانت هـذه المشكلة متصلة بالتسويق أو الإنتاج أوالتمويل . ونظرًا لأن أنماط المشاكل كانت محدودة ومتكررة ، جرى العرف أن يدفع بالمشكلة إلى الوحدة أو الجهة المناسبة .

واليوم ، تنشأ أعداد متزايدة من المشاكل ـ غير المسبوقة ـ والتى لا يمكن أن نجد عنصرًا تنظيميًا مناسبًا لها بشكل حقيقى . لـذلك ، نما عدد متزايـد من التنافرات بين البنية التنظيمية القائمة فى أية لحظة ، ومتطلبات هذه اللحظة . أصبحت المشاكـل لا توكل إلى الإدارات أو الأقسام القـادرة على حلها ، وساد أيضًا نوع من عـدم الفهم لطبيعة المشاكل الناشئـة ، وجرى تفسير كل مشكلة بشكل قسرى مفتعل ، حتى يتم إخضاعها للسوابق التنظيمية التقليدية . هذا بالإضافة إلى ما قاد إليه ذلك من تخبط وفوضى فى خطوط الاتصال بين الأقسام المختلفة ، فى محاولة لضبط ما يظهر من تسيب فى سير العمل .

تسارع التغيرات على مستوى الوحدات الفرعيـة للمؤسسة ، بالنسبة لعدة عناصر ، مثـل احتياجـات المستهلكين أو المؤشرات الاجتماعية ، أو التغير فى القوى السيـاسية ، أو فى المسـائل المتصلة بالسكـان ، إلى آخر ذلـك . . هذا التسارع فى التغيرات أصبح يعنى أن المؤسسة تواجـه فيضًا متسارعًا من الفرص الجديدة والمشـاكل غير المتكررة أو المسبـوقة . وكلما تزايـدت سرعة التغيرات ، كلما تناقصت الاستمرارية فى المجتمع ، وكلما قل احتمال أن تكون مشكلة الغد شبيهة بمشكلة اليوم .

المشكلة المؤقتة ، وحيدة الظهور أو غير المتكـررة ، تقتضى تنظيمًا مؤقتًا غير متكرر يتصدى لحلها . وطبيعى أنه من غير المعقول أن نبنى هيكلاً كاملاً دائمًا ليتعامـل مع مشكلة لـن تصادفنا بعـد هذه الفترة مـن الزمن . وهـذا يقود إلى التفكير في الشكـل الإدارى الأمثل ، الـذى يقوم على تـوالد وتكـاثر وحـدات

العمل الصغيرة المستقلة نسبيًا ، والتى تنهى نفسهـا بنفسها عند انتهاء مهمتها ومبرر وجودهـا . ويقوم على تشكيـل جماعات خـاصة لحل كـل مشكلة مـن المشاكـل ، ولجان مؤقتة تتشكـل لبحث مـوضوع بعينه ولغـرض بعينه ، وغير ذلك من مجموعات العمل التى تجتمع من أجل هدف خاص مؤقت . ببعض هذه الوحدات يمكن أن تكون كبيرة وضخمة إلى حد بعيد ، كما فى حالة وكالة الفضـاء الأمريكيـة (ناسـا) ، وبعضها يتـم تصميمه ليبقـى على مدى عـدة سنوات ، والبعض الآخر لا يستمر وجوده لأكثر من عدة أيام .

هذا التحول من النماذج الدائمة الثـابتة إلى النماذج المتغيرة المتصلة بموضوع معين ولغرض بـالذات ، هو فى الحقيقة تكيفـًا أساسيًا مـن المجتمع بضرورات التغير الاجتماعى شديد السرعة . . وهـو السبيل إلى القضاء على التناقض بين المؤسسة وبيئتها .

التسلسل الهرمى

التنظيمات التى تعتمد على التسلسـل الهرمى الرأسى ، والتـى تنساب فيها الأوامر بنعـومة عبر سلسلة من القيـادات السفلية المتدرجـة ، هذه التنظيمات كان ينظر إليها على مدى عشرات السنين باعتبـارها النموذج الأمثل للكفاءة ، وهذا النموذج التنظيمى للتحكـم هو خاصية أساسية مـن خواص التنظيم فى عصر الصناعة .

نظام التحكم هذا ، يعتمد على عاملين : تغـذية مرتدة سليمة وذات وزن وقيمة من القاعدة ، وتجانس نسبى فى نوع القرارات المطلوبة . ولما كانت أنواع المشاكـل التى يتصـدى لها صانع القـرار متكررة وقليلة التنـوع ، كان بـإمكان المديرين أن يجمعـوا قدرًا كبيرًا من المعلومـات حول المشاكل التـى تصادفهم ،

وترتب على هذا أن تراكمت لديهم الخبرة المستفـادة القابلة للتطبيق ، من واقع سوابق نجاحاتهم وإخفاقاتهم .

واليوم . . . يفقد هذا النظام القائم على تسلسل الـرئاسات الرأسى ما كان له من كفاءة ، وذلك بسبب غياب الشرطين الأساسيين لنجاحه ، نعنى بذلك التغذية المرتدة وتجانس القرارات . صناع القرار أصبحوا يواجهون بشكل متزايد الأكثر والأكثر من الأنـواع المتباينة من القرارات . . قرارات تتصـل بالتطورات التكنـولوجيـة المرتبطـة بـالاقتصاد ، بكـل مـا فى هـذا المجال مـن تعقيـدات وتغيرات . . قرارات يعـانى منها صـانع القرار نتيجة لتـزايد عبء المسئـوليات السياسية والثقـافية والاجتماعية . ومن نـاحية أخرى ، يشعر صـانع القرار أن التغذية المرتدة من القواعد تفقد كفاءتها بشكل متزايد .

إن المعلومات التى تتدفق على إدارة المؤسسة ، يتزايد تدفقها بشكل لم يسبق له مثيل فى التاريخ ، وهو قدر من التـدفق يتجاوز قدرة المدير على استيعابه ، أو التعـامل معـه . وفى نفس الـوقت ، يـواجه المديـر تزايـدًا فى حجم وتنـوع المشاكل التـى تتكاثر بتسارع كبير ، لا يتناسـب مع الفقر الشديـد في التغذية المرتدة الصحيحة التى يحصل عليها .

لقد عملت ثورة المعلومات على إحداث تنويع جذرى فى البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية التى تعمل فيهـا المؤسسة ، وهذا يتطلب استجابات أكثر تنوعًا وسرعة ، كما أن الضغوط تتغير بشكل أسرع من أى وقت مضى ، لم تعـد هناك فسحـة مـن الوقـت تسمـح للمعلومـات المطلـوبة أن تنتقـل عبر المستويات المختلفة لهرم تسلسل الرئاسات ، أو للمـديرين الذين فى القمة أن يتراكم لديهم القدر الوافى من الخبرات حول أى نوع من المشاكل .

ونتيجـة لهذا ، القرارات الفعـالـة فى عالم اليـوم يجب أن يتـم اتخاذها عنـد

المستويات الأدنى فالأدنى من المؤسسة . إن احتياجات المشاركة فى اتخاذ القرار على هذا الأساس لا تنبع من أيديولوجيات سياسية ، أو حلم أخلاقى ولكنها تنبع من فهم أن النظام ـ ببنيته الحالية ـ لا يمكن أن يستجيب بكفاءة للبيئة سريعة التحول التى تعيشها . . لهذا بدأنا نرى الحاجة إلى اللامركزية السياسية ، وإلى المشاركة في العوائد ، وللمساهمة من جانب الطبقات الشعبية ، والاستقلال الذاتى للمحليات . . إلى آخر ذلك .

حجم المؤسسة

العديد من المؤسسات تواجه اليوم احتمال أن يؤدى اتساع نطاقها وكبر حجم نشاطها إلى نتائج مخربة ، ليس فقط بالنسبة لصالح المجتمع ، ولكن لصالح المساهمين فيها أيضًا .

ويقول توفلر : إن بعض المؤسسات تجاوزت الآن إمكانية إنقاذها ، إنها عبارة عن ديناصورات تنظيمية . إن هذه المؤسسات الضخمة تكون غير قادرة على التكيف بالظروف المتغيرة ، ولا يمكن أن تواصل وجودها بشكلها الحالى عند مطلع القرن القادم .

التحدى الذى ستواجهه هذه المؤسسات الكبيرة فى المستقبل ، هو أن تفى بوعودها للجمهور وحاملى الأسهم دون أن تعانى من ضخامة حجمها ، أو دون أن تصاب مراكز اتخاذ القرار فيها بتصلب الشرايين ، أو دون أن تنهار بالكامل . والحل بالنسبة لمؤسسة اليوم هو أن تنظر بجدية إلى مخاطر التنافر مع بيئتها ، وتمسكها بالتسلسل الهرمى ، وبإصرارها على التمسك بحجمها الكبير.

مستقبل الإدارة

فى ختام حديثنا عن أثر التغيرات المجتمعية التى يأتى بها عصر المعلومات على المجال التنظيمى الإدارى ، نلخص ما قلنا ، وننتقل إلى طرح الافتراضات والتنبؤات حول التغيرات التنظيمية فى مجال الإدارة .

وفيما يلى أربعة عناصر أساسية عند التفكير فى مستقبل الإدارة ، ومستقبل التنظيمات الإدارية .

١ ـ بناء أية شركة أو مؤسسة يجب أن يكون مناسبًا لبيئتها الخارجية ، وليس لبعد واحد من أبعاد هذه البيئة . العديد من رجال الأعمال والاقتصاديين والمخططين يعتمدون فى تعريفهم بيئة المؤسسة على الاصطلاحات الاقتصادية الضيقة . والأمر يجب أن يكون على عكس هذا ، فلابد عند تعريف بيئة المؤسسة أن تدخل في الاعتبار تنوعًا واسعًا من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية ، وغير ذلك من العوامل التى اعتدنا تجاهلها . والذى يتصدى لوضع استراتيجية المؤسسة عليه أن يرصد أفقًا واسعًا .

٢ ـ لقد تغيرت بيئة المؤسسة بسرعة ، وبشكل جذرى ، خلال العقود الماضية ، بحيث أن التصميمات والهياكل التى كانت تستهدف النجاح فى البيئة الصناعية ، تكاد أن تكون غير صالحة بالمرة هذه الأيام . ولهذا فعلى قادة العمل . أو أولئك الذين يصنعون استراتيجيات المؤسسة ، أن يكتشفوا التصميمات والهياكل التى مضى زمنها ، وأن يسعوا إلى تغييرها قبل أن تقود إلى هدم المؤسسة .

٣ ـ وهذا يعنى أن العديد من العقائد الأساسية حول المؤسسة ـ تلك التى كانت قابلة للتطبيق والنجاح فى الماضى ـ يجب أن يعاد امتحانها . لأن

العقائد إذا لم تعد صالحة ، دفعت السياسات القائمة عليها بالمؤسسة إلى الطريق الخطأ . علينا اليوم أن نناقش انطباعاتنا الأساسية حول عدة أشياء : التوحيد القياسى ، والنمطية ، واقتصاديات الضخامة ، والتكامل الرأسى ، ونوع حوافز العاملين ، ومدى كفاءة الإنتاج والتوزيع على نطاق واسع ، وحقيقة ما يفضله ويطلبه الزبائن ، وطبيعة تسلسل الرئاسات الهرمى .

٤ ـ لا يجب أن نعتمد على المؤشرات المعزولة ، سواء كانت صغيرة أم كبيرة . ففى زمن التغير السريع يكون الاعتماد على التخطيط الاستراتيجى القائم على استكشاف المؤشرات الخطية أو الأحادية خادعًا بطبيعته . وهذا النقد للمؤشرات الخطّية الأحادية المعزولة ، يتضاعف إذا ما كانت هذه المؤشرات لا تخرج عن نطاق العوامل الاقتصادية أو السكانية . الذى نحتاجه اليوم فى التخطيط ليس مجرد مؤشرات معزولة عن بعضها البعض ، ولكن نماذج متعدّدة الأبعاد ، يدخل فى اعتبارها التأثيرات المتبادلة للقوى التكنولوجية والاجتماعية والسياسية ، وحتى الثقافية ، جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد .

تطبيقات بالجملة

عندما نتكلم عن مستقبل التنظيمات الإدارية ، لا يجب أن نتصور حديثنا يجرى عن شىء سيحدث فى المستقبل ، فحقيقة الأمر أن عالم اليوم تجرى فيه ـ شرقًا وغربًا ـ العديد من التجارب للبحث عن الهياكل الإدارية التى تحقق الاشتراطات التى أوردناها والتى تستجيب للتغيرات التى يفرضها عصر المعلومات . من بين هذا :

* فريق العمل الصغير :

أكثر بدائل نظام الإدارة المركزى البيروقراطى انتشارًا هو نموذج فريق العمل الصغير ، المرن سريع الحركة ، المتضمن لكل الكفاءات الضرورية . هذا النموذج يشيع فى مصانع السيارات بديترويت ، كما يشيع فى شركات الالكترونيات بوادى السيليكون . . . لقد اكتشفت الإدارة أن الناس يحبون العمل فى فرق صغيرة متكاملة ، كل فريق يضم خبرات هندسية وصناعية وتسويقية ، وله مدير أو قائد عمل يتصل مباشرة بالقيادة العامة للمؤسسة .

* التنظيم البيولوجى :

ابتكرته شركة مينيسوتا للتعدين والصناعة (ثرى ام) لمواجهة بيروقراطية الهيكل الإدارى التقليدى ، ويعتمد فى جوهره على فريق العمل الصغير . ولكن كلما راج منتج من بين منتجات إحدى الفرق ، انسلخ عن هذا الفريق فريق جديد تخصص فى هذا المنتج ، وبذلك تتوالد الفرق الصغيرة بيولوجيا .

* نموذج الزمالة :

فى كثير من المؤسسات يترك الخبراء الحرفيون المتفوقون مواقعهم ، بهدف ترقيتهم إلى وظائف إدارية عليا تتضمن المزيد من السلطة والنفوذ والمال ، بعيدًا عن المجالات التى تفوقوا فيها . وهذا ، يحرم الخبير من عمل يحبه ، ويوجب على المؤسسة أن تبحث عن خبير بديل ، ويضاعف من وظائف الإدارة العليا التى لا تتصل مباشرة بالإنتاج .

منذ أكثر من ثلاثين سنة ، قامت شركة (آى . بى . ام) باعتماد نظام الزمالة الذى يتيح للمهندس ـ مثلاً ـ أن يظل مهندسًا ، ومع ذلك يطرّد ارتفاع

مرتبه ، وتـزيد سلطته فى الشركة وتتضـاعف امتيازاته ، دون انتـزاعه من مجال تفوقه ، وتحميل الشركة أعباء إدارية لا تكون فى مصلحتها .

* التنظيم الشبكى :

وهذا النمـوذج يعتمد أيضًـا على فريق العمـل الصغير (وقد طبقتـه شركة جور وشركاه لصنـاعة النسيج منذ عام ١٩٨٥) الموظف فى الشركـة يطلق عليه اسم « الشريـك » ، والتعامل بين أى شريك وآخـر يتم بشكل مبـاشر ، ومن خلال شبكة من خطوط الاتصال الأفقيـة والرأسية . وتنبع القيادة بين الشركاء بشكل طبيعـى من خلال الصفات التـى تتجسد أثناء العمل . وكـل شريك يختار المهمة التـى يتصدى لإنجازها عملاً بشعار : « الأهـداف يضعها أولئك الـذين يكـون عليهـم تحقيقها » . وينمـو مرتـب الشريـك وفقًا لمدى إنجـازه لأهدافه .

* * *

وكما حـدث عنـد تنـاول مـوضوع مستقبـل العمليـة التعليميـة ، عنـدمـا استنبطنـا ذلـك المستقبل مـن خـلال العـلاقـة المتبادلـة بين مـؤشرات التغير الأساسية التى تصنع مجتمع المعلومات ، نطرح ـ فى ختام الحديث عن الإدارة ـ كيف يمكن أن نستنبط مستقبل الإدارة مـن خلال نفس المؤشرات الأساسية ، ونحدد أهـم التحوّلات وعلاقتها بغيرها من التحولات ، وهى كما يلى :

١ ـ التحول من التخطيط قصير المدى ، إلى ضرورة تكوين رؤية مستقبلية تنبع منها جميع الاستراتيجيات والخطط . وهذا يفرض على كل مؤسسة أن تعيد اكتشاف نفسهـا ، ووظيفتها وكيانها ، وأن تعتمـد فى تحقيق أهـدافها على الخطط المرنة ، النابعة من رؤيتها الجديدة .

٢ ـ الانتقـال من الصناعـات الكهروميكانيكية التقليـدية ، كأسـاس للنشاط

الاقتصـادى ، إلى صناعـات التسيير الذاتـى ذات الإدارة الرقميـة ، وإلى الاعتماد على الروبوت . . وانتقال مركز ثقـل الإنتاج من صناعات الأشياء المادية إلى صنـاعات المعلومات والخدمـات . وهذا يقود إلى عـدة نتائج ، من بينها التحـول من سيادة العمالة العضليـة ، التى تتطلب من العـامل فيها أن يقـوم بعمل جزئى محدود متكـرر ، إلى شيوع العمالة العقليـة التى تتطلب مـن العامل أن يفكر ويبتكـر . وتقود أيضًا إلى التحـول من رأس المال الاقتصـادى إلى رأس المال البشرى ، لأننا ننتقـل من مجتمـع كانـت موارده الاستراتيجيـة هى رأس المال ، وهـدف مؤسساتـه هو الـربح ، إلى مجتمع جـديد مـوارده الاستراتيجية هى المعلـومات والمعـارف والابتكار ، الأمر الـذى لا يتحقق إلا مـن خلال البشر ، الـذين تسعـى المؤسسة إلى ترسيـخ هذه الصفات فيهـم . . . ولذلـك ، فأهم عنصريـن فى المؤسسة الجديدة هما : العاملون فيها ، وزبائنها من المستهلكين لإنتاجها .

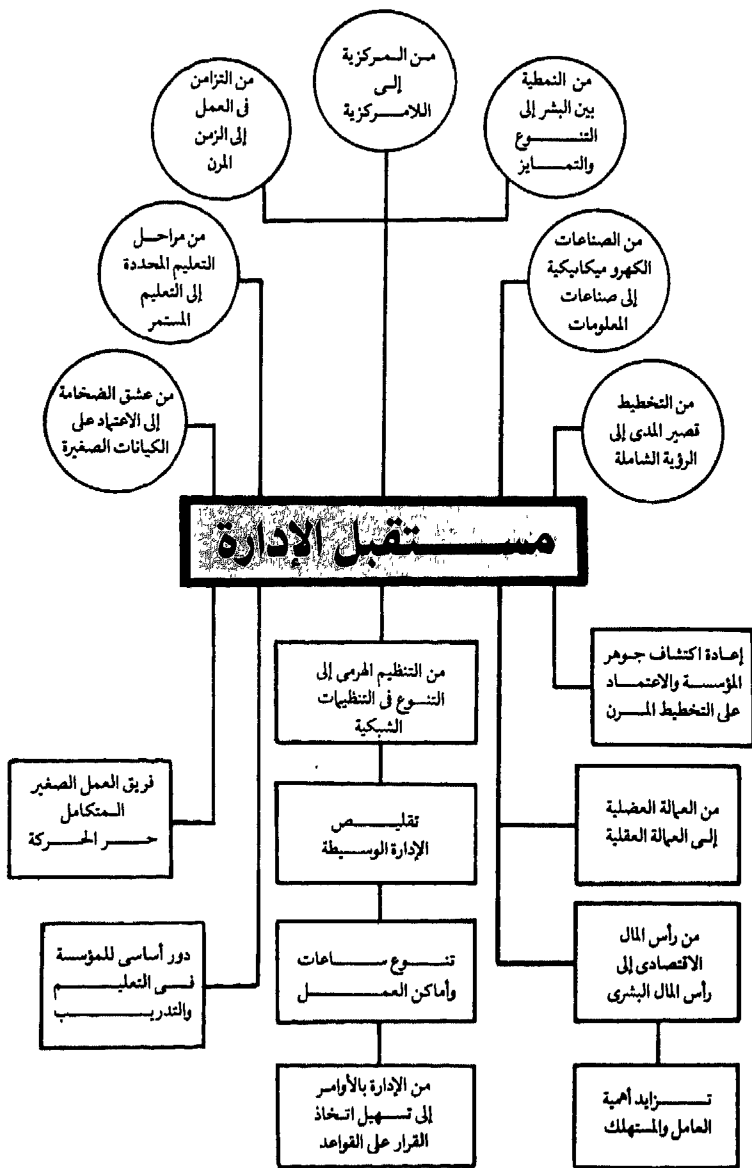
٣ ـ التحول من المركزية الصالحة لمجتمع الصناعة ، إلى اللامركزية التى لا غنى عنها ، فى ظل تسارع المعلومات والمعارف وتلاحق التغيرات . وهذا المؤشر لـه عدة تـأثيرات على الإدارة فى المستقبل . فهـو يعنـى صرف النظر عـن التنظيم الهرمى البيروقراطى ، والانتقـال إلى تنوع من التنظيمات الشبكية ، التى تعتمـد على مجموعـات العمل القـاعديـة الصغيرة المتكاملـة ، التى تعمل بمبادرتها فى إطـار الخطة المتفق عليها . ويعنى تقليـص مستويات الإدارة الوسيطة التى تفصل بين قيادة المشروع والعاملين فيه ، خاصة بعد الاعتماد على الكمبيوتر الذى يساعد على سرعـة وسيولة الاتصال بين قيادة العمـل والوحـدات التـابعة لـه . كما أن هذا يقـود أيضًـا إلى إنتهاء نظـام ساعـات العمل النمطيـة الموحدة ، ليحل محلـه تنوعًـا فى ساعـات وأيام وأماكـن العمل وبذلك تتحـول وظيفة الإدارة العليا من إعطـاء الأوامر إلى

تسهيل مهمة القواعد فى اتخاذ قرارتها .

٤ ـ كانت ضخامة المؤسسة ميزة فى عصر الصناعة ، لكنها لا تناسب طبيعة مجتمع المعلومات والذى يفضل فيه الاعتماد على فريق العمل الصغير ، حر الحركة .

٥ ـ نتيجة لتسارع المعلومات والمعارف ، تغيرت طبيعة العملية التعليمية ، وأصبحت حياة الفرد فترات متعاقبة من التعليم والتدريب والعمل وإعادة التدريب . وهذا يضع على عاتق المؤسسة الاقتصادية دورًا أساسيًا فى التعليم والتدريب ، مما يجعل المؤسسة الاقتصادية فى المستقبل متضمنة جامعة خاصة بها .

* * *


مستقبل الإدارة
من التزامن فى العمل إلى الزمن المرن
من المركزية إلى اللامركزية
من النمطية بين البشر إلى التنوع والتمايز
من مراحل التعليم المحددة إلى التعليم المستمر
من الصناعات الكهرو ميكانيكية إلى صناعات المعلومات
من عشق الضخامة إلى الاعتماد على الكيانات الصغيرة
من التخطيط قصير المدى إلى الرؤية الشاملة
من التنظيم الهرمى إلى التنوع فى التنظيمات الشبكية
إعادة اكتشاف جوهر المؤسسة والاعتماد على التخطيط المرن
فريق العمل الصغير المتكامل حر الحركة
تقليص الإدارة الوسيطة
من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية
دور أساسى للمؤسسة فى التعليم والتدريب
تنوع ساعات وأماكن العمل
من رأس المال الاقتصادى إلى رأس المال البشرى
من الإدارة بالأوامر إلى تسهيل اتخاذ القرار على القواعد
تزايد أهمية العامل والمستهلك

الفصل الخامس

الممارسة الديموقراطية
فى مجتمع المعلومات

قد يكـون من المفيد تـذكير القارئ بأننا مـازلنا نستعرض الآثـار المجتمعية لثورة المعلومات على البشر . تكلمنا عن التعليم والإدارة فى مجتمع المعلومات ، ونتكلم هنا عن شكل الممارسة الديمـوقراطية فى مجتمع المعلومات . . . ومازال الهدف ، هو أن نفهـم طبيعة الحياة فى مجتمع المعلـومات الزاحـف ، ونستوعب صورتـه الشاملة . عنـدما ننتهى مـن استعراض كافـة مجالات النشاط البشرى فيه، تمهيـدًا لأن نتأمـل واقعنا على ضـوء ذلك . . ثـم نبدأ ــ بعد هـذا كله ـ التفكير فى المستقبل الـذى نريده لأنفسنـا ، والرؤيـة المستقبلية التى نـرتضيها لبلادنا . عندما يتحقق هذا ، تبدأ عملية إعادة البناء فى كل جوانب حياتنا ، متوافقة ، ومؤدية لتجسيد تلك الرؤية المستقبلية .

بعد هذا التذكير ، نعـود إلى طبيعة الممارسة الديموقراطيـة التى تنسجم مع ظروف مجتمع المعلومات .

بدايـة ، يحسن أن نتأمـل تطور طبيعـة الحكم ، وأشكال مـؤسسات اتخاذ القرار عبر المجتمعات الزراعية والصناعية .

القصة باختصار هى أنه فى أية لحظـة توجد مسئولية محددة لاتخاذ القرارات

اللازمة لإدارة مجتمع ما . . مجموعة خاصة من القرارات ، على درجة معينة من التعقيد ، لابد من اتخاذها خلال وقت محدد . ومدى اتساع قاعدة المشاركين فى اتخاذ القرارات ، يحدد مدى التطبيق الديمقراطى فى ذلك المجتمع . كلما زاد عدد المشاركين فى اتخاذ هذه القرارات ، وكلما شملت المشاركة فئات وطوائف وتجمعات ذلك المجتمع ، كلما تحقق المزيد من الديمقراطية .

فكيف كان الوضع على مدى عشرة آلاف سنة ، هى عمر المجتمع الزراعى؟ .

فى المجتمعات الزراعية القديمة ، لم يكن يشارك فى اتخاذ القرارات السياسية أو الاقتصادية الأساسية سوى قلة محدودة من الأشخاص . وحتى فى أثينا القديمة ، قامت ديمقراطية لحساب الأقلية ، وعلى أساس عبودية الأغلبية . خلال هذه الآلاف من السنين ، كان المزارع يعرف بوضوح من الذى بيده مقاليد الأمور فى مجتمعه المحدود ، الملك أم الإقطاعى أم رجل الدين . لم يكن المزارع فى حاجة إلى خبير فى العلوم السياسية ليدله على صاحب النفوذ الفعلى فى مجتمعه .

وفى ظل التنظيم البسيط للعمل الذى شاع فى المجتمع الزراعى ، لم يكن مطلوبًا البحث عن أشكال ديمقراطية للحكم . لهذا كانت السلطة شاملة ، يخضع فيها الفرد خضوعًا كاملاً لمصلحة الجماعة ، كما يراها الحاكم . كانت «الشورى » هى الحد الأقصى لمشاركة الآخرين فى صناعة القرار . فالحياة مستقرة والتغيرات محدودة . وخبرات الأسلاف كافية لأن يتخذ الحاكم ـ بمفرده ـ القرار السليم فى الوقت المناسب .

ويمكننا بذلك أن نقول : كانت « الشورى » هى الشكل الأمثل للممارسة الديمقراطية خلال سنوات المجتمع الزراعى .

الأشكال الغامضة للسلطة

إلا أن الأمر قـد اختلف مـع ظهور طـلائع الثورة الصنـاعية . لقـد فرض المجتمع الصناعى شكلاً خاصًا لسلطة اتخاذ القرار يعكس نفس التعقيد الذى ساد المجتمـع . لقد ظهـرت أشكال جديـدة من السلطـة ، أشكال غـامضة مختلطة ، وأصبـح الفرد عنـدما يتحـدث عن السلطـة الحقيقية التـى ترسـم له خطوط حيـاته وتتحكم فى مقدراتـه ، يستخدم تعبيرات معماة غامضـة ، كأن يقول « هم يريدون ذلك . . » فما الذى عناه الفرد بكلمة « هم » ؟ .

ما هـى قصة الثـورة الديمقـراطية التـى واكبت الثـورة الصناعيـة ؟ وكيف تنازلت صفوة المجتمع الزراعى عن احتكارها لعملية اتخاذ القرار ؟ .

عندما زحفت الثورة الصناعيـة على المجتمعات الزراعية وطوتها ، لم تجلب معها فقط مداخن المصانع وخطـوط التجميع ، بل جلبت أيضًا ـ كما أوضحنا ـ حاجة شديدة إلى التنسيق وتوفير التكامل بين جوانب المجتمع . وقد اقتضى هذا المزيـد من القـرارات وقاد إلى نمـو كبير فى نسبة الأفـراد المشاركين فى اتخاذ القرارات السياسية الاقتصادية والاجتماعية . هـذه المجموعة الوافدة على نادى اتخاذ القرارات ، ثـم تنظيمها ـ كما قلت من قبـل ـ على شكـل هرمـى ، من صفوة عليـا وصفوة ومـا تحت الصفوة ، وصنع هـؤلاء العمود الفقـرى للطبقة المتوسطة .

فالصفوة القديمـة الضئيلة جدًا ، والقادمة من المجتمـع الزراعى ، لم يعد بإمكانها أن تتخـذ كافة القرارات المطلـوبة لإدارة المجتمع الصناعـى ، بكل ما فيه من أشكال تنظيمية مركبة . ونتيجة لهذا ، ثم إدخال الأشخاص الجدد إلى دائرة اتخاذ القرار .

هـذا هـو جـوهـر « الثـورة الديمقـراطيـة » التـى جـاءت فى إطـار الثـورة

الصناعيـة ، لتلبى حـاجات المجتمـع الصناعـى . لكن ، لماذا لم تعـد صفوة المجتمـع الــزراعـى قـادرة على تحمــل عـبء اتخاذ القـرار خــلال المجتمـع الصناعى؟ .

الحكومة الكبرى

لعل من أهم مـا جاءت به الثورة الصناعية هـو الإنتاج على نطاق واسع ، ومن ثم التوزيـع والاستهلاك على نطاق واسع . خلال المجتمع الـزراعى كان المنتـج ـ فى معظـم الأحيـان ـ على صلـة بـالمستهلـك . وفى أحيان كثيرة كـان الإنتاج يتـم وفقًا لطلـب المستهلك . لكن ، مـع التطور التكنـولوجـى الذى صاحـب الثورة التكنولـوجية ، ونتيجة لـدوافع اقتصـادية ، بدأ إنتـاج السلع النمطية المتكررة على نطاق واسع ، فكان الصـانع لا يعرف من الذى يستهلك سلعته ، وعلى أيـة أرض يقيم . وهكـذا ، ظهرت الحاجـة إلى ما نعـرفه اليـوم باسم « السوق » ، أهم الركائز وأقـواها في المجتمع الصناعى . وسوق المجتمع الصناعى ، لا تشبـه فى شيء السوق القديمة التـى عرفها المجتمع الـزراعى ، والتـى لم تكن تتحكـم فى مصـائر المنتجين والمستهلكين ، وفى كـل ما يتصـل بحياة الإنسان .

وفى نفـس الوقـت ، عمدت الثـورة الصنـاعية إلى تفتيـت الأسرة الزراعيـة الكبيرة ، التـى كانـت تضم الأجـداد والآباء والأحفـاد والأقارب والأنسبـاء ، والتى كانت تشكل وحدة إنتاجية متكاملة ، وتقوم بكل الوظائف من إنتاج إلى علاج إلى رعاية للأطفال والمسنين إلى عمليات التعليم والتثقيف . لقد سحبت الصناعـة هذه الوظـائف من الأسرة ، فـأنشأت المؤسسات المتخصصـة ، من مصانـع ومدارس ومستشفيـات وملاجـئ وسجون . وأصبحـت الأسرة كيانـًا صغيرًا ، يتكون مـن الأب والأم وابنين أو ثلاثـة ، حتى تكـون سهلة الحركـة ،

مستعدة لتلبية احتياجات الصناعة فى أى موقع .

انفصال الإنتاج عن الاستهلاك ، وتفتيت الأسرة الكبيرة ، وكذلك تفتيت المعرفة إلى نظم تعتمد على الإخصائيين ، وتفتيت الوظائف إلى شظايا من فرعيات التخصص المنفصلة عن بعضها . . هذا كله فتح الباب أمام أنواع جديدة من الإخصائيين ، الذين ينحصر عملهم فى الربط بين هذه الجزئيات المتناثرة ، وتحقيق التكامل بينها ، من منفذين وإداريين ومنظمين ورؤساء ومديرين . . وعلى قمة هذه الكيانات التنظيمية قامت « الحكومة الكبرى » ، التى تعرفها معظم دول العالم حاليًا .

التخطيط الخفى

هذا هوالسر فى أن الصفوة الصغرى التى عرفها عصر الزراعة لم تعد قادرة على تحمل مسئولية اتخاذ القرار ، وهذا هو سر استجابة عصر الصناعة لدعاوى التحرر والديمقراطية . . لقد كان الدافع الأكبر هو الحاجة إلى إدخال عناصر جديدة إلى دائرة مسئولية اتخاذ القرار .

ولكن ، كيف صمم المجتمع الصناعى أداته الديمقراطية ؟ .

مع كل الاختلافات التى نراها بين النظم السياسية فى الدول الصناعية ، يمكننا أن نكتشف عناصر التشابه بينها ، إذا ما نزعنا قشرتها الخارجية . . ستعرف أنها أقيمت جميعًا وفق تخطيط خفى واحد ، وأنها أنشئت وفق مزيج من الافتراضات القديمة للحضارة الزراعية ، مع بعض الأفكار التى شاعت فى عصر الصناعة .

فما هى الأسس الحقيقية للديمقراطية النيابية ، أو ديمقراطية التمثيل النيابى التى عرفها المجتمع الصناعى ، ومازلنا نأخذ بها فى معظم دول العالم؟ .

* * *

أزمة الديمقراطية النيابية

لقد كان من الصعب على واضعى النظم السياسية للمجتمع الصناعى ، أن يتصوروا نظامًا سياسيًا مقامًا على أساس العمل أو رأس المال أوالطاقة والمواد الخام ، وليس على أساس الأرض . لهذا بقيت الأرض وتقسيماتها فى صميم كيان المجتمع الصناعى ، وبقى الأساس الجغرافى ماثلاً فى كل النظم الانتخابية المختلفة . ومازال انتخاب ممثلى الشعب ونوابه ، فى الدول الصناعية ، يجرى باعتبارهم ممثلين لسكان قطعة من الأرض ، وليس كممثلين لطبقة اجتماعية ، أو لعرق من الأعراق ، أو لأى تقسيم من التقسيمات الاجتماعية .

ومن ناحية أخرى ، انبهر رجال الأعمال ، والمثقفون والثوريون انبهارًا كاملاً بالآلة فى بداية العصر الصناعى ، فأقاموا العديد من نظم الحياة على نفس الأساس الذى تعمل به الآلة . ومن أمثلة ذلك ما أشرنا إليه من قبل عندما طرحنا تصور المجتمع الصناعى للعملية التعليمية . ولهذا صمموا مؤسسات سياسية تشترك فى ملامحها مع عدد من ملامح آلات مطلع عصر الصناعة .

ويطرح المفكر المستقبلى آلفين توفلر تجسيدًا طريفًا لهذا الفهم ، فيقول «المؤسسون الثوريون لمجتمعات الموجة الثانية (يقصد عصر الصناعة) وقد تشبعوا بهذا التفكير الميكانيكى ، وتشربوا بإيمان أعمى وإحساس عميق بقوة وكفاءة الآلة ، لم يكن غريبًا أن يبتكروا مؤسسات سياسية تشترك فى ملامح عديدة مع آلات مطلع العصر الصناعى ، سواء كانوا رأسماليين أم اشتراكيين» .

ثم يتحدث توفلر عما يسميه « لعبة التمثيل النيابى الشائعة » والتى تنحصر مكوناتها فى :

* الأفراد الذين يتسلحون بأصواتهم .
* الأحزاب التى تجمع هذه الأصوات .
* الأفراد أو الزملاء الذين بمجرد فوزهم بالأصوات ، يتحولون فورًا إلى «ممثلين» أو «نواب» لأصحاب الأصوات .
* الهيئات البرلمانية التى يقوم فيهاالنواب بإنتاج القوانين على أساس التصويت .
* المنفذون . . رؤساء أو رؤساء وزارات أو وزراء ، الذين يلقمون آلة صنع القوانين هذه بالمادة الخام ، على شكل سياسات ، ومن ثم يفرضون ما يصدر من قوانين .

صندوق عدّة الانتخابات

ويمضى توفلر فى طرح هذا التشبيه الطريف للممارسة الديمقراطية النيابية بالآلة الميكانيكية ، فيقول : إن أصوات الناخبين تمثل الذرات . والأحزاب تقوم بدور أنبوبة التجميع التى تصب فيها الأنابيب الفرعية المختلفة ، وهى تتولى جمع هذه الأصوات من مصادرها المختلفة ، وتلقمها لماكينة جمع الأصوات الانتخابية . . وهذه تقوم بخلط الأصوات ومزجها وفقًا للقوة النسبية للحزب . ويكون المنتج هو ما نطلق عليه « إرادة الجماهير » وهو الوقود الأساسى الذى من المفروض فيه أن يشغّل ماكينة الحكومة . .

وهو يرى أن النظم السياسية للمجتمع الصناعى ، مهما تحورت ، تستمد عناصرها مما يطلق عليه اسم « صندوق عدّة الانتخابات » وهو يعتقد أن «صندوق العدّة » هذا هو الأساس الذى يستخدم فى صناعة الماكينة السياسية التقليدية فى جميع الدول الصناعية ، والدول غير الصناعية التى خضعت

لاستعمار الدول الصناعية . وكما يـرمز المصنع للمجال التكنولوجـى الصناعى بأكمله ، أصبحت الحكومة القائمة على نظـام التمثيل النيابى رمزًا لكل الدول « المتحضرة » .

هذه « الماكينة الـديمقراطية » لم يتقصر تطبيقها على المستوى القـومى ، بل انتقلت إلى ما تحته من المستويـات الإقليمية والمحلية ، حتى وصلت إلى القرى وأصغر التجمّعـات السكانية . فى هـذا يقول تـوفلر « . . ويوجـد اليوم ، فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدهـا ، حوالى خمسمائة ألف نائب أو مسئول عام منتخب ، و ٢٥٨٦٩ وحدة حكومية محلية فى المناطـق العمرانية ، كل منها له انتخاباته الخاصة ، وممثلوه وإجراءاته الانتخابية ! » .

واليـوم ، على مستوى العـالم ، تقعقـع وتطقطـق مئات الآلاف مـن آلات التمثيل الانتخابـى هذه ، منتجة فيضًا من القوانين واللـوائح والقواعد فى دول المجتمع الصنـاعى و « صناديق العـدة » فى كل الدول الصناعيـة ، تكون فيما بينها ـ وبشكل متزايد ـ آلة واحدة هائلة وخفية ، هى مصنع القوانين العالمى . ويبقى علينا بعـد ذلك أن نعرف كيف يتـم تحريك روافع هذه الآلـة العالمية ، وتشغيل مفاتيحها . . . ومن هـم أولئك الذين يقومون بالتشغيل؟ .

البناء التحتى للسلطة

لابد من الاعتراف بـأن الحكومة القائمة على التمثيل النيـابى والانتخاب ، والتى ولـدت من الأحلام التحرريـة لثوار المجتمع الصنـاعى ، كانت تقـدمًا مدهشًا بالنسبة لنظم السلطة السابقة عليها . لقد كانت نصرًا تكنولوجيًا أكثر إثارة مـن الآلة البخارية أو الطـائرة . فقد أتاحـت الحكومة القائمـة على هذا النظام تسلسـلاً منظمًا ، يختلف عن حكم السـلالة الوراثى ، وفتحـت قنوات

الاتصال فى المجتمع بين القاعدة والقمة ، ووفّرت طقسًا يتيح التعامل مع الخلافات بين الجماعات والفئات المختلفة على أساس سلمى .

وبفضل تمّسك هذه الحكومة القائمة على التمثيل الانتخابى بمبدأ حكم الأغلبية وبحق كل إنسان فى إعطاء صوته ، ساعدت بعض الفقراء والضعفاء فى استدرار قدر من المنافع من إخصائيّى السلطة ، الذين يديرون آلة التكامل فى المجتمع . ولهذا ظهرت الحكومة فى مطلع الثورة الصناعية ، بمظهر الثورة الإنسانية فى التاريخ .

ومع ذلك ، ومنذ البدايات الأولى ، عجزت هذه الحكومة دائمًا عن الوفاء بالتزاماتها ، ولم تستطع فى أى مكان أن تغير البناء التحتى للسلطة فى الدول الصناعية ، بناء الصفوة والصفو العليا . وهكذا تحول الانتخاب ، بصرف النظر عمّن يكسب فيه ، إلى أداة حضارية قوية فى يد الصفوة .

ويمضى توفلر فى تشبيهه الميكانيكى للنظام السياسى فى المجتمع الصناعى ، فماذا يقول ؟ .

عملية الدفعة الواحدة

إذا ما نظرنا إلى النظام السياسى للمجتمع الصناعى بعين المهندس الميكانيكى وليس بعين العالم السياسى ، ستصدمنا فجأة حقيقية جوهرية تمر علينا عادة دون أن نلحظها .

المهندس الصناعى يفرّق دائمًا بين نوعين أساسين من الآلات : الآلات التى تعمل بشكل متقطع ، وهى تعرف فى مجال الصناعة باسم آلات « عملية الدفعة الواحدة » ، والآلات التى تعمل باستمرار ، والتى يطلق عليها اسم آلات « الانسياب الدائم » .

مثال النوع الأول من هذه الآلات ، المكبس أو آلة الكبس ، التى يقدم إليها العامل صفيحة المعدن المسطحة لتشكلها وفقًا للمطلوب ، ثم تتوقف حتى يقدم إليها الصفيحة التالية . ومثال النوع الثانى آلات مصنع تكرير البترول ، التى ما أن تبدأ عملها حتى تواصله بدون توقف .

ويقول توفلر : إذا نظرنا إلى مصنع القوانين ، بما يعتمد عليه من عمليات انتخاب متقطعة ، وجدنا أنفسنا بصدد عملية « دفعة واحدة » تقليدية . فالجمهور يسمح له بأن يختار بين المرشحين فى وقت محدد ، وبعده تتوقف «ماكينة الديمقراطية » عن العمل ، حتى موعد الانتخابات القادمة . وهو يقارن بين هذا وبين تيار التأثير المتواصل ، النابع من مختلف منظمات أصحاب المصالح وجماعات الضغط وباعة السلطة . ويقول : إن الصفوة خلقت لنفسها آلة قوية من آلات « الانسياب الدائم » تعمل إلى جانب آلة الانتخابات المتقطعة ، وتكون فى كثير من الأحيان متناقضة معها .

الضربات الأولى

وقاد مبدأ الانتخاب والتمثيل السياسى أخيرًا ، إلى ابتكار أداة أخرى أكثر فعالية للتحكم الاجتماعى .

ذلك لأن مجرّد اختيار بعض الأفراد لتمثيل الآخرين ، يضيف أعضاء جددًا لطبقة الصفوة . فالأفراد الذين يتم انتخابهم لا يكتفون بمجرد التمثيل السياسى لمن انتخبوهم ، بل يدخلون كوسطاء بينهم وبين الصفوة فى مجال العمل والمجال الحكومى مما يحولهم آخر الأمر إلى أعضاء فى صفوة إخصائيىّ التكامل ، ويجعل منهم ـ شاءوا أم أبوا ـ إخصائيين فى السلطة .

أى أنه فى المجتمع الصناعى تعتبر الحكومة القائمة على التمثيل النيابى

هى المعادل السياسى للمصنع ، وعندما بدأت الصناعة فى تلقى الضربات الأولى من ثورة المعلومات تعرضت هذه الحكومة للمزيد من الضربات ، وظهرت الحاجة ـ إلى التفكير فى نظام جديد للممارسة السياسية يتفق مع احتياجات ومبادئ مجتمع المعلومات الزاحف .

فما هى طبيعة ذلك النظام الجديد ؟ .

ديمقراطية المشاركة

إذا كانت « الشورى » هى الشكل الأمثل للممارسة الديمقراطية فى عصر الزراعة ، وإذا كان « التمثيل النيابى » هوالشكل الأمثل للممارسة السياسية فى عصر الصناعة ، فما هو الشكل الأمثل للممارسة السياسية فى عصر المعلومات . . ؟ .

حسماً لأى خلط أو تشويش ، نقول بداية إن المطلوب لا يقف عند حد تطوير نظام التمثيل النيابى ، ودعم حرية الانتخابات ، وإقامة نوع من الرقابة على أداء النواب ، والمزيد من تسليم الحكومة بإرادة النواب . . . المطلوب نظام ممارسة سياسية جديدة يتفق مع طبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية ، التى تمضى بنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات .

أهم اختلاف بين النظام الحالى للممارسة السياسية ، والنظام الجديد ، هو أننا نمضى بحكم ما يفرضه واقع مجتمع المعلومات من نظام يفترض فيه تحقيق إرادة القواعد عن طريق توكيلهم لمن ينوب عنهم فى اتخاذ القرار ، إلى نظام يهبط بنسبة من عملية اتخاذ القرار إلى القواعد ، حيث تتولى القواعد اتخاذ قراراتها فى كل ما يمس مصالحها القريبة والبعيدة ، بنفسها ، ودون وكالة أو

تمثيل . . وهـوما نطلـق عليه تعبير « ديمقـراطية المشـاركة » . لماذا يعتبر هـذا التحول ضرورة ؟ وما هو شكل وتفاصيل ديمقراطية المشاركة ؟ .

الصفوة العليا

بداية ، لم تنجح « مـاكينة الانتخاب » التى ابتكرها المجتمـع الصناعى فى تحقيق ديمقراطيـة حقيقية ، فنتيجة لعديـد من العوامل ، أفـرزت المجتمعات الصناعية طبقة قوية من خبراء التكامل ، الذين يقومون بدور همزة الوصل بين ما تفتـت من كيـان المجتمع الـزراعى . ومـع الوقـت ، شكّل هـؤلاء السلطة الحقيقية المؤثـرة فى المجتمع الصناعى ، ومـن هولاء تشكلت الحكـومة الكبرى لأية دولة من الدول .

وهكذا ، ساد المجتمعات الصناعية ، الاشتراكيـة والرأسمالية معًا ، نفس النسق ، شركات كبرى أو منظمات إنتاجية كبرى ، وماكينات حكومية هائلة . وبدلاً مـن أن يمسك العمال بمقاليد وسـائل الإنتاج كما تنبأ مـاركس ، أو أن يستولى الـرأسماليون على السلطة كما يميـل إلى القول أتباع آدم سميـث ، نمت قوة جديدة تمامًا ، تتحداهما معًا . . لقد استولى اخصائيو السلطة على وسائل التكامل ، وعن طريقها أمسكوا بـزمام التحكم الاجتماعى والثقافى والسياسى والاقتصادى .

كذلك ظهـرت فى المجتمعات الصناعية « صفوة عليا » عنـد القمة ، هى المسئولة عن تخصيص الاستثمارات ، سـواء فى الصناعة أم المال ، فى البنتاجون أم فى مكاتب التخطيط السوفيتية ، تقوم الصفوة العليا بتخصيص الاستثمارات الكبرى ، داخل المجتمـع الصناعـى وتضع الحدود التـى يلتزم بها أخصـائيو التكامل ، ويعملون فى حدودها .

التصنيع والديمقراطية لا يجتمعان

وقد حدث مرارًا وتكرارًا ، فى دولة بعد أخرى ، أن هب الثوار والمصلحون يحاولون نسف جدران السلطة القائمة ، لبناء مجتمع جديد على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة السياسية . ولبعض الوقت ، استطاعت هذه الحركات أن تحيي وجدان الجماهير بأحلام الحرية والعدل ، بل وتسلمت السلطة فى بعض الحالات ، ومع ذلك فقد كان يتشكل فى كل مرة نظام جديد للصفوة والصفوة العليا ، فتتغير بعض الوجوه ، إلا أن البناء التقليدى للمجتمع الصناعى يعود ليتشكّل من جديد .

الثابت ، أن التصنيع والديمقراطية التى يطمح إليها البعض لا يجتمعان معًا .

ولكن ، هل نجحت ماكينة الانتخابات هذه ، كأداة فى يد الصفوة وإخصائيّى التكامل فى مواجهة التحولات التى يمر بها الجنس البشرى فى وقتنا هذا ؟ .

الإجابة : لا . . لماذا ؟ لأن عبء اتخاذ القرار أصبح فوق طاقة كل هذه الآليات .

السبب ؟ ، أمران : تزايد التنوع فى البشر والمجتمع ، وسرعة حدوث التغيرات ، يضاف إلى ذلك تطور متسارع فى التكنولوجيات التى تتعامل مع المعلومات ، مما يؤدى إلى المزيد من التنوع والتغيير .

لقد أفرزت الثورة الصناعية مجتمع الجماهير النمطية ، وشجعت كل ضروب النمطية الاجتماعية والسياسية والثقافية ، كما وضعت توحيدًا قياسيًا للإنتاج واللغة والمسكن والتعليم والمناهج ، ولكل أساليب الحياة . وقد ساعد هذا صفوة المجتمع الصناعى على القيام بالتخطيط والتنفيذ المركزيين ، وعلى اتخاذ القرارات المركزية .

كابوس المخطط المركزى

هذه الصور قد تبدلت فى جميع أنحاء العالم ، وبخاصة فى الدول الصناعية المتطورة . فمجتمع اليوم يتميز بالتنوع الشديد ، وعدم الخضوع للتوحيد القياسى ، تنفرط فيه الجماهير النمطية الضخمة إلى مجموعات وطوائف وفرق وأفراد ، ويتم فيه التغيير بمعدلات سريعة .

إن ما يحدث يشكّل كابوسًا للمخطط المركزى ، ويصبح فيه من الصعب على أية صفوة عليا أو صفوة أو ما تحت الصفوة ، اتخاذ القرارات والتحكم من أعلى . لماذا ؟ لأنه كلما زاد التنوع والتباين فى أى مجتمع ، زاد تنوع الواقع المحلى، وتسارعت التغيرات ، وتضاعفت الفروق بين موقف الأفراد من لحظة إلى أخرى . وهذا كله يرغم الصفوة العليا ، أو المخطط المركزى على التعامل مع الخطوط الرئيسية ، ومن ثم الوصول إلى قرارات تعميمية ، لا تنسجم مع ما يجرى فى المجتمع .

إن التخبّط الذى نلمسه فى تصرفات وقرارات القيادات ، على مستوىً العالم ، ليس مرجعه إلى أن هذه القيادات أقل ذكاء من القيادات التى كانت مسئولة منذ مائة سنة مثلاً ، لكنه يعود إلى أن التيار المتدفق للتغيير والتنوع على مستوى القاعدة ، والذى يلد فى كل لحظة سيلاً من المعلومات المستجدة ، يجعل من المستحيل على أية قيادة أن تستوعب الموقف بشكل دقيق ، ومن ثم يجعل من المستحيل اتخاذ القرارات السليمة فى الوقت المناسب .

ولعل ما حدث فى الاتحاد السوفيتى أن يكون خير دليل على هذا الذى نقوله . . لقد كان تمسك القيادة السوفييتية طويلاً بمركزية التخطيط والتنفيذ ، هو الذى عمّق الفجوة بين القيادة والقواعد فى الجمهوريات المختلفة ، وقاد تراكمه إلى الانفجار الذى شهدناه .

الدولة تفقد سلطتها

ماذا إذن عن مستقبل الديمقراطية ؟ .

عندما فشلت الصفـوة الإقطاعية ، وقت قيام الثورة الصنـاعية ، فى تحمل عبء اتخاذ القرار ، دخلت أعداد جـديدة وكبيرة من البشر إلى الشكل الجديد لنظام اتخاذ القـرار ، وظهرت الـديمقراطيـة النيابيـة الحالية . وهـى الآن بكل المقاييس ديمقراطية جزئية ، أو هى شبه ديمقراطية ، نتيجة للزيادة المفاجئة فى عـبء اتخاذ القـرار اجتماعيـًا وسيـاسيًا واقتصـاديـًا وتنظيميـًا ، على مختلـف المستويات ، هذه الممارسة الديمقراطية التـى ستصبح أكثر عجزًا عندما يصبح عبء اتخاذ القرار أثقل من أن تتحمله الصفوة التى تحكم الآن .

الحل الحقيقـى الآن ، لا يمكـن أن يقتصر على فتح قنـوات جـديـدة على المواطنين ، من مستهلكين ومنتجين ، يمكن استغلالها فى تغـذية صناع القرار بـالمعلومـات . الحل الـوحيد ، والـذى يتفـق مع طبيعـة التحـّول من مجتمـع الصنـاعة إلى مجتمـع المعلومـات يكمن فى إعـادة توزيـع عبء اتخاذ القـرار ، والتحوّل فى عملية اتخاذ القرار من المركزية إلى اللامركزية ، بحيث ينتقل جانب كبير من هذا العبء إلى مختلف المستويات القاعدية والفئوية .

لقد فقد التنظيم الهرمى لتسلسل الرئاسات ، الذى قامت عليه المجتمعات الصنـاعية ، قـدرته على التعـامل مـع عالم اليـوم المتغير والمتنوع . وأصبحـت القيادة المركزية غير قادرة على اتخاذ القرار السليم فى الوقت المناسب . والتحول من المركزيـة إلى اللامركزيـة فى كافة مجالات الحياة فى عصر المعلـومات ، يعنى استبدال الهرم التنظيمى بعـلاقات شبكية بين الكيانـات القاعدية والفئـوية ، والتى ستحصل على جانب كبير من سلطة اتخاذ القرار .

وهذا يعنى أن الدولة ، أية دولة ستفقد جانبًا عظيمًا من سلطة اتخاذ القرار،

إما لحساب المستويات القاعدية والفئوية ، أو لحساب المؤسسات العالمية التى يتضاعف نفوذهـا ، ويتأكد دورها يومًا بعد يـوم . . ويعنى أيضًا انقضاء دور الأحـزاب فى تجميـع الأصـوات . . . نحن بصـدد تحول المجتمـع إلى مـلايين المستقلين .

وإذا كنا نقول إن ديمقراطية المشاركة ، هى ديمقراطية المستقبل ، فإن ذلك لا يمنع من طرح تحفظ لابد أن يثور فى العقول ، وهو : هل يمكن للقواعد أن تتخذ القرارات السليمـة ، التى تتضمن مراعـاة المصلحة العامة ، والتـى تمتد صلاحيتها إلى ما هو أبعد من اللحظة الراهنة ؟ .

الديمقراطية التوقعية

من أهم الآثار المجتمعية لثورة المعلومات ، انقضاء صلاحية النظم المركزية فى مختلـف المجالات ، تلـك النظم التـى حققت أكبر نجـاح خلال سنـوات الصناعة . والسمة الأسـاسية لمجتمع المعلومات أنه يعتمد على الـلامركزية فى كل شـىء . . فى الاقتصاد ، والإنتاج والتعليـم ، وأيضًا الممارسة السيـاسية . لقد أوضحـنا فيما سبق كيـف فقدت ديمقـراطية التمثيـل النيابـى ، بكل مـا تضمنه من أحزاب وانتخـابات وبرلمانات صلاحيتها كأداة ممـارسة سياسية فى ظـل التغيرات التى جـاءت بها ثـورة المعلومـات ، نتيجـة أنها تقوم على نفـس الأسس المركزية التـى قام عليها كل شيء فى مجتمع الصناعـة . وقلنا إن مجتمع المعلومات يستوجب توزيع سلطة اتخاذ القرار المتمركزة فى المستويات القيادية ، على مختلف المستويات القاعديـة ، بمنطق أن طبيعة الحياة فى عصر المعلومات تقتضى أن يتخذ البشر فى القواعد قراراتهم بـأنفسهـم ، بدلاً من أن ينيبوا عنهـم من يتخذها لهم . . وهو ما يطلق عليه اسم ديمقراطية المشاركة .

ولكـن ، هـل يمكـن أن ينجـح الناس عند القـواعـد فى اتخاذ القـرارات السليمة؟ .

. . أليس الأرجح أنهم سيعمدون إلى اختيار القرارات التى تحقق مصالحهم العاجلـة ، بصرف النظر عن قيمتهـا على المدى البعيد ، وبالنسبـة للمجتمع ككل ؟ .

هذه التساؤلات هى التى دفعت بعـض مفكرى المستقبل إلى طرح موضوع «الديمقراطية التوقّعية » ، وهم يعنون بذلك مشاركة قاعدية فى اتخاذ القرار من خلال نظـام لا مركزى ، مع الالتـزام بالتوجه المستقبلى بين القـواعد . أى أنها ممارسة تستهدف الربط بين مشـاركة الجماهير ، وبين توفر الوعى المستقبلى بين هذه الجماهير . هذا التصور يتحدى بشكل مبـاشر الفكرة القائلة بأن الأفضل ترك عمليـة وضع الأهداف طويلـة المدى للمخططين السياسيين والمستقبليين المحترفين . ولهذا ، فإن الديمقـراطية التوقّعية يمكـن أن ينظر إليها باعتبـارها دمجًا بين الحرية والمستقبل .

ويعتبر آلفين توفلر أول من طرح هذا الاصطلاح ، عندما ظهر فى أول كتبه « صدمة المستقبل » . وهو يقول : « فى عالم تحكمه العقائد السياسية العتيقة ، وتجتمـع فيه اصطـلاحـات (الجنـاح اليسارى) ، و (الجنـاح اليمينـى) ، و (الليبراليون) ، و (المحافظون) ، كما لو كانت مـازالت غنية بالمعانى . . . فى مثل هـذا العالم ، من المفيـد الوصول إلى فكـرة جديدة ، لا يمكـن حشرها فى خانة أيديولوجية مناسبة ، وفكرة (الـديمقراطية التوقّعية) هى واحدة من هذه الأفكار » .

ورغم أن العديد من المفكرين قد تناولوا هذه الفكرة بالشرح والتطوير ، إلا أن خير من يفسرها هـو آلفين توفلر ، وسنعتمد فى هـذا على ما قاله فى مقـدمة كتاب « الديمقـراطية التوقعية » الذى سـاهم فيه عدد مـن المفكرين ، بهدف تصور دور الشعب فى سياسات المستقبل .

ما وراء السياسة

يقول توفلر : إن الديمقراطيـة التوقّعية يمكن أن يستجيب لها الناس فى أى موقـع على الخريطة السياسيـة ، ليس لأنها تقدم كـل شىء لكل إنســان ـ كما يـدّعى السيـاسيون اليـائسـون ـ ولكـن لأنها تتعـامل مـع طبيعة « العمليـة » السياسيـة كشىء متميز عـن « البرنامج » السياسـى . . لذلك هـى لا تطلق دعـايات حـول رفع الحد الأدنـى للأجـور ، أو تحقيق التشغيـل الكامـل ، أو التحكم فى البيئـة ، أو تخفيض ميزانيات التسلـح ، الأمر الذى تتضمنـه عادة البرامج السياسية . . إنها فى مكان هـذا ، تحضنا على التمعن فى ذات العملية التى تتم من خلالها اختياراتنا السياسية ، أيّا كانت هذه الاختيارات .

وبهذا يمكننا القـول بأن الـديمقراطية التـوقّعية لا تتعامـل مع السيـاسة ، ولكن مع ما وراء السياسة .

لقد استعار عصرالصناعة فكرة التمثيل النيابـى من أصول تاريخية سابقة ، وروج لها على اتساع كوكب الأرض باعتبارها الشكل الأحدث ، والأكثر كفاءة وإنسانيـة ، والذى يتسـق مع تصـور الحكومـة فى المجتمع الصنـاعى . هـذا العصر يمضى إلى نهايته ، مفسحًا المجال لعصر جديد ، يختلف عنه جذريًا . القفزة إلى هـذا الطور التـاريخى الجديد ، تجىء معهـا بنمط جـديد للطـاقة ، وترتيبات جديدة للسياسة الطبيعية ، ومؤسسات اجتماعية جديدة ، وشبكات جديدة للاتصال ، ونظام جديد للعقـائد والرموز والاستخلاصات الثقافية . وبنـاء على هذا ، فمـن الطبيعى أن تفـرض أبنية وعمليـات سياسيـة جديـدة للغاية . كيف يمكـن أن تكون لدينا ثورة تكنولوجيـة ، وثورة اجتماعية ، وثورة معلوماتية ، وثورة أخلاقية وعرقية ، ولا تكون لنا بالمثل ثورة سياسية ؟ .

يقول توفلر : « كل هذا يعنى أننا نحتاج إلى طرق مبتكرة وطازجة ، ويتأكد

هذا عندما نفكر فى الانهيار السياسى ــ أو أزمة الكفاءة الحكومية ــ الذى نراه من حولنا : شلل المجالس النيابية ، وسخافة البيروقراطيات الحكومية العملاقة ، والتذبذبات الجنونية فى بؤر الاهتمام السياسى ، والتركيز على هذا ثم على ذاك دون أن نصل إلى فهم سليم لأية مشكلة ، فضلاً عن حلها . هذا السلوك المتردد ، وغير الكفء ، من جانب الحكومات فى العالم الصناعى ، لايمكن تفسيره بالاعتماد على الاصطلاحات التقليدية . . إن ما يحدث ليس بسبب أن السياسيين والبيروقراطيين المعاصرين أغبياء ، كما أنه لا يرجع إلى تآمر ما يسمونه باليمين أو اليسار ، وهو ليس لأن الاغنياء الجشعين يفسدون مؤسساتنا السياسية ويتحكمون فيها ، وإن كانوا ـ يعلم الله ـ يسعون إلى ذلك من كل قلوبهم ! . كما أنه ليس صحيحًا أن أزمة عدم الكفاءات ترجع إلى أن الفقراء الطمّاعين يطالبون بصلاحيات ضخمة جدًا من النظام ، وكذلك ليس لأننا نشهد (الأزمة العالمية للرأسمالية) التى تنبأ بها ماركس . إن هذا كله يعود ـ فى حقيقة الأمر ــ إلى انتهاء المراحل الأولى لما يمكن أن نطلق عليه (الأزمة العامة للصناعة) التى تعتبر الرأسمالية والاشتراكية معًا فرعين منها » .

عندما ينقطع التيار ..!

وهو يرى أن نظامنا السياسى الراهن ، باعتباره « تكنولوجيا إنتاج القرار الجماعى » ، غير قادرٍ الآن ـ بنيويًا ــ على اتخاذ قرارات سليمة ، فيما يتصل بالعالم الذى نعيش فيه .

لقد أفرز عصر الصناعة بيئة محدّدة لاتخاذ القرار ، تقوم على أساس التجانس الاجتماعى . كما ولدت الثورة الصناعية ضغوطًا هائلة ثقافية وسياسية وتكنولوجية ، تدور كلها حول خلق نمطية فى اللغة والقيم والآلات

وطرق العمل والمعيار ووجهات النظر السياسية ، وفى أسلوب الحياة بشكل عام . إلا أن الثورة التى تستجمع قواها اليوم تحملنا بالتحديد إلى الاتجاه المضاد. إننا نمضى بسرعة نحو المزيد من التنوع اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا ، بشكل لم يحدث من قبل . لهذا تتزايد صعوبة الوصول إلى إجماع محلى .

وإذا كانت الصناعة قد استجابت لتنّوع المستهلكين فى السنوات العشرين الأخيرة ، من خلال ما يسميه الإداريون « تنويع البضائع » ، وإذا كانت الشركات قد تنافست فى تقديم مختلف الطرز والنظم والأحجام ، فإن « مصانع الخدمات » فى الحكومة الكبرى بسبب تحجر التنظيمات وجمودها ، ولفقدان حافز المنافسة ، مازالت تضخ خدمات نمطية لجمهور تتعاظم لانمطيته ويتزايد تنوعه . فلا عجب إذن أن نرى هذه الهوة بين احتياجات الناس ومطالبهم ، وبين ما يحصلون عليه من الحكومة . . لا عجب أن نرى هذه الهوة تتسع كل يوم بشكل مخيف .

النتيجة الحتمية لهذا هو أن الكثير مما تقوم به الحكومة يجيء خاطئًا ، أو متأخرًا جدًا عن وقته . . الناس لا يتلقون المساعدة عندما يكونون فى أمسّ الحاجة إليها ، والذين لا يحتاجون إلى شيء يتلقون المكاسب الوفيرة . . البرامج الموضوعة فى العاصمة لا تتفق بالدرجة المناسبة مع احتياجات الأقاليم والمحليات ، برامج العمل القديمة ، التى كان من الواجب صرف النظر عنها منذ سنوات ، مازالت مستمرة فى القعقعة دون اعتبار لما تطحنه أو تجرشه ، البرامج الجديدة تتكاثر متجاوزة قدرة أى شخص على إدارتها أو تنفيذها . وبدلاً من تقديم خدمات على قياس الأفراد الحقيقيين ، تهتز مصانع الخدمات الحكومية بعنف لتتمخض عن إنتاج نمطى لزبائن غير موجودين ! .

إن أزمة عدم الكفاءة الحكومية ـ باختصار ـ نوعية وكمية فى نفس الوقت .

والتصادم بين مؤسسات إصدار القرار المصمّمة على أساس المجتمع النمطى القديم ، وبين الحضارة التى تندفع بسرعة نحو اللانمطية ونحو التنوع ، يمكن أن نرى نماذجا له فى الأجهزة البيروقراطية ، وفى المراكز التشريعية والتنفيذية .

أى نظام من نظم اتخاذ القرار له حد أقصى من القدرة على معالجة قدر معين من مسئولية اتخاذ القرار المطلوبة ، ومع تعقد المواقف ، ومع تزايد السرعة المطلوبة يصبح عبء اتخاذ القرار ــ فى بعض الأحيان ـ أكبر مما يحتمل النظام . . عند هذه النقطة ، تنصهر (الأكباس) وينقطع التيار .

هذا هو ـ بالتحديد ـ ما يحدث لنظم اتخاذ القرار فى جميع الدول المتطورة تكنولوجيًا . . إنها صدمة المستقبل السياسية . فما هو البديل لهذا كله ؟ .

بناء جمهور المستقبل

النظام السياسى أكبر من مجرد نظام لاتخاذ القرار. لكن إذا اختل أداء نظام اتخاذ القرار ، يصبح الوضع متزايد الاستحالة فى التعامل بذكاء مع الموضوعات اليومية العصيبة ، من البيئة إلى حقوق الإنسان إلى الحرب . . وما لم نتوصل إلى تصميم عمليات سياسية مناسبة لاتخاذ القرارات الجماعية ، عمليات تكون على مستوى البيئة المستجدة لاتخاذ القرار ، فإننا سنواجه كارثة شاملة . ويقول توفلر : إن تصميم نماذج عمليات اتخاذ القرار الجديدة ، لن تقفز إلى أيدينا فجأة من فوق لوحات التصميم الخاصة بالمهندسين الاجتماعيين والسياسيين ، فهى لا تتكامل إلا بعد عمليات متكررة من المحاولة والخطأ والتجريب ، ومن خلال التجارب المبتكرة التى يقودها النشطين من السياسيين وأصحاب الاهتمام العام . . وهذا يعود بنا ثانية إلى مضمون الديمقراطية التوقّعية .

فى مواجهـة مسألة الانهيـار المتزايد فى عمليـة اتخاذ القرار ، عند مـركز اتخاذه ، يوجد طريقان مختلفان تمامًا . . الطريـق الأول هو محاولة المضى قدمًا فى تقوية السلطة الحكومية ، بإضافة المزيـد من السياسيين والبيروقراطيين والمستشارين ذوى الخبرة والعقـول الألكترونيـة ، على أمـل اجتياز محنـة التسـارع والتعقيـد والتركيب فى الأحداث القاعدية والعالمية . والطـريق الثانى هو البدء بتخفيض عبء اتخاذ القرار ، بتوسيع قاعـدة المشاركين فى هذا العبء ، والسماح بمزيد من القـرارات التى يتـم اتخاذها فى القـواعد والأقـاليم ، أو فى مـراكز النشـاط الفئوى ، بدلاً من التركيز على قيادة صنع القرار المزدحمة فى المركز.

الطريق الأول يقـود إلى المزيد من المركزيـة والتكنوقراطية والشمـولية ، بينما يقـود الطريـق الشـانى إلى ديمقـراطيـة جديـدة ، ذات مستـوى أكثر تطـورًا . ولاأعتقد بـوجود أسباب تحض على اتخاذ الطريـق الأول ، فالقول بأن المركـزية والشمولية فى اتخاذ القرار هما السبيل إلى « الكفاءة » ، وأن الديمقراطية تقود إلى التشويـش والإخفاق ، هـذا القول ليـس إلا خرافـة زائلة . والنظـر الأمين إلى الديمقراطية بشيء من التعقل وعلى ضوء نظرية المعلومات واتخاذ القرار ، بعيدًا عن النظـريات السيـاسية ، يفيـد أنها تحقق مـن الفضائل مـا تفتقده المركـزية والشمولية .

مستقبل الطاغية

ما يحدث فى مختلـف المجتمعات من تغير متـلاحق متسارع ، يجعـل مهمة الطاغية أو الدكتاتـور محفوفة بالمخاطر . وإذا كان الدكتـاتور قادرًا على الحركة السريعة نتيجة لعدم اضطراره سماع ومواجهة الرأى الآخر ، فإن هذا يعتبر ميزة فقط إذا كـان حكيمًا وذكيًا ، وإذا كان مجتمعـه نمطيًا ، يتمتع بثبـات نسبى . ولقد أثبتت التجارب السياسية فى مختلف أنحـاء العالم أنه فى حالة تحقق هذا ،

فإن العائد الـذى يحققه مثل هذا النظام يقترن بمخـاطر كبيرة . وإن تصرفات الحاكم الأوحد تصبح بشكل متزايد عرضة للخطأ وتتسم بالخطورة . وهى وإن كانت تستهدف تضخيم الذات ، إلا أنها ـ فى أغلب الأحيان ـ تقود إلى تحطيم الذات ، إذا لم تتم مراجعتهـا عن طـريق معـارضة ديمقـراطية ، وإذا لم يتـم تصحيحها ومراجعتها على ضوء الأفكار المتغيرة القادمة من « أسفل » .

وعلى العكس من هـذا ، يقود تضاعف قنـوات التغذية المرتدة ، وخـاصة التغذيـة المرتدة السلبية بين المواطنين وصناع القـرار فى الحكومة ، التـى تحافظ على استقـرار المجتمـع ، والتـى تعمـل عمــل « الترمـوستــات » فى النظـم الحرارية . . يقود هذا إلى تخفيض مخاطر الخطـأ . ويعنى أيضًا أنه بمجرد ارتكاب الخطأ ، يكـون من الممكن تصحيحـه بأقـل الخسائر . وكلما ضعفت التغـذية والتغذية المرتدة للديمقراطية ، زادت الفجوة بين القرارات والواقع ، وزاد خطر بقاء الأخطاء بلا تصحيح ، حتى يتضخم أثرها وتتحول إلى أزمة .

تزييف الديمقراطية

والحديث عن ديمقـراطية المشاركة يكون نـاقصًا ـ بشكل ما ـ إذا ما أهملنا النظر إلى الزمن كعامل مؤثر فى سـلامة القرار . فلكى تكون مشاركة المواطنين فعّالة ، لابد أن يتجاوز اهتمامهم مـا هو « هنا والآن » عند اتخاذهـم قراراتهم ، وأن يـدخلوا فى اعتبـارهم الأوضـاع الأكثر أهميـة ، والتى تـؤثر على المستقبـل البعيد .

يجب أن يكون واضحًا ، أن المشاركة القاعـدية بدون وعى مستقبلى ليست ديمقراطية بـالمرّة ، إنها تزييف للديمقـراطية . إن ترك المواضيع طـويلة المدى زمنيًا لـلآخريـن على سبيل الإهمال أو عـدم الاهتمام ، ينتهى بـالمواطنين ـ على

أحسن الفروض - إلى التورط فى اتخاذ قرارات قاصرة ، ثم الاضطرار إلى الدخول فى معارك ، عند التصدى للتصورات بعيدة المدى التى يضعها غيرهم .

وهذا هوالسبب فى أن الديمقراطية التوقّعية تصرّ على دمج التغذية المرتدة للمواطنين ، بتوافر الوعى المستقبلى لديهم .

وتوافر الوعى المستقبلى لدى الجماهير ، هو الهدف الذى كرست له كتاباتى وأحاديثى على مدى عقد من الزمان ، إدراكًا منى لأهمية توفر هذا إذا ما أردنا أن نصحح مسار الممارسة الديمقراطية بين أبناء الشعوب العربية . وبديهى أن مثل هذا الجهد ، حتى لو اتسع نطاق المساهمين فيه ، لن يقود إلى تحقيق الهدف الذى أشرنا إليه . لذلك أقول دائمًا إن خير ما نبدأ به هو أن تشرع أجهزتنا التعليمية والإعلامية والثقافية بوضع خطط متكاملة لنشر الوعى المستقبلى ، لإقناع الفرد بأن القرار الأسلم ليس هوالذى ينقذ يومه على حساب غده ، ويحقق مصلحته على حساب أولاده أو على حساب مصلحة غيره . يجب أن يسود التوجه المستقبلى مناهج وبرامج التعليم والمواد الإعلامية فى الصحافة والإذاعة والتليفزيون ، وأن يشكّل مؤشرًا واضحًا لدى المبدعين فى حقول الثقافة .

والمراقب المتأمل للتجارب الأولى فى حقل الديمقراطية التوقّعية ، فى المجتمعات التى شرعت فى الأخذ بها ، سيلاحظ توترًا متناميًا بين أولئك الذين يؤمنون أساسًا بالمشاركة مع عدم إيمانهم القوى بالتوجه المستقبلى ، وبين المستقبلين الذين لا يضعون ثقلاً مناسبًا على المشاركة .

الأسئلة الخصبة

كذلك من المهم أن نتفق على أن هذا التركيز على المستقبل بين الجماهير ، ليس له علاقة بما عرفناه من جهد المخططين التكنوقراطيين . . الذين يتصورون

أننا نحتـاج إلى « خطة شاملـة » لربع القـرن القادم مثلاً ، أو بمـن يتحمسون للـوصول إلى إجماع حـول قضية مـا ، بما يتضمن أن نمضـى جميعًا وراء رؤيـة واحدة . . كل من هذين الموقفين يعتبر من مخلفات المجتمع النمطى المنصرم .

أهم ما يناط بأولئـك الذين يلتزمون بالديمقراطيـة التوقّعية ، ليس السعى إلى استنباط نوع من الأهداف المحددة للحى أو المدينة أو المحافظة أو الولاية أو الدولة ، ولكنه السعى إلى خلق واستنباط معالجة جديدة لعملية اتخاذ القرار ، تتم فيها بصفة مستمرة إعادة تقييم الأهداف ، بصرف النظر عن كونها أهداف هذا أو ذاك ، وبأن يتم هذا على ضوء التغير المتسارع .

وعلى هذا ، فـالديمقـراطية التـوقّعية لا تعـد بسلامـة القرار الـذى يتخذه المواطنون العاديون (حتى عندما يتم هذا بمساعدة من الخبراء ، كما هى الحال دائمًا) ، كما أنها لا تفترض قدرة المواطـن على فهم الأمور التقنيـة دون تعليم أو مسـاعدة الخبراء ، وهـى لا تسعى بـالضرورة للوصـول إلى إجماع ، دعك مـن فرضه ، إنها لا تستسلم لغلطة ما يسمى بـالتوجه اليمينى أو اليسارى . إن ما تفعله هـو بناء جمهور للمستقبـل ، وليس هناك ما هـو أهم من ذلـك ، فهى تخلق عددًا كبيرًا من المواطنين النشيطين ، الذين ـ بصرف النظر عما يكون بينهم من اختلافات ـــ يتفقون فى الاعتقاد بأن خط النهايـة للحياة السياسية يجب أن يمتد إلى ما بعد الانتخابات التالية .

هـذا الجمهور المستقبلى يسـاعد على تحريـر السـاسة الأذكيـاء ، وموظفـى الدولة من قيودهم الحالية . مما يتيح لهم أن يقوموا بعمل أفضل : حتى فى ظل أدوات اتخاذ القـرار الحاليـة غير المنـاسبـة . إنها تحررهـم إلى حـد أن يصبحـوا قادرين على التحدث بصراحة وذكـاء عن الاحتياجات بعيدة المدى ، دون أن يظهروا بمظهر البلهاء أو المنحرفين .

وهكذا توفر الديمقراطية التوقّعية دعمًا للسياسات بعيدة النظر ، وتضاعف

من تقديرنا للفرص والبدائل الخلاقـة بما فى ذلك الرؤى المستقبلية ، التى عادة ما يتـم حجبها بتأثير الاستقطـاب السياسـى ، فيحدث التطويـر المطلوب فى عملية اتخاذ القرار .

وخارج المجال السيـاسى الشكلى ، تثير الديمقراطيـة التوقّعية العديـد من الأسئلـة الخصبـة : إلى أى مـدى يمكـن إعـادة التـوافـق بين « الخبراء » و «المواطنين» ، فى عـلاقـة لا تتسـم بـالخصـومـة ؟ . ومـا هـى العـلاقـة بين الديمقراطية والتعليم ؟ وهل يمكن أن تساعدنا فى وضع استراتيجيات عريضة للتطور التكنولوجى تحظى بتأييد المواطنين ؟ .

* * *

إذا نظـرنا إلى الـديمقراطيـة التوقعيـة ، على ضوء ضخـامة المخـاطر التـى تواجهنا ، فقد نراها مجرد استجابة متواضعة . . فهى لا تتضمن حديثًا دراميًا ، وهـى لا تقتـل أو تخطـف خصـومهـا ، كما أنها لا تهدد بقلـب نظـام الحكـم تآمريا . . إنها فى جوهرها مهذبة ديمقراطية . ومع ذلك فإننا نرتكب خطأً كبيرًا عندما نقلـل من قيـمة القوة التى تولـدها ، أو من دلالة هذه الطاقـة السياسية الجديدة .

الفصل السادس

الإعلام فى مجتمع المعلومات

أقول دائمًا إن التعليم والإعلام هما رأسا الحربة فى اقتحامنا لمجتمع المعلومات ، ولحاقنا بركب التطور الذى يمر به الجنس البشرى . وإذا كنت قد بدأت بطرح موضوع التعليم ، فذلك لأن بناء نظمنا التعليمية على أساس رؤية شاملة لمجتمع المعلومات ، يمثل الجهد الاستثمارى طويل المدى فى تحركنا . إلا أن هذا لا ينقص من أهمية تحركنا لإقامة الإعلام على نفس الأساس . فالإعلام لا يتعامل إلا مع المعلومات ، وانتقال مركز الثقل فى المجتمع من المزروعات والمصنوعات إلى المعلومات ، يرتب دورًا جديدًا وطبيعة جديدة للإعلام فى مجتمع المعلومات .

وتكمن أهمية إعادة بناء الإعلام على أساس مستقبلى ، فى كونه أداة نوعية - حتى فى حدود تكوينه الحالى - تسهل عمليات إعادة البناء فى مختلف نواحى النشاط البشرى ، بما يجعلنا نقترب من احتياجات مجتمع المعلومات ، ونستفيد من اندفاعه . هذا الدور التكتيكى للإعلام - فى حدود مؤسساته الحالية - يقتضى بداية أن يتفهم رجال الإعلام المقروء والمسموع والمرئى ، حقائق مجتمع المعلومات ، وأن يتزودوا بالتوجه المستقبلى حتى يصبح فى مقدورهم تطبيق هذا على مهامهم اليومية .

إشاعة الفهم المستقبلى بين العاملين فى مجال الإعلام ، يسهل إعادة النظر فى الخرائط الإعلامية ، لإحداث التوازن بين التوجه المستقبلى . وبين باقى

التوجهات الإعلامية . كما يساعـد على تصميم وتناول البرامج المستقبلية بطرق سليمة ومفيدة ، ومحققة لأهداف نشر الوعى والتوجه المستقبلى بين الجماهير .

هذه الإجـراءات التكتيكية ، ستساعد فى تحقيـق عملية إعادة بنـاء أجهزة وسائل الإعلام على أساس استراتيجـى . وهذا ضرورى فى وقتنا هذا ، وإلى أن نعيـد بنـاء نظـم الممارسـة الـديمقراطيـة على الأسـس التـى يفـرضهـا مجتمـع المعلومات ، وفى ظل النظم المركزية التى يقوم عليها كل شيء فى حياتنا حاليًا . هذه الإجراءات تساعد على تحويل الإعلام الحالى إلى إعلام ثنائى الاتجاه ، ينقل رؤية صانع القرار إلى القواعد ، ويساعـد على نقل الرؤية الصادقة للقواعد إلى صناع القرار عند قمة التنظيم الهرمـى المركزى ، حتى تجيء قراراتهم سليمة وفى الوقت المناسب .

وقد يكـون من المفيـد ، هنا أيضًا ، أن نتـأمل البنـاء الإعلامـى على مدى مراحل التطور البشرى ، والذى قاد إلى مـا نطلق عليه اليوم الإعلام الجماهيرى (MASS MEDIA) معتمدين على التحليـل الذى قام به آلفين توفلـر فى كتابه «الموجة الثالثة » .

هتلر .. ومارلين مونروا !

قبل أن تسود وسائل الإعلام الجماهيرى ، كـان الطفل فى المجتمع الزراعى يشب فى قرية بطيئة التغيير ، مقيمًا تصوره للواقـع وفقًا للصور التى يتلقاها من مصادر ضعيفة محدودة ، معلم القرية أو رجل الدين أو رأس القرية ، وأساسًا يتلقاها من عائلته . لم يكن هنـاك راديو أو تليفزيون فى البيوت ، يتيح للطفل فرصة الالتقاء بأنواع متعددة من الغرباء ، من مختلف المشارب ودروب الحياة ، وأيضًا من مختلف الدول . القليل جدًا من أهـل القرية هو من أتيح له أن يرى

مدينة أخرى . . والنتيجة أن أهل القرية لم يكن لديهم حتى العدد المحدود من البشر الذين يختلفـون عنهم ، ويمكن أن يتخذوهم نموذجًا أو يحاكوهم . . وهكذا ، كـانت صورة العالم التـى يكونها الطفل فى القريـة محدودة وضيقة إلى أبعد حد .

وجاء المجتمع الصنـاعى ليضاعف عـدد القنوات التى يستمد منهـا الفرد صورة الواقع . لم تعد مصادر الطفل قاصرة على الطبيعة أو البشر المحيطين به ، لقد ظهرت الجرائد والمجلات الجماهيرية ، والراديو ، وبعد ذلك التليفزيون . وفى معظم الحالات ـ خلال المجتمع الزراعى ـ كـانت توجيهات الدولة والبيت ورجال الـدين والمدرسة مـازالت تعمل متوافقـة ، ومتبادلة التـأثير فيما بينها . ولكـن ، مـع زحف الصنـاعـة ، أصبحـت وسائل الإعـلام الجماهيرى أشبـه بمكبرات الصوت العملاقة ، وامتدت سيطرتها عبر الأقاليم والأعراق والقبائل واللهجات ، محدثة نوعًا من التوحيد القياسى والتنميط والقـولبة للصور التى تتشكل فى مسار عقلية المجتمع .

يقول توفلر : إن بعض الصور البصرية ، على سبيل المثال ، تم نشرها على أوسع نطاق ، وزرعها فى الملايين العـديدة من الذاكرات الفرديـة الخاصة ، مما جعل هـذه الصور أقـرب إلى الأيقونات الـدينية المقـدسة . صـورة لينين بفكه البـارز ، يتطلع منتصرًا أمـام خلفيـة العلـم الأحمر المرفرف ، التـى أصبحـت بـالنسبة للمـلايين أقرب إلى صـورة السيد المسيـح فوق الصليـب ، ثم صـورة شارلى شابلن بقبعته وعصاته وملابسه المهلهلة ، أو صورة هتلر وهو يخطب فى الجماهير التى يبلغ حماسها حد الجنون ، أو صـورة تشرشل يرسم علامة النصر بـأصبعيه ، أو مـارلين مونـرو وقد طـارت أطراف ثـوبها بفعل الـرياح ، هـذا بالإضافة إلى عشرات الصور الإعلانية التى تنشط مبيعات بعض المنتجات .

هذه الصور التى جرى إنتاجها مركزيًا ، وتم حقنها فى « العقل الجماهيرى »

عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرى ، ساعدت على إشاعة النمطية فى سلوك الأفراد ، مما يتفق مع صالح نظام الإنتاج الصناعى .

التغيير المدهش

واليوم ، يزحف مجتمع المعلومات ليغير هذا كله بشكل جذرى . فمع تسارع التغيرات فى المجتمع ، ينعكس هذا على شكل تسارع مواز داخل الأفراد . المعلومات الجديدة تصلنا ، فيدفعنا هذا إلى مراجعة ملف تصوراتنا بشكل متصل ، وبمعدلات أسرع فأسرع . التصورات القديمة ، التى قامت على واقع منصرم ، لابد من أن يتم استبدالها . لأننا إن لم نفعل ذلك ، وإذا لم نجدد تصوراتنا ، تنفصم تصرفاتنا عن الواقع ، ونصبح ـ بشكل متزايد ـ أقل كفاءة مما يجعل حياتنا شاقة .

تسارع تشكل التصورات داخلنا ، يعنى أن هذه التصورات تصبح مؤقتة بشكل متزايد . الأفكار والعقائد والتوجيهات التى تندفع كالصواريخ إلى وعينا ، تتعرض لتحديات وضروب من المقاومة ، ثم فجأة تختفى وتتلاشى . النظريات العلمية والسيكلوجية يطاح بها وتتهاوى يوميًا . الأيديولوجيات تدب فى جسدها الشروخ وتنفرط . فى كل يوم ، نتعرض للعديد من الشعارات السياسية والأخلاقية المتناقضة التى تطاردنا . بالإضافة إلى أن مجتمع المعلومات يفعل ما هو أكثر من تسريع تيار المعلومات التى تصلنا ، إنه يبدّل البنية الأعمق للمعلومات التى نعتمد عليها فى حياتنا اليومية .

لقد نمت قوة وسائل الإعلام الجماهيرية بشكل متزايد ومتصل خلال المجتمع الصناعى ، واليوم نشهد تغييرًا مدهشًا يسود حياتنا . ومع الزحف الراعد لمجتمع المعلومات ، لم تعد وسائل الإعلام الجماهيرية تواصل التوسع فى

فرض تأثيرها ، بل على العكس من ذلك بـدأت تسمح مرغمة لكيانات أخرى بمشاركتهـا فى هذا النفوذ . لقـد بدأت تتلقى الهزائم على مختلـف الجبهات ، وفى نفس الوقت ، من جانب ما يسميه توفلر « الإعلام اللاجماهيرى » .

انهيار المجلات الجماهيرية

لقـد قدمـت الصحافـة المثال الأول ، فبـدأت الصحافـة ، أقدم وسـائل الإعـلام الجماهيرى ، تفقد قـراءهـا بشكل متـواصل . حـدث هـذا بالنسبـة للجرائد الكبرى ، بينما ظهـرت الجرائد العديـدة الصغيرة والإقليمية لتحصـد مـاخسرته الجرائد العـامة الكبيرة . . وقـد أثبتـت الدراسـات أن نقص القـراء لايمكـن إرجاعـه فقط إلى مجرد ظهـور التليفـزيون ، فقـد ظهر أن المنشـورات المتخصصة التـى تخاطب جمهـورًا بعينة ، أبناء إقليـم معين أو طائفـة معينة أو غرض معين أو توجه معين أو هواية معينة . . هذه المنشورات المتخصصة التى لا تخدم الشعب بأكملـه ، تتكاثر ويرتفـع توزيع معظمها ، ممـا يعنى انصرافًا جزئيًا عن الجرائد العامة لحساب الجرائد المتخصصة .

والمثال التـالى قدمتـه المجلات الجماهيريـة فمنذ منتصـف الخمسينيات ، لايكاد يمر عام فى أمريكا إلا ويتـم الإعلان عن إغلاق مجلة جماهيرية كبرى ، مثل لايف ولوك وسترداى ايفننج بوست . وبين عامى ٧٠ و ١٩٧٧ ، رغم أن تعداد الـولايات المتحدة الأمريكيـة قد ارتفع بمقـدار ١٤ مليونًا ، فإن تـوزيع المجلات الجماهيرية الكبرى قد انخفض بمقدار أربعة ملايين . وفى نفس هذه السنوات ، شهـدت البلاد انفجارًا فى تـوالد المجـلات الصغيرة المتخصصة ، مجلات تهتم بأقليم أو مدينة أو حى ، مجلات لقادة الطائرات والمراهقين وهواة الغطس والمحـالين إلى المعاش والنساء الريـاضيات وهواة جمع آلات التصـوير

القديمة وجمهور لعبة التنس وهواة التزلق . . إلى آخر القائمة الطويلة . كل مجموعة من الناس وجدت المجلة الخاصة بها ، بالإضافة إلى المجلات الإقليمية .

فى هذا يقول جون ناسبيت ، فى كتابه (المؤشرات العظمى) : « منذ أكثر من عقد ، انهارت المجلات الكبرى عامة الأغراض ، مثل لايف ولوك وستردای ایفننج بوست ، والتى وصلت فى توزيعها إلى عشرة ملايين ، وفى نفس عام الانهيار ولدت ٣٠٠ مجلة جديدة ذات اختصاص محدد ، ثم ما لبث العدد أن ارتفع إلى ٦٠٠ ، ثم ٨٠٠٠ ولدينا الآن ـ يعنى سنة ١٩٨٢ ـ ١٣ ألف مجلة ذات توجه متخصص . . » .

أزمة الإعلام الجماهيرى ...

رأينا كيف بدأت بعض وسائل الإعلام الجماهيرى تواجه أزمة بقاء ، مع زحف الإرهاصات الأولى لمجتمع المعلومات . وتابعنا كيف أن الصحف والمجلات المحلية والفئوية والمتخصصة بدأت تسحب البساط من تحت أقدام الصحف والمجلات الكبرى ذات الاهتمام العام . وإذا كان البعض قد حاول أن يرجع هذا إلى ظهور التليفزيون وجذبه أعدادًا من قراء الصحف والمجلات ، فهذا القول مردود عليه . ويكفى للتدليل على ذلك أن نبين انعكاس نفس الأزمة على محطات الإذاعة والتليفزيون الكبرى ذات الاهتمام العام .

وإذا كنت فيما سبق ويلى أعتمد على المتوفر لدى من معلومات عما يحدث فى المجتمع الأمريكى ، فإن ذلك لا يمنع من أن يجتهد الدارسون والباحثون فى رصد مدى تحقق هذا فى المجتمعات العربية ، وعلاقته بمدى زحف مقومات مجتمع المعلومات فى كل مجتمع منها .

أثر المجتمع الصناعى على مجال الاتصال ، لم يقتصر على وسائل الإعلام المقروءة . ففى الفترة بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، قفز عدد محطات الإذاعة فى الولايات المتحدة الأمريكية من ٢٣٣٦ محطة ، إلى ٥٣٥٩ محطة ، علماً بأنه فى الفترة التى زاد خلالها تعداد السكان ٣٥ فى المائة ، زادت محطات الإذاعة بنسبة ١٢٩ فى المائة . وهذا يعنى أنه بدلاً من محطة إذاعية لكل ٦٥ ألف مواطن ، أصبحت هناك محطة لكل ٣٨ ألف مواطن . ماذا يعنى هذا ؟ . . يعنى أن المستمع يكون لديه المزيد من البرامج التى يختار من بينها ، ويعنى أيضًا أن الجمهور الموحد الذى كانت تعتمد عليه وسائل الإعلام الجماهيرى قد تفتت وتوزع على العديد من المصادر.

وقد زاد التنوع والتفتت فى المجال الإعلامى ، عندما بدأت المحطات المختلفة تتوجه إلى شرائح خاصة من الجمهور ، بدلاً من التوجه إلى الجمهور النمطى الذى كان يسعى إليه الإعلام الجماهيرى . لقد كانت المحطات الإذاعية الإخبارية تتوجه إلى البالغين المتعلمين من الطبقة المتوسطة بشكل عام . أما اليوم فقد تعددت المحطات التى يتخصص كل منها فى إنتاج معين من المواد الإذاعية ، تتوجه به إلى جمهور معين من المواطنين . . محطات مختلفة لأنواع مختلفة من موسيقى الروك ، ومحطات لموسيقى الزنوج وأخرى للموسيقى الكلاسيكية . . محطات باللغات واللهجات الأجنبية لمختلف الجماعات العرقية ، من برتغاليين إلى إيطاليين ، إلى القادمين من أمريكا الجنوبية ، إلى اليابانيين والصينيين والعرب واليهود .

وفى نفس الوقت ظهرت وسائل جديدة للاتصال الصوتى ، قضت على البقية الباقية من جمهور الإعلام الجماهيرى . فخلال الستينيات ظهرت أجهزة التسجيل الصغيرة الرخيصة ، تشيع بين الصغار والشباب فى كل مكان . ثم ظهر نظام الإذاعة الشخصية ، وهى بعكس محطات الإذاعة الشائعة التى

يكون فيها المستمع سلبيًا ، يتلقى فقط مـا يذاع له ، أتاحت أجهزة سي . بي . (C.B.) لصاحـب الجهاز أن يتصـل بالآخريـن ، فى محيط ١٥ ميـلاً ، يستمع إليهم ويتحدث معهـم . ولكى نأخذ فكـرة عن مدى انتشار هـذه الأجهزة ، يكفى معرفة أنه فى الفترة ما بين ٥٩ و ١٩٧٤ كـان عدد الأجهزة المستخدمة فى الولايات المتحدة مليون جهاز . . وبعد ثمانية أشهـر تضاعف عددها فأصبح مليونـى جهاز ، ثـم أصبح ثـلاثة ملايين بعـد ذلك بثـلاثة أشهـر . وفى عام ١٩٧٧ بلـغ عددهـا ٢٥ مليون جهـاز . وهذا يعنـى أن التحول إلى التنـوع فى المطبوعات يناظره تحول فى الإذاعة .

تليفزيون الكابل

وفى عام ١٩٧٧ ، كان التليفزيون من أقـوى وسائل الاتصال وأكثرها قدرة على قولبة الجماهير ، وجعلها نمطية . وكانت محطات التليفزيون الكبرى أقوى وسائل الإعلام الجماهيرى نفوذًا وتأثيرًا . وفى ذلك العـام بالذات ، بدأت تهتز قدرة ذلك الجهاز ممـا أثار الذعر فى نفوس أصحاب هـذه المحطات والعاملين فيهـا . . لقد بـدأ عـدد المشـاهديـن فى الانخفـاض . مـا حدث للصحـف والمجلات بـدأ يحدث للتليفزيـون ! . . فى البداية ، لم يصـدقوا أن هـذا ممكن الحدوث ، ثم بدأوا يبحثون عن تفسيرات خـاصة ، تتصل بمستوى البرامج ، أو طبيعة تـوزيعها بين الاهتمامات المختلفة ، إلاّ أن الحقيقـة بدت سافـرة بعد ذلك . . الواقع الجديـد لمجتمع المعلومات الزاحف يتناقـض مع جميع وسائل الإعلام الجماهيرى العامة .

وانخفـاض عدد المشـاهـدين بـالنسبـة لشبكات التليفـزيـون يعتبر كارثـة اقتصادية ، لأن مواردها من الإعلانات تتـأثر بأى اهتزاز فى عدد المشاهدين .

وترتب على هذا أن ظهر شيء جديد ، اسمه « تلفزيون الكابل » ليحل مشكلة التنوع والتباين التى تفرض نفسها . وتلفزيون الكابل هو الشكل الذى يتوافق مع مجتمع المعلومات ، أو مجتمع الخيارات المتعددة ، فى مكان الخيار الواحد أو الخيارين فى مجتمع الصناعة . أسرعت شبكات التلفزيون الأمريكية الكبرى ، مثل (آ. بى . سى) و (سي . بي . اس) و (ان . بى . سى) بإنشاء ما يزيد على خمسة آلاف نظام لتلفزيون الكابل .

ونظام تلفزيون الكابل أشبه بالسوبر ماركت . إنه يعتمد على شراء البرامج والخدمات من عدة مصادر ، يتم توزيعها على القنوات المختلفة للنظام . ومقابل أجر شهرى يستطيع الشخص أن يختار البرامج والمواد والخدمات التى يرغب فى أن يشترك فيها . وتلفزيونات الكابل تقدم كافة البرامج المحلية ، وبعض البرامج التلفزيونية من محطات المدن القريبة ، والخدمات التلفزيونية البعيدة التى يتم نقلها عن طريق القمر الصناعى .

واليوم ، أكثر من ٦٥ فى المائة من بيوت الولايات المتحدة الأمريكية تمتد إليها كابلات الخدمة التلفزيونية ، ويستطيع أهل كل بيت من هذه البيوت أن يختاروا القنوات التى يريدونها بين ما يزيد عن ٢٠٠ قناة ، تقدم كل شيء . . أخبار وتحقيقات وتسلية وأطفال ، قنوات محلية وعرقية وفئوية متخصصة . . قنوات للأفلام السينمائية ومسلسلات تلفزيونية قديمة أو حديثة ، قنوات لكافة الخدمات الثقافية من مسرح وموسيقى ورقص ، بالإضافة إلى قنوات خاصة بالأحوال الجوية ، وبالرصد الراداري للمنطقة ، وبمواعيد هبوط وإقلاع الطائرات وما يطرأ عليها من تغيير ، وكذلك قنوات للسياحة وأسواق المال .

لقد قام تلفزيون الكابل بنفس ما قامت به المجلات المحلية والفئوية المختصة ، فاستجاب لما يفرضه مجتمع المعلومات ، من لا جماهيرية وسائل الاتصال والإعلام .

الفيديو .. وألعابه ..

وتلفزيون الكابل ، ليس هو مصدر التهديد الوحيد لشبكات التلفزيون الكبرى ، فهناك ألعاب الفيديو التى تتيح لأى فرد من أفراد الأسرة أن يحول شاشة التلفزيون إلى ملعب كرة قدم أو كرة الطاولة أو التنس .

عن هذه الألعاب يقول آلفين توفلر : « قد يبدو هذا التطور هامشيًا للمحللين السياسيين أو الاجتماعيين الحرفيين ، إلا أنه يمثل موجة من التعليم الاجتماعى ، ومن التدريب المبكر على العيش فى بيئة الغد الالكترونية . وألعاب الفيديو لا تقوم فقط بالمزيد من تفتيت الجمهور ، وتخفيض العدد الذى يتابع برامج التلفزيون فى وقت معين ، ولكن من خلال هذا الجهاز الذى يبدو بريئًا يتعلم ملايين الأفراد أن يلعبوا مع جهاز التلفزيون ، أن يتكلموا إليه ويستجيبوا بردود أفعال على أفعاله . من خلال هذا يتغير هؤلاء الأفراد ، من مستقبلين سلبيين ، إلى موجهى رسائل فى نفس الوقت . . إنهم يتحكمون فى الجهاز بدلاً من ترك الجهاز ينفرد بالتحكم فيهم » .

أضف إلى هذا وذاك ، الخدمات الإعلامية التى تقدمها بعض الشبكات التلفزيونية ، والتى يشترك فيهاالفرد ، ويستطيع عن طريق جهاز التحكم عن بعد أن يطلب على شاشة التلفزيون المعلومات التى يريدها ، وهذا بدوره يوفر المزيد من التنوع فى استخدام شاشة التلفزيون .

ثم هناك الانتشار الواسع لأجهزة الفيديو ، ملايين الأجهزة فى ملايين البيوت . . وجهاز الفيديو يعتبر أداة حاسمة فى تنوع وتمايز الجماهير ، وخروجها من النمطية . . جهاز الفيديو لا يسمح لك فقط بأن تسجل مباراة كرة القدم التى جرت ظهر الأمس لتشاهدها مساء اليوم ، وبهذا تنتصر على خاصية التزامن ، التى تجعل معظم الناس يفعلون نفس الشيء فى نفس

الوقت، الأمر الـذى يفرضه المجتمع الصناعى . لقد أصبـح بإمكان الفرد أن يختار المادة التى يحب أن يراها ، وأن يشاهدها فى الوقت الذى يحبه . إنه يجعل من الفرد مشاهدًا تلفزيونيًا ومنتجًا تلفزيونيًا فى نفس الوقت .

كل هذه المستحدثات المتطـورة تشترك فى شيء واحد ، هو أنها تحيل الحشد الجماهيرى للتلفـزيون الجماهيرى إلى شرائح منفصلـة ، وكـل شريحة تضاعـف تنوعنـا الثقافى ، وتضرب جـذور سيطرة المحطـات أو الشبكات التفلـزيونيـة الكبرى ، والتى كانت تتحكم فى رؤيتنا لواقع الحياة .

ويلخص جون اكونور ، الناقد بجريدة نيويورك تايمز ، ما يحدث قائلاً : « الشيء الوحيـد الأكيد ، هـو أن التلفزيـون التجارى لـن يعود قـادرًا على أن يفرض علينا ، ما نشاهده أو وقت مشاهدتنا له » .

لكن ، ما هو السبب الذى سـاعد على رواج هذه المستحدثات ؟ ، ولماذا يصبـح من الضرورى أن نتحـول من وسـائل الإعلام الجماهيرى ، إلى وسـائل إعلام لا جماهيرية ؟ .

إعلام شبكى لا مركزى

لعب الإعـلام الجماهيرى دورًا ناجحـًا فى ترسيـخ أسس ومبـادئ المجتمع الصناعى ، وكـان أداة عظمى فى إشاعة مبـدأ النمطية والتوحيد القيـاسى بين البشر فما الذى جعلـه اليوم يفقد مصداقيتـه بين الناس ؟ وما هـو سر الصعود البازغ لأشكـال جديـدة من الإعـلام ، تتفق جميعـًا فى كونها غير جماهيريـة ، وأميل إلى الخصوصية ؟ .

يرجع ذلك كله إلى زحف مجتمع المعلـومات الذى يقوم على أسس ومبادئ وأساليب حيـاة تختلف عن سابقـاتها في المجتمع الصناعى وتتنـاقض معها فى أغلب الأحيان .

من بين هذه التغيرات ، التحول من النمطية إلى التنـوع والتباين . لقد نبع الإعلام الجماهيرى من نمطية المجتمع الصناعى ، وكان من أمضى أسلحته فى إشاعـة وترسيـخ النمطية بين الجماهير ، وسـاهـم إلى حـد بعيد فى نقـل عملية التوحيد القياسى من العمليات الصناعيـة إلى البشر ، ونجح - غالبًا - فى قولبة البشر وجعلهم آحادًا أقرب إلى التطابق ، رغم تعارض هذا مع طبيعة وتكوين ورغبة الإنسان . استمر هذا التوجه المعاكس لطبيعة الإنسان على مدى مايزيد عن قرنين ، لأنه كان متفقًا مع مصالح المجتمع الصناعى ، وخضع له معظم البشر فى معظـم أنحـاء العـالم ، فى الـدول الصنـاعيـة ، وفى الـدول التـى استعمرتها .

صيحات الغزو الفكرى

ويندهش البعض لتصاعد التحذيـر من الغزو الفكرى والثقافى والإعلامى من الخارج . وهـم يتساءلون لماذا يحدث هذا الآن ، وليـس من قبل ، عنـدما كان المجتمع الصناعى يفرض أسلـوب حياته ومنطق تفكيره على أبعد وأصغر المجتمعات فى آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنـوبية ، ويمطرهم بإعلامه الجماهيرى الذى يشيع نمطـًا فكريًا وثقافيًا وعقـائديًا ، يتناقض فى كثير مـن الأحيان مع الأنماط الفكريـة والثقافية المتباينـة لمجتمعات هذه القـارات ؟ ، لماذا رضخت هذه المجتمعات للنمط المفروض فى أسلوب حياتها ، بل وسعت إلى تقمصه ، خجله من إعلان اختلافاتها عنه ، كاتمة كـل ما يمثل هويتها وخصوصيتها ، ثم بدأت تسلك مؤخرًا مسلكًا مناقضًا وتعالت صيحات التحذير من الرضوخ للمنطق النمطى ؟ ، ولماذا تتسم الدعاوى المعـاصرة بالعصبية ، وبالتطرف فى إعلاء كـل ما هو قـديم وخصوصى ، حتـى عندما يكـون بعض هذا القـديم

حاملاً من المخاطر ما لا يقل عن مخاطر الخضوع السابق للتوحيد القياسى الذى فرضه المجتمع الصناعى ؟ .

إلى هؤلاء المندهشين والمتسائلين ، أقول إن السر فى هذا كله هو زحف مجتمع المعلومات ، وثورة المعلومات التى قادت إلى رفع الغطاء عن المرجل الذى وصل ما بداخله إلى حد الغليان والفوران . وإن الانحرافات فى الدعوة إلى الذاتية والخصوصية ، ونداءات الحفاظ على التراث ، حتى بشكله الجامد ومضمونه الحفرى ، هى البخار الذى يندفع من فتحة المرجل بكل قوته .

لقد رضخت المجتمعات العالمية المختلفة ـ مرغمة ومغلوبة على أمرها ـ لعمليات التوحيد القياسى والتنميط التى فرضها صالح المجتمع الصناعى ، وعندما بدأت تهتز دعائم ذلك المجتمع ، نتيجة الاندفاع الصاروخى لثورة المعلومات ، وعندما بدأ الناس يخرجون من شرنقة النمطية ، ويخلعون رداء التوحيد القياسى ، وعندما بدأوا يتمايزون ويتنوعون فى أفكارهم وأحلامهم ومشاربهم وأساليب حياتهم . . عندما حدث هذا كان من الطبيعى أن يندفعوا إلى السبيل المعاكس ، برد فعل عاطفى ـ غير عقلانى ـ تعويضًا عن زمن الكبت الطويل . ومع كل ما فى هذا الاندفاع من مخاطر ، ومع ما يسببه من نزاعات وخصومات تصل إلى حد القتل والانتحار ، إلا أنه أفضل من بقاء الوضع النمطى الذى فرضه المجتمع الصناعى . خاصة وأن طبيعة الأمور تقول إن هذا الاندفاع المعيب ، ستهدأ حدته مع الأيام ، فيفسح المجال لتعبير صحى ، يتضمن التمييز بين ما هو مقبول ـ فى زمننا هذا ـ من ذلك التراث القديم ، وما هو متناقض مع صالح تطور الجنس البشرى كما يرسمه مجتمع المعلومات .

الأمزجة المتباينة ...

كان الإعلام الجماهيرى هو الذى تلقى أولى ضربات مرحلة التحول الحالية . . تلقاها قبل أن تصل الضربات إلى المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . وهذا هو سر التحول الذى طرأ على المجال الإعلامى ، والذى ظهر على شكل تداعيات لأدوات الإعلام الجماهيرى الكبرى ، وبزوغ لأشكال إعلامية جديدة تتجه إلى أقاليم أو فئات أو أعراق خاصة .

وإذا كان التحول من المركزية إلى اللامركزية هو أحد التحولات الأساسية من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، فقد كان لهذا أثره فى المحنة التى يواجهها الإعلام الجماهيرى ، وذلك لأن الإعلام الجماهيرى مركزى فى تخطيطه وإدارته وتنفيذه . وشأن أية مؤسسة مركزية أخرى فى حياتنا ، أدت مركزية الإعلام الجماهيرى إلى فشل قيادته فى ملاحقة التغيرات السريعة المتلاحقة التى تطرأ على جمهوره ، وبعد أن تحول جمهوره إلى جماهير عديدة . المخططون للاعلام الجماهيرى فى الحكومات أو فى الشركات الكبرى لم يعودوا قادرين على فهم التحولات التى تجرى فى القواعد ، لم يعد بإمكانهم التعرف على الرغبات والأحلام والأمزجة المتجددة والمتباينة للجماهير . وبحكم الطبيعة الديناصورية لوسائل الإعلام الجماهيرى ، أصبح من الصعب عليها أن ترصد هذا التغير فى الوقت المناسب ، وتعدل من طبيعتها وفقًا له .

حديث الناس إلى بعضهم ..

وساعد على تعميق أزمة الإعلام الجماهيرى ، أن تنظيمه وبحكم مركزيته ، يخضع لنظام تسلسل الرئاسات الذى كان ناجحًا فى عصر الصناعة ، وظهرت

معـالم فشله مـع زحف عصر المعلـومات ، الـذى يطـرح بديـلاً عنه التنظيـم الشبكى .

وتعبير التنظيـم الشبكـى مـن التعبيرات التـى استحـدثهـا واقـع مجتمـع المعلـومات . فبعـد فشل التنظيمات الهرميـة البيروقـراطية التـى تخضع لنظـام تسلسل الرئاسـات ، وبعد أن ظهر عجزهـا عن حل مشاكـل المجتمع ، دفع هذا بالناس إلى التحدث إلى بعضهـم البعض حول هذه المشاكل . . وكان هذا بداية ظهور التنظيم الشبكى . مع الانهيارات الأولى للهرم البيروقراطى ، تجمع الناس وسط حطامه ، ليتناقشوا فيما سيفعلـونه ، وبدأوا يتحدثون إلى بعضهم البعض خارج بنـاء التسلسل الرئاسى ، وكان هـذا بداية الاتجاه إلى التنظيمات الشبكية .

يقول جـون ناسبيـت فى كتابـه المؤشرات العظمى : « فنحـن كأفـراد ، أو كـأعضاء فى جماعـات صغيرة ، أو فى مؤسسـات كبيرة نعمد إلى تبـادل الموارد والاتصالات والمعلومـات بسرعة المكالمة التليفونية ، أو رحلة الطـائرة النفاثة . معتمدين على اللمسة الإنسانية لأصواتنا . . الاعتماد على التنظيم الشبكى هو أداة قوية للعمل الاجتماعى . وأولئك الـذين يمكن لهم أن يغيروا العالم ، بدأو يفعلون ذلك محليًا ، فى منظومه كوكبيـة من أصحاب التجانـس العقلى ، من أجل تحقيق هدف جديد . . » .

مثال ذلـك حركـة تحرير المرأة . لقد بـدأ هذا النشـاط على شكل تنظيمات شبكية فى جميع أنحاء الدول المتطورة . تجمعت النساء معًا فى جماعات صغيرة ـ عادة من الصديقات وصديقات الصديقات ـ لعرض رؤيتهن ، ومن ثم تغيير رؤيـة المجتمع التقليـدية للمـرأة . ونفـس الشىء حـدث فى حركـات الخضر والحفاظ على البيئـة ، وفى الحركات المعـادية للحروب ولـلأسلحة النـووية . . والداعية إلى السلام .

وفى أحيـان أخرى يلجـأ الناس إلى التنظيـم الشبكى ليحققـوا ارتباطـًا فيما بينهم ، كما يحدث عندما تتفق مجموعة مـن الجيران مع سائق سيارة أجرة لنقل أطفـالهم إلى المدارس ، عنـدمـا تعجـز المدارس عن تـوفير ذلـك مـن خـلال حافـلات عامة . وبهذا المعنـى يكون التنظيـم الشبكى هو السبيـل فى مجتمع خدمة الذات ، بعيدًا عن خدمة الحكومة ، أو نتيجة لقصورها وعجزها .

عصر الثراء المعلوماتى

والتنظيم الشبكى بهذا المعنى ، هو الإطـار الجديد المستحدث الذى يتيح للنـاس أن يتحدثـوا إلى بعضهم البعـض ويتشـاركوا فى الأفكـار والمعلومـات والمعارف ، فى نشـاط معين ومن أجـل هدف محدد . وتقـول مارلين فـرجسون صـاحبة أحـد أهم الكتـب عـن التنظيم الشبكـى : إنـه يتحقق عـن طريـق المؤتمرات والمكالمات التليفونية والرحـلات الجوية ، وبواسطة آلات الاستنساخ (فـوتـى كـوبـى) ، والمحـاضرات ، وجماعـات البحـث ، والحفـلات ، والصـداقات المتبـادلة ، ولقـاءات القمة ، والشرائط المسجلـة ، والخطابـات الخبريـة أو المنشورات البريـديـة ، وهو نظـام قـائم على أسـاس تسهيل نقـل المعلومـات بطريقـة أسرع ، وأكثر إنسانيـة ، وأعظم تـأثيرًا من أى نظـام آخر نعرفـه . وهو وسيلة لـلاتصال والتعامل تنـاسب عصر ندرة الطـاقة ، وعصر الثراء المعلوماتى .

ففى عصر تسارع وتدفـق المعلومات ، يصعب على الفرد التعامـل مع هذا السيل ، ويصعب عليه انتقاء المعلومات التى تفيده فى المسألة التى تعرض له . والتنظيـم الشبكى يكتسـب جاذبيـة ، باعتبـاره طريقـة سهلة للحصـول على المعلومـات المحددة المطلـوبة . وفائدتـه تتجاوز مجرد نقـل البيانـات إلى خلق

المعارف وتبادلها . وهو قابل للتطبيق فى كل مجالات النشاط البشرى .

وهذا الازدهـار فى وسائل الإعلام الإقليمية والفئـوية والعرقية ، مـا هو إلا التطبيـق العملى للتنظيم الشبكـى فى المجال الإعـلامى . لقـد قرر النـاس أن يقيموا إعـلامهم الخاص النـابع مـن إرادتهم والمعبر عن أفكـارهم وعقـائدهم وأمزجتهم ، وأن يستغنوا به عن الإعلام الجماهيرى الذى فرضه صالح المجتمع الصناعى .

هذا التحـول إلى الإعلام اللاجماهيرى ، تظهر أهميتـه عندما ننظر إليـه من زاوية أخرى من زوايـا التحول إلى مجتمع المعلومات ، أعنى بـذلك التحول من الديمقراطية النيـابية إلى ديمقراطية المشاركة ، أو الديمقراطيـة التوقّعية ، التى تجمع بين المشاركة وبين التوجه المستقبلى .

الإعلام اللاجماهيرى

طرحنا من قبل تصورنا لسمة أساسية من سمات دخول مجتمع المعلومات ، وهـى التحول مـن ديمقـراطيـة التمثيل النيـابـى إلى ديمقـراطية المشـاركـة أو الديمقراطية التوقّعية . والإعلام الـلاجماهيرى الذى نتحدث عنه ، هو الترديد الطبيعـى لـذلـك التحـوّل . لقـد كـان الإعـلام الجماهيرى دائمًا ، في الـدول الـرأسمالية التى تعتمـد الاقتصـاد الحر وتلتـزم بـآليات السـوق ، وفى الـدول الاشتراكيـة التى تـأخذ بـالتخطيـط والتنفيذ المركـزيين ، هو التعبير عـن إرادة أصحاب المصالح فى السلطة العليا . تم ذلـك ، سواء كان أصحاب المصالح هـم أصحـاب المؤسسـات الاقتصـادية الكبرى ، والصفـوة الحكـوميـة التـى تمثلهم ، أم كانوا أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعى ، والإدارة العليا التى تعبر عنهم .

وإذا كـان التناقـض الـذى نشأ بين مصالـح القواعـد ومصالح الصفـوة هوالـذى يعجل بالتحـول إلى ديمقراطية المشـاركة ، أى بأن يتكفـل الناس فى القواعـد بمسئولية اتخاذ قـرارهم فى كل ما يمـس حياتهم ، بدلاً مـن أن ينيبوا عنهـم من يقـوم بـذلـك ، فمن الطبيعـى أن يـواجـه الإعلام الجماهيرى أزمـة مستحكمة ، فهـو ـ فى آخر الأمر ـ أداة السلطة المركزية التـى يجرى تفتيتها ، وتتم تجزئتهـا . لهذا تنجح وسائل الإعـلام الصغيرة الإقليمية والفئـوية ، لأنها التعبير الإعلامى عن الشكل الجديد للإدارة الشعبية .

كما تحدثنا قبل ذلك عن الإدارة فى مجتمع المعلومات ، ورأينا كيف يعاد بناء المؤسسات على الأساس الجديد ، الإعلام الجماهيرى مـؤسسة أيضًا ، ولابد أن يخضع لنفـس عمليه إعـادة البناء الإدارى ، التـى يستبعد فيهـا مبدأ مـركزيـة التحكم . . وهـذا يتناقـض مع جماهيريـة الإعلام الجماهيرى ! . . ومـن هنا ظهرت الحاجة إلى ابتكار المسمى الجديد « الإعلام اللاجماهيرى » .

ثم ، مثل آخر لم نتطـرق إليه بعد . ولكن تفرضه طبيعـة التحول إلى مجتمع المعلومات ، أعنى بذلك التحول من اقتصاد مجتمع الصناعة إلى اقتصاد مجتمع المعلومـات . ولا أريد الآن أن أدخـل فى تفاصيـل هذا التحـول ـ رغـم أهميته الكبرى ـ لكنى سأشير فقط إلى أن عصر الصناعة فرض اقتصاده الخاص به ، تمامًا كما فرض تعليمه وإدارته واجتماعياته وثقافته الخاصة به . ورغم أننا مازلنا نتحـدث عـن الاشتراكية والـرأسمالـيـة ، ورغـم أن الكثير منا مـازال يغـرق فى الحديـث عـن انهيـار الاشتراكيـة وعـن انتصار الـرأسماليـة بـاعتبـارهـا الخط الاقتصادى الأسلم للمستقبل ، وعن اقتصـاد السوق أو الاقتصاد الحر كبديل مستقبلى ، إلاّ أن الحقيقة الغائبة فى كل هـذا هى أن الاشتراكية والرأسمالية هما وجهان لعملة واحدة هى مجتمع الصناعـة ، وهما نظريتان ـ مع كل الاختلاف بينهما ـ تستهـدفان التعـامل مـع حقائق عصرالصنـاعة ، الـذى يكون إنتـاج

البضائع والخدمات مركز الثقل فيه . وسنرى فيما يلى كيف ينتقل مركز الثقل فى المجتمع الزاحف إلى المعلومات والخدمات . والمعلومة تختلف فى طبيعتها عن المنتج الصناعى المادى اختلافًا جذريًا ، لذلك يحتاج مجتمع المعلومات إلى استنباط نظريات اقتصادية جديدة ، نابعة من طبيعته ، ومنسجمة مع التغيرات المجتمعية التى يحدثها .

وإذا كان الإعلام الجماهيرى ، نشاطًا اقتصاديًا بطبيعته ، فلابد أن تنطبق عليه كل التغيرات التى تطرأ على باقى النشاطات الاقتصادية .

لماذا التعليم والإعلام .. ؟

هذه هى بعض المبررات التى نفسر بها أهمية التحول من الإعلام الجماهيرى إلى الإعلام اللاجماهيرى ، ذلك التحول الذى بدأ منذ عقدين ، وظهرت آثاره فى جميع وسائل الإعلام الجماهيرى التى نعرفها .

لقد ذكرت من قبل أننى أعطى أولوية فى تحولنا إلى واقع مجتمع المعلومات لأمرين أساسيين هما : التعليم والإعلام . . فما هو السر فى تحديد هذه الأولوية؟ . . ولماذا يتقدمان على النواحى الأخرى الهامة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؟ .

لقد تكلمنا عن التعليم بالتفصيل من قبل ، وقلنا إن إعادة بناء العملية التعليمية على أساس مستقبلى ، تعتبر ضرورة عاجلة ، لأن الذين يلتحقون اليوم بالمدارس ، يخرجون إلى الحياة العملية بعد ١٥ سنة على الأقل ، ومن هنا وجب أن نتعرف على طبيعة الحياة بعد ١٥ سنة ، وبالتحديد على طبيعة العمل والعمالة والإنتاج والحياة الاجتماعية ، حتى نعيد بناء نظمنا التعليمية ،

بما يجعل طفل اليوم صالحًا عند انتهاء دراسته للتوافق مع الأوضاع الجديدة ، ولأن يكون فاعلاً فيها .

لهذا أدعو ـ من الآن ـ كل شعب من الشعوب العربية إلى أن يبدأ ، بأسرع ما تتيح له ظروفه ، تفهم طبيعة التحول الأساسى الذى نمر به ، والواقع الحقيقى لبلاده ، حاليًا ، تمهيدًا لوضع رؤية مستقبلية شاملة ، تنبع منها الاستراتيجيات المختلفة ، وأولها استراتيجية التعليم ، على أن تتم عملية إعادة البناء متزامنة مع ما يجرى من إعادة بناء فى مختلف مجالات الحياة الأخرى .

اقتحام المستقبل

أمّا الإعلام ، فله دور متميز فى عملية اقتحام المستقبل .

إذا ما خلصت نية الإصلاح ، وتجاوز التخلف الحالى فى مجتمعاتنا العربية ، فالخطوة الأولى فى التحول إلى مجتمع المعلومات يجب أن تكون إشاعة الفهم السليم على مختلف المستويات . الفهم السليم ، والوصول إلى الحد الأدنى من الاتفاق ، يسبقان أية خطوة عملية أو تنفيذية . وأجهزة الإعلام ـ حتى بشكله الحالى ـ هى خير أداة لإشاعة الفهم المطلوب ، ولأداء الواجبات التى تساعد فى الوصول إلى الفهم الواقعى المطلوب .

هذا هو الواجب الأول للإعلام ، ولكن عليه فى نفس الوقت أن يقوم بوظيفة أخرى تساعد على إنضاج الفهم ، وتحقيق الحد الأدنى من الانسجام بين القيادة والقاعدة ، أعنى بذلك أن يتحول إلى إعلام مزدوج يعلم القواعد بقرارات و إرادة القيادة ، ويعلم القيادة بطبيعة التحولات والإرادات المتجددة ، فى القواعد .

وهذا يفرض على الإعلام دورًا مركبًا فى مرحلة التحول و إعادة البناء ، يتضمن :

* إشاعة الفهم والتوجه المستقبلى اللازم لإعادة البناء فى الدولة .
* إعادة بناء الأجهزة الإعلامية على أساس هذا الفهم .
* تحقيق تيار فعال مزدوج الاتجاه بين القيادة والقاعدة ، يتيح تدفق المعلومات بالسرعة المناسبة .

برلمانات إعلامية

الجانب الأول من دور الإعلام الحالى ، هو أن يفهم الإعلاميون - بوضوح - طبيعة التحول الجذرى الذى يمر به المجتمع البشرى ، وواقع التغيرات المجتمعية التى يجيء بها مجتمع المعلومات ، وأساسيات التفكير السليم فى هذه المرحلة التى يتغير فيها كل شيء ، وضوابط التفكير فى حل مشاكل المجتمع ، والتى من بينها :

* استحالة حل المشاكل ، اعتمادًا على خبرة الماضى فقط .
* استحالة حل المشاكل جزئيًا ، كل على حدة .
* استحالة حل مشاكل أى شعب ، فى غياب الفهم المتكامل للتغيرات الجذرية التى يمر بها المجتمع البشرى .
* استحالة وضع رؤية مستقبلية على يد الصفوة فقط ، وضرورة مساهمة القواعد ، من خلال الحوار الحر .

والجانب الثقافى من دور الإعلام الحالى ، هو إعادة بناء الذات على أساس الفهم السابق ، لإحداث التوازن بين التوجه المستقبلى وبين باقى التوجهات الإعلامية الأخرى أو التقليدية .

على أن يتم هذا من خلال إفساح المجال للبرامج وزيارات حوارية مختلفة المستويات والتوجهات ، تتيح فرصة مشاركة المفكرين والمسئولين والقواعد فى

كل مكان ، وعلى مختلف المستويات . ثم الانتقال بعد ذلك إلى إنشاء برلمانات إعلامية متعددة ، تجمع بين المفكرين والمسئولين والقواعد ، وتهتم بإرادة الأقليات بنفس قدر اهتمامها بإرادة الأغلبية . بحيث تساهم هذه البرلمانات فى وضع إطار الرؤية المستقبلية للبلاد بشكل ديمقراطى .

وإلى أن يتحقق هذا كله ، وإلى أن تبدأ عمليات البناء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلاد ، وإلى أن يتأسس النظام الديمقراطى الذى يتفق مع حقائق مجتمع المعلومات . . إلى أن يتم هذا ، تقع على عاتق الإعلام مهمة إعلام صانع القرار ، أولاً بأول ، بحقيقة توجهات الجمهور ، وإرادات الأفراد المتغيرة فى القواعد ، أيًا كان مدى توافق أو اختلاف هذه التوجهات مع رؤية صناع القرار .

هذا واجب حيوى ، فى ظل تواضع الممارسات الديمقراطية التقليدية فى البلاد العربية ، وفى ظل غياب الدور التقليدى للأحزاب ، من حيث التعبير عن إرادة القواعد ، وإلى أن يتم تطبيق ديمقراطية المشاركة التى ستوفرالبديل لهذا الجهد الإعلامى الذى نتكلم عنه . هذا الواجب الحيوى للإعلام ، سيساعد فى أن تجيء قرارات الحكومات متوافقة مع إرادة القواعد ، ومن ثم تكون لهذه القرارات مصداقيتها مما يدفع الجمهور إلى أن يتحمس لها .

الفصل السابع

الاقتصاد فى مجتمع المعلومات

كان الطبيعى أن أبدأ بالاقتصاد عند طرح تصوراتى لمجالات النشاط البشرى فى مجتمع المعلومات ، باعتباره من العوامل الأكثر أهمية فى حياة الشعوب ، ولأنه يضرب بجذوره فى جميع المشاكل المعاصرة ، على امتداد العالم. إلا أننى آثرت أن أمهد لذلك بطرح التطبيقات فى مجالات التعليم والإدارة والممارسة الديمقراطية والإعلام ، وحتى يتأكد القارئ من أننا بصدد عملية إعادة بناء شاملة ، وليس مجرد تحسين أو تطوير أو تهجين ما كنا نأخذ به حتى الآن .

آثرت أن أرجئ الحديث عن اقتصاد المعلومات ، لأن ما سأقوله يختلف جذريًا عن كل ما نسمعه ونقرأه فى مجال الإصلاح الاقتصادى ، ولأن كل النظريات والتوجيهات الاقتصادية التى يعتمد عليها علماء ورجال الاقتصاد حاليًا ، والتى تأسست وتراكمت على مدى قرنين من الزمان ، هى عصر الصناعة . . كلها لم تعد صالحة اليوم للتطبيق ، لا فى الدول العربية ، ولا فى دول العالم الثالث ، ولا فى الدول الاشتراكية التى قررت التنازل عن التخطيط والتنفيذ الاقتصادى المركزى ، ولا حتى فى الدول الصناعية المتطورة الكبرى ، كالولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وألمانيا .

من هنا تأتى الصعوبة . .

فنحن قد تعودنا ـ عند إعادة النظر فى أمر ما ـ أن نتلمس السابقة فى دولة كبرى ناجحة ، أو حتى نستجيب لنصائح الإخصائيين من الدول المتقدمة . المشكلة هى أن ذلك الذى أطرحه لا توجد سابقة لتطبيقه ، ولا تفيد فيه خبرة الإخصائيين الاقتصاديين ، الذين كانت خبرتهم هى المرجع حتى نهاية ستينيات هذا القرن . لكن هذا لا يعنى أن هؤلاء العلماء الإخصائيين لايدركون أبعاد المحنة التى يعيشونها هذه الأيام ، كما لا يعنى أنهم لا يبحثون عن حل للمأزق الاقتصادى الذى يواجههم . واقع الأمر أن معظمهم مازال حتى الآن يتخبط فى معطيات الماضى ، محجمًا عن خوض مجاهيل المجتمع الزاحف ، باقتصاده المتميز تمامًا عما عرفوه واعتادوا عليه .

الوصفة السحرية

لقد أثارت حركة الاستقلال فى عديد من دول العالم الثالث عدة تساؤلات حيوية ، حول المسار الاقتصادى الذى يساعدها على التنمية واللحاق بركب الدول المتقدمة . ثم جاءت أحداث الكتلة الشرقية ، لتهدم أحد ركنى الاقتصاد التقليدى لعصر الصناعة ، وهو الذى يقوم على التخطيط والتنفيذ الاقتصادى المركزى . وأصبحنا ـ فى العالم الثالث ومع الدول الاشتراكية سابقًا ـ أمام خيار وحيد ، تدور تنويعاته حول محور واحد ، هوالاقتصاد الرأسمالى ، بما فيه من اقتصاد حر ، وسوق حرة ، وتغليب لنفوذ القطاع الخاص . لقد شاعت فى كتابات المفكرين الاقتصاديين العرب ـ والعالميين أيضًا ـ فكرة أن سمة العصر والعصور القادمة ، هى انهيار الاشتراكية وصعود الرأسمالية ، كما تطبقها المجتمعات الرأسمالية حاليًا ، وبعد ما أدخل عليها من بعض التعديلات التى تستوعب جانبًا من البعد الاجتماعى . وتصوروا أن الاقتصاد

الحر ، واقتصاد السوق والتحول إلى القطاع الخاص تكمن فيه الوصفة السحرية التى تحقق الشفاء والعلاج الناجح لجميع الأمراض ، التى تعانى منها مختلف المجتمعات ، فى أى مكان على الأرض .

لقد كتبت أكثر من مرة منبهًا إلى خطورة هذا التوجه ، قائلاً إن السنوات القادمة ستشهد انهيارًا للأسس التى قام عليها الاقتصاد الصناعى ، سواء كان اشتراكيًا أم رأسماليًا . ذلك لأن الرأسمالية والاشتراكية فى حقيقة أمرهما وجهان لعملة واحدة هى الصناعة ، وأنهما قاما واختلفا وتناقضا من أجل هدف واحد، هو التعامل مع واقع المجتمع الصناعى ، ووفقًا لمبادئه وعقائده الأساسية .

قلت إن تداعى الأسس والمبادئ والعقائد التى يقوم عليها المجتمع الصناعى ـ الأمر الذى ناقشناه بالتفصيل فيما سبق ـ مفسحة المجال للأسس والمبادئ والعقائد النابعة من مجتمع المعلومات ، يستوجب من كل مفكر اقتصادى عربى أن يساهم بأفكاره التى تقوم على حقائق المجتمع الجديد فى ابتداع تصورات ونظريات وسياسات اقتصادية جديدة ، يمكن أن تتعامل بكفاءة مع واقع ذلك المجتمع .

العصف الفكرى

وسط هذه الحيرة الشاملة ، التى يعيشها رجال الاقتصاد فى جميع أنحاء العالم بادرت مجموعة من المفكرين المستقبليين إلى تلمس طبيعة الاقتصاد الجديد الذى يفرضه مجتمع المعلومات . اكتفى البعض بالرصد للتعرف على مؤشرات التغيير فى الاقتصاد خلال عقد من الزمان ، كما فعل المفكر المستقبلى الأمريكى جون ناسبيت ، وسعى البعض إلى إلقاء نظرة أشمل للتعرف على

مـدى فشـل النظـريـات الاقتصـادية الـراهنـة ، واستنبـاط بعـض القـواعـد والاشتراطـات التـى تساعـد على الخروج مـن هـذه الأزمة ، كما فعـل المفكـر المستقبلى النمسـاوى الأصل الإنجليـزى الـدراسة ، الأمـريكـى الإقامـة بيتر دراكر. وتجشم البعـض المهمة الشاقة لـرسم إطار اقتصاد الغـد ، على أساس فهم طبيعة التحـولات التى يحملها مجتمع المعلومات إلى حيـاتنا ، كما هوالحال مع العالم الرياضى والمفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى .

من واقع ما سأطرحه ، سنرى أن باب الاجتهاد مازال مفتوحًا ، بل سيظل ـ بطبيعـة العصر ـ مفتـوحًا طـوال الوقـت . وهدفى مـن طرح هـذه الرؤى أن يتحمـس المفكرون والاقتصـاديون العـرب ، لاستشراف مستقبل الاقتصـاد فى بلادهـم ، وفى منطقتهم ، على أساس سليـم يتمشى مع حقـائق التغيير التى أطـرحهـا . إننـى أسعـى إلى مـا يطلقـون عليـه العصـف الفكـرى (بـريـن ستورمنـج) ، آملاً أن يكون لنا دور إيجابـى فى عالم الغد وألا نكتفى بـالانتظار حتى يمن علينـا علماء الدنيا بخلاصـة أفكارهم ، ونتائج تطبيقـاتهم . وفارق كبير بين أن نقيم اقتصادًا عـربيًا يتوافق مـع مجتمع المعلومات ، وينسجـم مع الظروف العربية التى ننطلق منها ، وبين أن ننتظر تبلور نظريات اقتصادية على يد الدول الكبرى يجرى فرضها على واقعنا فرضًا .

التوجهات العظمى

كما قلت ، سـأبدأ بنـوعية خـاصة فى تنـاول الموضوع الاقتصـادى ، أعنى بذلك ما أورده جون ناسبيت ، فى كتابه « التوجهات العظمى ٢٠٠٠ » وهو فى هذا الكتاب والكتاب الذى سبقه « التوجهات العظمى » ، يعتمد على عملية (تحليل المضمـون) . فهو يرصد كـل شىء ، الأخبار والأفكـار والأحداث فى

جميع مجالات الإعلام والنشر ، ويتابع استخلاصات استطلاع الرأى المختلفة ، ويغذى بهذا كله أجهزة الكمبيوتر ، ليعتمد آخر الأمر على عملية (تحليل المضمون) فى تبين المؤشرات الواقعية الأساسية للتغيير .

وهو فى كتابه الجديد يركز على مؤشرات التغيير خلال العقد الحالى ، الذى يصل بنا إلى بداية القرن الحادى والعشرين ، والتى ترسم مدى اقترابنا من مجتمع المعلومات .

وقد حرصت على تسجيل هذه الرؤية ، رغم اختلافى مع بعض جوانبها نتيجة للتناول قصير المدى نسبيًا ، لأنها تطرح تصورًا للاقتصاد العالمى الجديد، يفيد كأرضية لحديثنا التالى عن الرؤى الأكثر شمولاً ، والأبعد مدى ، والأعمق تناولاً .

يقول ناسبيت « لا يمكن فهم الاقتصاد العالمى الجديد ، إذا تصورناه مجرد تصاعد مستمر للتجارة بين ١٦٠ دولة . نحن ننتقل من التجارة بين الدول ، إلى اقتصاد موحد وسوق واحدة . وهذه هى المرحلة الطبيعية التالية فى التاريخ الاقتصادى للحضارة البشرية » .

فى البدء ، كانت القرية المكتفية ذاتيًا من الناحية الاقتصادية ، ثم كانت المدينة ثم الدولة . وقد أوصلنا هذا إلى تنوع من الاقتصاديات الكبرى للدول القومية ، التى كانت مكتفية اقتصاديًا إلى حد بعيد . وقد جرى تقسيم الواجبات الاقتصادية داخل كل دولة من هذه الدول على مدى السنين . أما الآن ، فنحن فى قلب عملية توزيع الواجبات الاقتصادية بين الدول ، والسعى فى اتجاه الاعتماد الاقتصادى المتبادل ، الذى يفرضه هذا التحول .

داخل هذا الاقتصاد العالمى ، غالبًا ما تعلوا الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات السياسية ، وينعكس هذا على دور حكام الدول ، وأجهزتها النيابية . فمع تصاعد أهمية العلاقات الاقتصادية ، غالبًا ما يكون قادة

النشاط الاقتصادى أكثر أهمية من الشخصيات السياسية فى الدولة . وهذا يعنى أنه فى « الاقتصاد العالمى الجديد تتناقص - يومًا بعد يوم - أهمية الرؤساء ورؤساء الوزارات والبرلمان » . سيتحول واجبهم إلى إعادة تنسيق البناء السياسى ، لتسهيل عالمية الاقتصاد .

ويرى ناسبيت أن هذا التحول لا يتم بطريقة عشوائية ، وأنه النتيجة الطبيعية لعدة عناصر تتبادل التأثير فيما بينها . وسنورد باختصار أهم العناصر التى ركز عليها فى كتابه هذا .

(١) حرية التجارة بين الدول

لكى يعمل الاقتصاد العالمى بكفاءة ، فى إطار سوق واحدة ، يجب أن تتحول جميع الدول إلى الاقتصاد الحر بالكامل . بالضبط كما يجرى حاليًا داخل الدولة الواحدة . فلا أحد يتساءل اليوم عن التوازن التجارى بين فرانكفورت ودوسلدورف ، أو بين طوكيو وأوزاكا ، أو بين دنفرودالاس . . على هذا الأساس سيأتى الوقت الذى نتوقف فيه عن ذكر التوازن التجارى بين أمريكا واليابان .

إن بعض هذا يتحقق الآن فعلاً ، كما هو الحال بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، وبين استراليا ونيوزيلندا ، وبين البرازيل والأرجنتين ، وكما سيصل إليه الحال بعد ما يتم الإعداد له فى أوروبا .

(٢) الاتصالات والاقتصاد

التزاوج الحالى بين الاتصالات والاقتصاد ، والذى يتيح لرجل الأعمال فى قرية قابعة فوق قمة جبال كولورادو أن يتصل بشريكه فى مكتبه بطوكيو ، وكأنهما يتحدثان عبر مائدة الاجتماعات ، متبادلين الحديث والوثائق . . هذا

التزاوج ، هو أكثر العوامل دفعًا لحركة الاقتصاد الحر العالمى .

لقد بدأ تشغيل كابل الألياف الزجاجية عبر الباسيفيكى فى عام ١٩٨٩ ، وهو يربط بين الولايات المتحدة واليابان . هذا بالإضافة إلى ما تم من اتصال أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا واستراليا بكابلات الألياف الزجاجية . وما أن ينتهى عام ١٩٩٢ حتى يمتد فى أنحاء العالم ما يزيد عن ١٦ مليون ميل من كابلات الألياف الزجاجية .

إن القفزة التكنولوجية التى يحققها هذا تبدو مدهشة للغاية . فالكابل الواحد من هذه الألياف البصرية يمكن أن يحمل فى وقت واحد ٨٠٠٠ مكالمة . الاتصالات المتطورة مع الكمبيوتر ، سيظلان قوة دفع كبرى للتغيرات فى العالم ، تمامًا كما كانت المصانع فى زمن الصناعة .

(٣) لا حدود للنمو

الانتعاش العالمى الذى سنشهده فى التسعينيات سيتجاوز حدود النمو التى عرفناها فى الماضى . الثابت أنه لن تكون هناك حدود للنمو . ستكون لدينا وفرة من المنتجات الزراعية والمواد الخام وزيت البترول . والسر فى هذا ، هو أننا سنكون أقل احتياجًا إلى المواد الخام ، نتيجة لتحولنا عن الإنتاج المعتمد على المواد الخام بشدة ، والذى التزمنا به خلال العقود الأخيرة .

مثال ذلك ، الاستعاضة الواسعة عن الصلب بالبلاستيك ، والاتجاه المتزايد إلى تصغير حجم المنتج ، مما يقلل الطلب على المواد الخام . لقد وصلت أسعار المواد الخام فى السنوات الأخيرة إلى أقل معدل لها فى التاريخ ، إذا ما قيست على قيمة البضائع المصنّعة والخدمات . ومن المتوقع أن يتواصل هذا الاتجاه .

وكابلات الألياف الزجاجية هى خير نموذج لتضاؤل دور الخامات ، ذلك لأن ٧٠ رطلاً من كابلات الألياف البصرية يمكن أن تنقل نفس الرسائل التى ينقلها طن من الكابلات النحاسية ، هـذا بالإضافة إلى أن إنتاج هذه الأرطال السبعين من الألياف البصرية يحتاج إلى خمسة فى المائة مـن الطاقة التى تحتاجها لإنتاج طن الكابلات النحاسية .

(٤) لا أزمة فى الطاقة

فى التسعينيات ، لـن تنشأ أزمة طاقـة تحد من الانتعاش العالمى ، فـالعالم يستخدم الآن طـاقة أقل بينما ينتـج أكثر . على مـدى ٢٠٠ سنة ، من بـداية تاريخ الـولايات المتحدة ، كانت تستهلك طـاقة أكثر كل سنة بـالنسبة للسنة التـى قبلها . لكـن منذ عـام ١٩٧٩ ، بدأت تستهلـك طـاقة أقـل كل سنـة بالنسبة للتى سبقتها ، وهذا مؤشر مطّرد جديد . أضف إلى هذا أن العالم ينتج المزيـد مـن البترول . فعلى مـدى السنـوات العشر السـابقـة على عـام ١٩٨٨ أصبحت العديد من المناطق منتجة للبترول بشكل ملموس ، مثل الهند ومصر والبرازيل وكولمبيا وسوريا وعمان والصين وبحـر الشمال وألاسكا . وصل تقدير احتياطـى البترول العالمى عام ١٩٧٩ إلى ٦١١ بليـون برميل ، أمـا الآن فيصل التقدير إلى ٨٨٧ بليونًا ، مع تزايده عامًا بعد عام .

ويؤكد ضعف احتمال نشوء أزمة فى الطاقة ، انخفاض الاعتماد على البترول نتيجة لاستخـدام الطاقة النوويـة . فمن المعروف أن أكثر مـن ٣٥ فى المائة من كهرباء دول منظمة التعـاون الاقتصادى والتنمية يستمد من الطاقـة النووية . وهذا فى حد ذاته يعـادل ٦ ملايين برميل بترول يوميًا . أضـف إلى ذلك التقدم الذى تحرزه الطاقة (الضـوء ـ الكهربية) ، التى تحول الطاقـة الشمسية مباشرة إلى كهرباء .

(٥) ثورة الإصلاح الضريبي

مما يساعد على انتعاش الاقتصاد العالمى فى التسعينيات ، ما تطلق عليه جريدة فايننشيال تايمز اللندنية تعبير « ثورة الإصلاح الضريبى » . فالدول ـ بدافع من حاجتها إلى المنافسة فى الاقتصاد العالمى ـ تقوم واحدة بعد أخرى بخفض ملموس جدًا فى الضرائب على دخول الأفراد . فى الولايات المتحدة كانت الحكومة تأخذ ٧٥٪ من دخل المواطنين عام ١٩٨١ ، بينما وصل الحد الأقصى لهذا ٢٨٪ عام ١٩٨٩ . وفى انجلترا ، من ٩٨٪ خلال السبعينيات إلى ٤٠٪ خلال عهد تاتشر . والشيء نفسه يحدث فى أستراليا والسويد وغيرهما .

(٦) تصغير حجم المنتج

من عوامل إشاعة الاقتصاد العالمى ، تصغير حجم المنتج ـ لأنه يسهل التجارة ـ منذ ٥٠ سنة كان حجم الراديو كبيرًا ، واليوم يمكن إدخاله فى الجيب . حتى مواد البناء أصبحت أصغر حجمًا وأخف وزنًا ، وأكثر كفاءة . ونحن نرتدى نسيجًا أكثر تدفئة وأخف وزنًا . كما أن أجهزة الكمبيوتر أخذت فى تقليص أحجامها . وفى أسواق المال العالمية ، تحل النبضات الألكترونية محل الأوراق .

(٧) التضخم وسعر الفائدة

التنافس العالمى بالنسبة للأسعار والجودة ، سيقود إلى احتواء التضخم ، وهذه ظاهرة اقتصادية جديدة . وأسعار الفائدة هى الأخرى ستتأثر إيجابيًا

نتيجة لوجود وفرة من رءوس الأموال فى عالم اليوم ، ولنمو التنافس العالمى فى إقراض الأموال ، ومن ثم تنافس عالمى فى سعر الإقراض .

(٨) تصاعد الاستهلاك الآسيوى

من الناحية الاقتصادية ، تمر الدول الآسيوية بحالة تفجر ، خالقة المزيد من المنافسة لأوروبا وأمريكا الشمالية ، وخالقة فى الوقت نفسه المزيد من الزبائن للجميع . وإذا كانت اليابان قد تحركت من اقتصاد التصدير إلى اقتصاد استهلاكى التوجه ، فمن المتوقّع أن تتبع الدول الآسيوية الأخرى الخط نفسه خلال التسعينيات . وهذا يعنى فرصًا هائلة للمنتجين فى أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا .

(٩) الديمقراطية والمشروعات الخاصة

التحول العالمى من الأنظمة الشمولية إلى الديمقراطية ، يرسى الخلفية السياسية للنمو الاقتصادى . وهذا التحول نلمسه فى كل مكان ، فى الدول الاشتراكية وفى دول العالم الثالث . والديمقراطية هى أكثر السياقات مواتاة لإنعاش المشروعات الاقتصادية الفردية ، والتى تعتبر أكثر القوى أهمية فى النمو الاقتصادى .

* * *

ويضيف ناسبيت إلى هذا ، أن زحف السلام على العالم يوحى بتحول معنى الأمن القومى إلى المنافسة الاقتصادية فى السوق العالمية . كما يرى أن مشكلة الانفجار السكانى أصبحت محكومة إلى حد ما ، فيما عدا أفريقيا . ويعطى أمثلة لانخفاض معدل الخصوبة إلى النصف فى البرازيل .

هذا هو ما يقوله جون ناسبيت . وكما قلت ، لا أعتبر هذا المأخذ مفيدًا فى تكوين صورة متكاملة عن اقتصاد الغد ، لكنه يصلح كأرضية لتفهم معالم التغيير ، رغم طرحها متجاورة ، ودون توضيح العلاقات المتبادلة بينها ، ودون تعليل لحتمية حدوثها .

الاقتصاد عابر الدول

بعد استعراضنا لجهد جون ناسبيت فى تصور مؤشرات التجول فى الاقتصاد العالمى نتحول إلى رؤية أكثر عمقًا ، يقدمها بيتر دراكر أستاذ الاقتصاديات والفلسفة وصاحب المؤلفات الاقتصادية الهامة . والذى عمل لأكثر من عشرين سنة كأستاذ للإدارة مما استحق عليه لقب « رائد الإدارة الحديثة » . وهو فى كتابه الأخير « الحقائق الجديدة » يضع خبرته فى كل هذه الممارسات ، عند تحليله لأعماق مظاهر التغير التى يمر بها العالم حاليًا .

يقول دراكر : « لا توجد أية نظرية اقتصادية تستطيع تفسير الأحداث الاقتصادية الرئيسية التى مرت بالعالم منذ عام ١٩٧٥ . وغنى عن البيان أنه لم يكن بمقدور أية نظرية منها أن تتنبأ بما حدث منذ ذلك الوقت . الواقع الجديد يتجاوز النظريات الاقتصادية القائمة . النموذج الاقتصادى الذى نحتاجه حاليًا يجب أن ينظر إلى الاقتصاد باعتباره عدة أشياء غير مسبوقة فى حساباتنا » .

وهو يرى أن نظرتنا المعاصرة للاقتصاد يجب أن تدخل فى اعتبارها عدة أشياء « حياة الكائن الحى على الأرض » ، و « البيئة » ، و « الوضع النسبى للأشياء فى الإطار العام » ، وأيضًا باعتبار الاقتصاد مكونًا من عدة دوائر متبادلة التأثير : دائرة الاقتصاد شديد الصغر (مايكرو) الخاص بالأفراد

والمشروعات الخاصة الصغيرة ، ودائرة الاقتصاد الكبير (ماكرو) ، وبصفة خاصة الاقتصاد عابر الدول ، بالإضافة إلى دوائر اقتصاد الدول والاقتصاد العالمى .

ويقول : إن الجميع يتكلمون عن « الاقتصاد العالمى » باعتباره واقعًا جديدًا . . إلا أن ما يجرى يختلف تمامًا عما يعنيه معظم الناس ، من رجال أعمال واقتصاد وسياسة ، بالنسبة لهذا الإصطلاح .

ويربط دراكر بين الاقتصاد عابر الدول ، وكيان مستجد آخر عابر للدول ، هو العلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها .

تعظيم الأسواق

ومنذ النصف الأول من السبعينيات ، فى أعقاب موقف الأوبك ، وبعد تعويم نيكسون للدولار ، تغير الاقتصاد العالمى من شكله القديم ، كاقتصاد بين الدول ، إلى اقتصاد عابر للدول ، خارج عن ولاية هذه الدول ، ومتحكم فيها . ويرى دراكر أن من بين خواص الاقتصاد عابر الدول أنه يتشكل من المتدفقات النقدية ، أكثر من تشكله نتيجة لتجارة البضائع والخدمات . هذه التدفقات النقدية لها آلياتها الخاصة . والملاحظ أن السياسات النقدية والمالية للحكومات القومية ذات السيادة قد أصبحت ، منذ ذلك الوقت ، تستجيب لأحداث المال وأسواق رأس المال التى يخلقها الاقتصاد عابر الدول ، أكثر مما تسعى إلى لعب دور نشيط فى تشكيلها والتحكم فيها .

ومن بين خصائص الاقتصاد عابر الدول ، أن عناصر الإنتاج فى الاقتصاد التقليدى ـ من أرض وعمالة ـ تصبح بشكل متزايد ذات دور ثانوى فيه . وأيضًا ، أصبح المال هو الآخر عابرًا للدول ، فلم يعد كما كان من عوامل

الإنتاج التى يمكن أن توفر لدولة ما ميزة تنافسية فى السوق العالمية . كذلك ، لم تعد أسعار تبادل العملات الأجنبية مؤثرة إلاّ على المدى القريب . وأصبح من الواضح أن الوضع التنافسى يجب أن يقوم على أساس الإدارة .

وفى الاقتصاد عابر الدول ، لا يكون الهدف هو (تعظيم الأرباح) ، ولكنه يصبح (تعظيم الأسواق) . وبهذا من المتوقع أن تصبح التجارة ـ يومًا بعد يوم ـ تابعًا للاستثمارات . بل لقد أصبحت التجارة ـ فى واقع الأمر ـ وظيفة من وظائف الاستثمار .

تبادل المصالح

ويقول دراكر : إن النظريات الاقتصادية التى بين أيدينا حاليًا مازالت تفترض أن الدول القومية ذات السيادة هى الوحدة الوحيدة ، أو على الأقل الوحدة الأكثر تأثيرًا ، وأنها القوة الوحيدة القادرة على تبنى السياسات الاقتصادية الفعالة .

ولكن ، إذا تأملنا طبيعة الاقتصاد عابر الدول ، اكتشفنا أن هذه الوحدة هى واحدة ضمن وحدات أربع ، ترتبط ببعضها البعض ، لكن لا تتحكم أى منها فى الثلاث الأخرى . الدول القومية هى إحدى هذه الوحدات ، فالدول ـ وخاصة الكبرى ـ المتطورة غير الشيوعية ، يكون لها تأثيرها ، إلا أن سلطتها فى اتخاذ القرارات تتحول بشكل متزايد إلى الوحدة الثانية ، وهى المناطق الإقليمية ، مثل المجتمع الاقتصادى الأوروبى ، أو الخاص بإقليم أمريكا الشمالية ، وربما ـ فى وقت قريب ـ إقليم الشرق الأقصى الذى يتشكل حول اليابان . وهناك وحدة ثالثة ، تتسم بالأصالة وبأنها تكاد أن تكون ذات سيادة ، هى الاقتصاد العالمى للنقود والائتمان والتدفقات الاستثمارية ، وهى

تخضع فى تنظيمهـا للمعلومات التـى لم تعد تعرف الحدود الـدولية . وأخيرًا ، هناك وحـدة النشاطات عـابرة الدول ، وهـى ليست بالضرورة ذات ضخـامة اقتصادية ، والتى تنظر إلى العالم المتطور ــ غير الشيوعى ـ كسوق واحدة ، أو باعتباره « موقعًا » واحدًا ، سواء بالنسبة لإنتاج أو بيع البضائع والخدمات .

ويقول دراكر : إن السياسة الاقتصادية الجديـدة تصبح بشكل متزايد أكثر اعتمادًا على « تبادل المصـالح » بين الأقاليـم ، مسقطة من حسـابها شعارى : «التجارة الحّرة » و « الحماية الاقتصادية » .

وهو يختم رؤيتـه للاقتصاد عابر الـدول ، بالحديث عن رؤية عـابرة للدول حول حيـاة الكائن الحى على الأرض ، ويقول : إن البيئة لم تعـد تعرف الحدود الدولية ، بالضبط كما هو الحال مـع المال أو المعلومات . والاحتياجات البيئية الحاسمة ، مثل حماية الغلاف الجوى ـ على سبيل المثال ـ لا يمكن التصدى لها عن طريق جهد دولة أو عن طريـق قانونها الخاص . لقد أصبح الأمر يقتضى سياسات عامة عابرة للدول ، يتم فرضها بهيئات عابرة للدول أيضًا . ويقول : إن الاقتصاد العالمى عـابر الدول ، يفتقد المؤسسات اللازمـة له ، وعلى رأسها القانون عابر الدول .

التحكم فى « الطقس » الاقتصادى

يقول دراكر : إن الوصـول إلى نظرية اقتصادية جديدة تتـوافق مع المجتمع الجديد وتتفاعل معه ، يقتضى توليفًا وتـركيبًا للمعطيات الجديدة التى فرضت نفسها فى مجال الاقتصاد ، حتى يسهـل التعامل مع مهمة رسم إطـار النظرية الاقتصادية الجديدة . إذا لم ننجح فى هذا ، فسنجد أنفسنا أمام مجموعات من النظريات ، أو الصياغات التى تصف وتفسر هذه الظاهرة أو تلك ، وتسعى إلى حـل هـذه المشكلـة أو تلـك ، ولكـن ليس بـالشكـل الـذى يتيـح طـرح

الاقتصاديات كنظام مترابط . بل إن هذا الوضع لن يتيح لنا حتى الوصول إلى « سياسة اقتصادية »، بالمعنى الذى يعنيه هذا الاصطلاح حاليًا. أى أننا سنفقد الأساس الضرورى للحركة الحكومية ، فى إدارتها لدورة الأعمال الاقتصادية وللاشتراطات الاقتصادية .

السياسة الاقتصادية تقتضى أن يفهم الإنسان العادى - والسياسيون من بينهم - المضامين الأساسية للنظرية الاقتصادية . إلا أن الواقع الاقتصادى أكثر تركيبًا من هذا إلى حد بعيد . كما أن الرياضيات الحديثة التى تتعامل مع الظواهر المركبة تثير سؤالاً هامًا : هل من الممكن أن نصل إلى أية سياسة اقتصادية ؟ . . أو هل كتب على محاولة التحكم فى « الطقس » الاقتصادى المتغير ، كالتحكم فى الكساد أو التقلبات الدورية ، هل كتب الفشل على هذه المحاولة ؟ .

ظاهرة الفراشة

يقول عالم الاقتصاد الأمريكى جورج سيجلر ، الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٨٢ : إنه بعد أعوام من الأبحاث المضنية ، وجد أن القواعد والتنظيمات التى حاولت الحكومة عن طريقها ، على مدى الأعوام ، أن تتحكم وتدير وتنظم الاقتصاد ، لم ينجح أيًا منها . وهذه التنظيمات التى قامت بها الحكومة ، كانت إمّا أن تأتى غير مؤثرة ، أو قادت إلى عكس النتائج المرجوة .

لم يعط سيجلر تفسيرًا لهذا : إلا أن أكثر التفسيرات إقناعًا ، ذلك الذى ظهر بعد ذلك ، بالنسبة لما يطلق عليه اسم « ظاهرة الفراشة » . هذه الفكرة تقول إن الفراشة التى تخفق جناحيها فى غابات الأمازون الممطرة ، يمكن أن تتحكم فى حالة الطقس فى شيكاغو ، بعد هذا بعدة أسابيع أو شهور . وهذا

يتفق مع منطق النظريات الرياضية الحديثة التى تتعامل مع الظواهر المركبة . وهى تقول إن النظم المركّبة لا تسمح بالتنبؤ ، لأنها محكومة بعوامل تفتقد الدلالة الإحصائية . من هذا خرج علماء الاقتصاد بأنه فى ظل النظم المركبة يجوز أن نتنبأ بما يمكن أن نطلق عليه « المناخ العام » ، ويمكن الاعتماد على استقرار استخلاصاتنا بالنسبة له . إلا أنه من الصعب جدًا أن نتنبأ بـ «الطقس » ، لأنه غير مستقر بالمرة . ومن هنا كان الاعتماد على الظواهر قصيرة المدى غير نافع ، ولا ينفعنا فى التوصل إلى اكتشاف نظام ما ، ويتركنا مع الفوضى فى أغلب الأحيان .

ونتيجة لهذا ، يمكن القول بأن السياسيين الذين يحظون بمساندة قوية من الناخبين ، هم أولئك الذين يتحركون فى اتجاه ابتكار السياسات التى تخلق «المناخ » بعيدًا عن محاولة التحكم فى « الطقس » .

محددات الواقع الاقتصادى

ويدلل بيتر دراكر على هذا المنطق بقوله : « نحن نتكلم بشكل متزايد عن البنية الاقتصادية : عن الإنتاجية والمنافسة ، والتطور الإدارى النابع من الرؤية بعيدة المدى فى مقابل الرؤية قصيرة المدى ، وعن دور الأبحاث ومؤسساتها ، وعن العلاقة بين الأعمال الاقتصادية الحكومية . . إلى آخر ذلك . إلاّ أنه لا توجد لأى من هذه الاهتمامات مكانًا فى نظرياتنا الاقتصادية ، أو فى النماذج الاقتصادية التى يضعها علماء الاقتصاد . كما أن رياضيات النظرية الاقتصادية ، لا يمكنها أن تتصدى لأى من هذه العوامل . حتى الانتاجية تكون نوعية إلى حد بعيد ، بحيث تصعب معايرتها بشكل مسبق . . ومع ذلك ، فهذه هى محددات الواقع الاقتصادى » .

* * *

رؤية اقتصادية من اليابان

اختتم طرحى لرؤى المفكرين المستقبليين بالنسبة لطبيعة اقتصاد مجتمع المعلومات برؤية قادمة من اليابان . صاحب هذه الرؤية هو أستاذ الرياضيات والمفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياماجوشى . يقول ياما جوشى : إن أزمة البترول عام ١٩٧٣ أثارت قضية مستقبل الاقتصاد العالمى ، كما لم يحدث فى وقت سابق . وهو يشير إلى الرؤية التشاؤمية التى تبناها نادى روما عام ١٩٧٢ فى تقريره « حدود للنمو » إلا أن هذا لم يستمر طويلاً ، فقد ثبت للجميع أن المشاكل التى نواجهها ليست قاصرة على المجال الاقتصادى ، بل تتجاوز ذلك إلى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعالمية والبيئية .

فى البداية ، ظهرت مجموعة صغيرة من المفكرين ، انصب اهتمامها على دراسة العلاقات والتأثيرات المتبادلة عند التصدى لحل المشاكل ، وعند البحث عن مستقبل باق . حدث هذا بعد أن فشل العلماء التقليديين فى ذلك ، وعندما ظهر أن هذه المشاكل تتجاوز إمكانيات الأهداف الأكاديمية التقليدية . بدأت هذه المحاولات ، للبحث عن حلول للوضع القائم والمشاكل الشائعة ، على أيدى أفراد من خارج الإطار الأكاديمى ، مثل كالينباخ (٧٥ ـ ١٩٨١) ، وبول هاوكين (١٩٨٣) ، وهازيل هندرسون (٧٨ ــ ١٩٨١) ، وجون ناسبيت (٨٢ ــ ١٩٨٥) ، وجيرمى ريفكين (١٩٨١) ، وآلفين توفلر (١٩٨١) ، وآخرون . حاول هؤلاء أن ينظروا إلى المشاكل بطريقة جديدة ، غير تقليدية ، وقد أطلقوا على أنفسهم اسم المستقبليين ، ليتميزوا عن المفكرين التقليديين : الاشتراكيين والرأسماليين ، واليساريين الجدد والليبراليين والمحافظين ، ذلك لأن وجهات نظرهم تتجاوز هذا التصنيف وفقًا للمعايير التقليدية .

وإذا كانت الاستجابة لرؤى المستقبليين ضعيفة فى أوساط الأكاديميين ، ربما باعتبارها رؤى غير شرعية ، خارجة عن القوانين الأكاديمية ، وربما بحكم بكارتها وجدّتها . واقتحامها للمجهول . إلا أن جهود المستقبليين تدعمت بفضل جهود الأكاديميين فى مجال العلوم .

نقطة التحول

بدأت رؤى المستقبليين تجذب ـ بالتدريج ـ خيال بعض الأكاديميين المحترفين ، من أمثال فريتجوف كابرا ، عالم الطبيعة فى جامعة بركلى . وقد عبر عن هذا فى كتابه « نقطة التحول » الذى ظهر عام ١٩٨٢ . وهو فى جوهره تحول عن الديناميكا النيوتنية (نسبة إلى إسحق نيوتن) ، إلى علم الطبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكمية ، والديناميكا الحرارية ، أى هو تحول من النظرة الميكانيكية للطبيعة إلى النظرة الكلية الشاملة . من خلال توضيحات كابرا العظيمة ، أمكننا اكتشاف أن رؤى المستقبليين تنسجم كثيرًا مع التحول الذى تم فى الأنماط والنماذج العلمية ، وخاصة فى علم الطبيعة الجديد .

أضف إلى هذا أنه منذ حوالى أربعين سنة ، قدم كلود شانون (١٩٤٩) نظريته فى المعلومات . وقاد تطوير هذه النظرية بعد ذلك إلى إخراجها من النطاق الضيق لمعالجة المعلومات والاتصالات . لقد أعيد اكتشاف المعلومات كعنصر جديد لتفسير الكون بالإضافة إلى العنصرين السابقين : المادة والطاقة . ومع تراكم الأبحاث والأفكار ، بدأ النظر إلى المعلومات كعامل أساسى فى الفهم الشامل للظواهر البيولوجية والاجتماعية واللغوية .

لقد لعب هذا التحول فى أنماط ونماذج علم الطبيعة الجديد ، مع ارتباطه بنظرية المعلومات الموسعة فى العلوم الطبيعية ، وعلوم الكمبيوتر ، والعلوم

الاجتماعية ، لعب هذا كله دورًا كبيرًا فى طريقة تفهّم الناس لأنفسهم ، ولعلاقاتهم بالبيئة والطبيعة ، بشكل شامل .

لقد تبين الناس أن رؤى المستقبليين وثيقة الصلة بهذا التوجه العلمى الجديد . وبدون مساندة العلم ، وبدون التحول فى أنماطه ونماذجه ، كان من الممكن أن ينظر الناس إلى رؤى المستقبليين باعتبارها مجرد خيال علمى بلا جذور ، ومن ثم تضعف استجابتهم لها .

تخلف علم الاقتصاد

بعد هذه المقدمة ، ينتقل ياماجوشى إلى تحديد ثلاثة أنماط اقتصادية حكمت تصوراتنا فى المرحلة الأخيرة من عصر الصناعة . فيقول : « يبدو أن علم الاقتصاد ، على أهميته ، قد بقى متخلفًا كثيرًا عن التوجهات التى طرحناها » .

ويرى أن علم الاقتصاد يتوزع حاليًا بين ثلاثة نماذج : نموذج الكلاسيكية الجديدة وينسب إلى ليون فالراس ، وهو عالم اقتصادى قام بتطبيق نظام المعادلات الآنية للميكانيكا التقليدية على مجال الاقتصاد . ثم النموذج الكينزى ، نسبة إلى جون كينز ، الذى اشتهر بنظريته الثورية حول أسباب البطالة طويلة المدى . وأخيرًا النموذج الماركسى نسبة إلى كارل ماركس .

يزعم النموذج الفالراسى أن العمالة الكاملة كفيلة بتحقيق التوازن ، وبتلبية الموارد والاحتياجات فى جميع الأسواق . ويتحقق هذا فى اقتصاد السوق الرأسمالية ، مادامت الأسعار والأجور مرنة ، قابلة للتغير بلا قيود . ويمضى أتباع هذا النموذج إلى القول بأن التوازن الذى يتحقق بذلك يتضمن التخصيص الأمثل للموارد ، والتوزيع الأكفأ للدخول . ومن ثم ، فإن

مشاكل الاقتصاد الأساسية فى إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات ، التى يكون على كل مجتمع أن يحلها ، يمكن الوصول إلى حل لها عن طريق آليات التكيف الذاتى للأسواق الحرة . وأمّا عندما تظهر البطالة ويظهر الخلل ، فإن مرجع ذلك يكون إلى السياسات الخاطئة والقوانين غير الضرورية التى تصدرها الحكومة .

أتباع هذا النموذج يرون أن التنظيمات الحكومية ليست فى جوهرها أكثر من عائق أمام التوافق اللازم لاقتصاد السوق . . وعلى ذلك ، فالتجارة الحرة ستحقق التوافق للاقتصاد العالمى ، كما ستوفر العدالة فى توزيع الدخل العالمى . وباختصار ، تعتبر الرأسمالية الحرة ، هى النظام المثالى للوصول إلى المصلحة الذاتية الاقتصادية وإلى الحرية .

بين كينز وماركس

أما النموذج الكينزى ، فيرى أن الرأسمالية الحديثة قد فقدت آليات التكيف الذاتى فى الأسواق ، بسبب بطء التكيف بين الأسعار والأجور ، وبسبب الاحتكارات والاتحادات التجارية ، والتنظيمات التجارية . ومن هنا ، وجب قيام الحكومة بوضع سياسات وضوابط مالية ونقدية ، سعيًا وراء العمالة الكاملة ، ويتحقق التوازن فى السوق ، ومن ثم فالتوازن الاقتصادى العالمى ، والتوزيع العادل للدخول ، يجب أن يتحققا من خلال السياسات والضوابط التى تتكفل بها منظمات عالمية ، مثل الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ومن خلال السياسات الحكومية ، مثل سياسة الحماية الاقتصادية ، والتعرفة الأفضل ، والحصص .

أما النموذج الماركسى ، فيقول : إن الرأسمالية ـ من حيث المبدأ ـ مقدر لها

الفشـل ، نتيجـة لصراع الطبقـات ، وسـوء توزيـع الـدخـل بين الـرأسماليين والعمال. كما يقول الماركسيون إنه حتى إذا تحققت نظـرية فالراس ، وقادت إلى العمالة الكاملة فسيظل العمال واقعين فى الاستغلال ، بالنظر إلى قيمةعملهم ، مادامت الأرباح إيجابية . وتنبأ ماركـس بأن النظام العالمى فى ظل الرأسمالية ، تصبـح فيه الـدول الأقـل نمـوًا معتمدة فى اقتصـادهـا على الـدول الرأسماليـة المتطورة، فتعانى من الفقر المدقع .

على أساس هـذه النماذج الثلاثة ، قـامت ثـلاث مؤسسات اقتصـادية ، وكـان على أى شعـب أن يختـار بينهـا . إلا أن رؤية آلفين تـوفلـر للـرأسماليـة والاشتراكيـة كوجهين لعملـة واحـدة ، هى مجتمـع الصناعـة ، كـانت فتحـًا فكريًا، يتيح التفكير فى طريقة للخروج من مأزق النماذج الثلاثة السابقة .

نفس الصراعات القديمة

سـأل الاقتصـاديـون المستقبليـون أنفسهم : هـل هـو مقـدر على مجتمـع المستقبل أو مجتمع المعلومات الذى يتصـوره المستقبلون ، أن يختار من بين هذه المؤسسات الاقتصـادية الثلاث ، التى صـورها الاقتصاديون التقليـديون؟ . . وإذا كان الأمـر كذلـك ، ألا يعنى هذا أن المجتمـع القادم الـذى يعتمد على المعلومـات والتكنولـوجيا المتطـورة ، سيكون واقعـًا فى نفس الصراعـات التى عرفها عصر الصناعة ، والخاصـة بالصراع بين الرأسمالية والاشتراكية ، أى بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، ومن ثـم يجرى استغلال تكنولوجيا المعلومات فى الصراعات السيـاسية ؟ . . وإذا كـان الأمر غير ذلـك فما هى المؤسسـات السياسية والاقتصادية الجديدة التى تنبع من مجتمع المعلومات ؟ .

تصـدى ياما جـوشى لـلإجـابـة عن هـذه التسـاؤلات ، مستوحيًا رؤى المستقبليين من ناحية ، والتحول فى نموذج العلوم الطبيعية من ناحية أخرى .

عمليات الانفصال الأربع

يبدأ المفكر اليابانى ياما جوشى فى تصور المؤسسات السياسية والاقتصادية الجديـدة التـى تنبع مـن مجتمـع المعلـومـات ، بـالبحث عـن جـذور النماذج الاقتصادية الأساسية الثلاثة التى عرفها عصر الصناعة . . فيقول إنها اختلفت عن بعضها البعض فى تفسير عمل الأسـواق ، أسواق العمالة والبضائع ورأس المال . . وهو يرى أن سوق العمل كان وليد الانفصال بين العاملين وأصحاب العمـل . أمـا سـوق البضـائع فقـد كـان وليـد الانفصـال بين المستهلكين والمنتجين . وقد قاد الانفصال بين المدخرين والمستثمرين إلى قيام سوق المال . لم تكن عمليات الانفصال هذه واضحـة فى المجتمع الزراعى ، ولم تتجسد إلا مع زحـف عصرالصناعـة . وهذا يتفق تمامًا مع التصور الـذى وضعه تـوفلر للتغيرات التى طرأت فى مرحلة التحول من الـزراعة إلى الصناعة ، فهو القائل بأن الثورة الصناعية قامت بتفتيت كل ما كان قائمًا فى الحياة الزراعية ، وأقامت تخصصات مختلفة لكل كيـان من الكيانات المتفتتة ، ثم خلقـت طبقة جديدة من الإخصائيين ، الـذين يسعون إلى تحقيق التكامـل بين هذه التخصصات ، وهو يطـرح بالتفصيل ـ فى كتـابه الموجة الثـالثة ـ دقائق عمليـات الفصل بين الكيانات السابقة .

يقول ياماجـوشى : إن سوق العمل بمؤسساته بدأ ظهـوره فى القرن الثامن عشر ، وفى نهاية القرن التاسع عشر ظهـرت أسواق المال فى الدول الرأسمالية .

لكنه يشير ـ فى نفس الوقت ـ إلى عملية انفصال أخرى ، لابد أن ندخلها فى اعتبارنا ، وهى انفصال الإنسان عن الطبيعة .

لقد كانت الثورة الصناعية عبارة عن عملية عزل للإنسان عن بيئته ، وعن الطبيعة ذاتها . كما أنها حضت على استعباد واستغلال الطبيعة لحساب انفراد الإنسان باستخدامها . فبدأ الإنسان ـ بالتدريج ـ يحيط نفسه بالمنتجات الصناعية ، ناسياً بيئته التى تدعم حياته فوق الأرض .

بهذا ، يمكننا القول أن حضارتنا المعاصرة تتميز بأربعة أنواع من الانفصال :

* بين العمال وأصحاب العمل .

* بين المستهلكين والمنتجين .

* بين المدخرين والمستثمرين .

* بين الإنسان والطبيعة .

ويقول ياما جوشى متسائلاً « والآن . . هل حان الوقت الذى نسأل فيه أنفسنا سؤالاً أكثر أهمية : لماذا قامت هذه الأنواع الأربعة من الانفصال فى حضارتنا المعاصرة ؟ ولماذا بقيت سائدة ؟ » .

التكنولوجيا الميكاترونية

يجيب المفكر المستقبلى اليابانى كاورو ياما جوشى على التساؤل الذى طرحه قائلاً : إن ذلك يتصل اتصالاً عميقًا وقويًا بالتكنولوجيا الميكانيكية التى قام عليها عصرالصناعة . وهو يطرح هذا كتمهيد لتوضيح نتائج التحول من

التكنولـوجيا الميكـانيكية التـى سادت بـالمجتمع الصنـاعى ، إلى تكنـولوجيـا جديدة ، هى التكنولوجيا الميكاتـرونية (أى الميكانيكية ـ الالكترونية) ، التى تفـرض تصـورًا لـلاقتصـاد فى مجتمع المعلـومـات ، يختلـف عـن التصـورات التقليديـة ، التى عرفها مجتمع الصناعة ، والتى استعـرضها ياما جـوشى فيما سبق .

إنتاج المجتمع الصناعى كان ينحصر فى البضائع والخدمات .

وكانت البضـائع هى محور الإنتاج منذ قيام الثورة الصنـاعية . والبضائع ـ بطبيعتها ـ يجرى إنتاجها على نطاق واسع وبشكل نمطى ، ويتم استهلاكها أو الاعتماد عليهـا فى إنتاج بضـائع جديـدة ، بشكـل انفرادى ، أى بـأن يقتصر استخـدامهـا على الفرد المستهلـك ، دون الآخـريـن . هذه الخاصيـة مكنـت المنتجين من الانفصال عن المستهلكين .

أضف إلى هذا ، أن مواصلة السعى لتحقيق أكبر كفاءة للإنتاج على نطاق واسـع ، تطلـب تنظيـم المنتجين فى جماعتين مختلفتين : العمال ، والمديـريـن (الذين يمكن أن يكونوا فى نفس الـوقت المالكين لوسائل الإنتاج ، كرأسماليين أو كدولـة) . هذا الفصل بين العـاملين والمديرين ، يضرب عميقـًا فى جذور طبيعة إنتـاج البضائع . . . ونتيجة لهذا ، تـأسست أسواق البضـائع وأسواق العمالة . ومع تطـور وتوسع اقتصاديات السـوق تم الفصل بين الذيـن يديرون والـذيـن يملكـون . وقـاد هـذا بـدوره إلى ظهـور انفصـال بين المستثمـريـن والمدخرين .

الملكية الخاصة كأساس قانونى

مـن المعـروف أن تبـادل البضـائع هـو فى جـوهـره تبـادل حـق التفـرد بالاستخدام ، أى تبـادل الملكية . ومن ثم ، كان من الضرورى أن يـرتبط هذا

برؤيـة شرعية للملكيـة الخاصة مـن أجل ضمان وتـأكيد عمليـة التبادل . ولما كانـت طبيعة الانفراد بـاستخدام البضائع غير كـافية لتأكيـد التبادل ، إذ أن أحدًا لا يعرف ما إذا كان المستخدم المنفـرد للبضائع هو مالكها أم لا ؟ . كان من الضرورى أن تنشأ الملكيـة الخاصة كأساس قـانونى للحضارة الصنـاعية ، لتأمين إنتاج البضائع وتبادلها فى السوق .

وقد جاء ذلك متفقًا بشدة مع الاستخلاص النيوتنى (نسبة لإسحق نيوتن) فيما يتصل بالزمـن المطلق ، والمكان المطلق . فالزمـان والمكان المطلقين يمكن تقسيمهما إلى أجزاء مستقلة ، وقد ترتب على هـذا أن أصبحا موضوعًا للملكية الخاصـة . مـن هـذا ، يمكننـا القـول بـأن الحضـارة الحاليـة ، التـى تتميـز بالتكنولـوجيا الميكانيكية والملكيـة الخاصة ، هى نتاج علـم الطبيعة التقليدى النيوتنى .

لقـد كانـت عمليات الانفصـال الأربـع ـ التـى تحدثنـا عنها ــ من المعـالم الأساسية للحضـارة الصناعية المعاصرة ، ونتيجة لعمليـات الانفصال هذه ، انتعش اقتصاد الأسواق الرأسمالية ، وأيضًا اقتصاد الأسواق الاشتراكية ، وأفرزا توجهاتهما القـائدة الحاكمة ، على شكل النماذج الاقتصادية الثلاثـة التى أشرنا إليها : النموذج الفالراسى ، والنموذج الكينزى ، والنموذج الماركسى .

مرحلة التحول التكنولوجية

التكنولوجيـا الميكـانيكية ، التى سـادت الحضارة الصناعية ، تمر اليـوم مرحلة تحول حاسمـة . وهى تصبـح ـ يـومًا بعـد يوم ــ تكنولـوجيا ميكـاترونيـة (أى ميكانيكية ـ ألكترونية) ، تزدهر بها الحضارة القادمة ، أو حضارة المعلومات .

لكـى نفهم خصـائص التكنولـوجيا الميكـاترونية ، فى مقـابل خصـائص التكنـولوجيـا الميكانيكيـة ، نقول إن التكنـولـوجيا الجديـدة يحل فيها الإنتـاج

حسب الطلـب ، وإعادة تـدوير المصنوعـات ، والمعرفـة ، محل الإنتاج على نطاق واسع ومـا يترتب عليه من تلـويث للبيئة واستنزاف للمـوارد الطبيعية . كذلك تحل فيه المواد الخام مـع البيانات وأشكال الطاقة المتنـوعة والمعلومات، محل المواد الخام وأدوات الإنتـاج وطـاقة الحفـريـات والعمالـة . وبمزيـد مـن التحـديد ، نقـول إن المنتجات غير النمطيـة ، والتـى تتم بشكـل متنوع وفقـًا للطلب ، والتى تراعى إعادة استخدام المواد المصنعة سابقًا ، حفاظًا على المواد الأولية ، تتكون من بضائع وخدمات . كما أن الإنتاج وفقًا للطلب وبناء على رغبـات المستهلكين ، يستـوجـب مشاركـة المستهلكين فى عمليـات الإنتـاج للحصول على المعلومات التى تتصل باحتياجات وأمزجة وأذواق المستهلكين ، والتعرف على تصميماتهم المفضلة . أمـا فيما يتصل بالمعرفة ، فهى فى جـوهرها حالة تـراكمية للمعلومات . . هـذا النوع من الإنتاج لم تكـن له السيادة ، ولم يكن يحقق شيوعًا خلال الحضارة الصناعية .

وإذا انتقلنا إلى جـانب مـدخلات العمليـة الإنتاجيـة ، أو العناصر التـى تعتمد عليهـا ، نقول : إن المنتجات التـى تتم حسـب الطلب ووفقًا لـرغبات الجمهور المتنوّع التوجّهات ، والتـى تحرص على أن تعتمد فى إنتاجها على إعادة التصنيع ، أى إعادة استخدام الخامات المصنعـة سابقًا . . المنتجات التى لها هذه الطبيعة ، تتطلب الاعتماد على معالجة البيانات التى تتصل بالمواد الخام . وبهذا ، يمكننا القول إن البيانات الخام ، والمواد الخام تشكل جانبًا أساسيًا من مدخلات العملية الإنتاجية .

هـذا كلـه ، بالإضـافـة إلى أن العـالم يتحول فى نفـس الـوقـت من طـاقـة الحفريـات، أى الطاقـة التى تشكلت على مـدى ملايين السنيين ، مـن فحم وزيت بترول وغاز . . يتحول منها العالم إلى الاعتماد على مصادر متنوعة متباينة من الطاقـة الجديدة والمتجدّدة . . . ومرجع ذلـك إلى عاملين ، أولهما أن وقود

الحفريات ــ نتيجة لتناقصه ــ يتزايد سعره يوميًا بعد يوم ، وثانيهما أن الإنتاج عندما يصبح أكثر تنوعًا وأقل مركزية وأكثر محلية ، تبدأ المجتمعات فى الاعتماد على مصادر متنوعة للطاقة ، وفقًا لتوفرها المباشر فى المواقع المحلية للإنتاج . الملاحظة الهامة فى هذا الطرح ، هى أن أدوات الإنتاج لم تعد تلعب دورها الحيوى الذى كان لها فى عصر الصناعة ، وأنها آخذة فى الاختفاء التدريجى من قائمة مدخلات العملية الإنتاجية .

والسؤال الثانى هو : ما الذى يترتب على هذا كله؟ .

المشاركة .. والإدارة الذاتية ..

ما الذى يترتب على تحولنا من الصناعات الميكانيكية التى عرفها عصر الصناعة ، إلى الصناعات الميكاترونية (أى الميكانيكية الالكترونية) التى تتزايد شيوعًا فى عصر المعلومات ؟ يترتب على هذا ثلاثة أشياء :

أولاً : أن يصبح الإنتاج حسب الطلب ووفقًا له ، معتمدًا على المشاريع الإنتاجية الأصغر حجمًا ، المهيأة لسرعة الإبدال والإحلال ، نتيجة للتغيرات السريعة فى الأسس التكنولوجية . من هذا المنطلق يمكن أن نعامل أدوات الإنتاج كجانب من المواد الخام المتغيرة .

ثانيًا : لأن الإنسان الآلى المبرمج الكترونيًا (الروبوت) ، والذى هو متعدد الوظائف ، سيصبح أهم أدوات الإنتاج . لذلك ، فإن إعادة برمجة عمله ـ أى تغييرمعلوماته ـ تصبح من بين المدخلات الرئيسية . ومن هذا المنطلق يمكن أن تعامل أدوات الإنتاج كجانب من المعلومات .

ثالثًا : فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، الذى يعتمد على الإدارة الذاتية والمشاركة وهو ما سنتحدث عنه بالتفصيل فيمايلى ، تصبح ملكية

أدوات الإنتاج والتحكم فيها خلال العملية الإنتاجية غير ضرورية بالمرة. لأن الإنسان المنتج سيصبح سيد هذه الأدوات . ومن ثم ، لا يصبح مفروضًا على أى من العمال أن يتكيف مع هذه الأدوات ، كما كان ـ ومايزال ـ حادثًا فى عصر الصناعة .

العمال .. كمدخلات معلوماتية ! ..

لهذه الأسباب التكنولوجية والاجتماعية مجتمعة ، لن يعود لأدوات الإنتاج دورها القديم كعنصر أساسى من عناصر الإنتاج . ومن المحتمل أن يتحول صراع القوة الحالى مع مالكى أدوات الإنتاج ، إلى صراع مع مالكى المعلومات والذين يتحكمون فيها . كما يحتمل ظهور طبقة جديدة من حائزى المعلومات كطبقة جديدة مسيطرة . ولهذا ، فإن ملكية المعلومات والمعارف ستصبح مصدرًا جديرًا للقوة والثروة ، كما كانت ملكية أدوات الإنتاج ورأس المال فى الاقتصاد الرأسمالى الصناعى .

وأخيرًا . . ستصبح العمالة أحد العناصر المفتقدة فى مدخلات الإنتاج فى العصر القادم ، فلن يعود العمل البشرى مصدرًا للخدمات العقلية المضنية . مثل هذا النوع من العمل سيوكل إلى الإنسان الآلى ، الذى يستطيع أن يقوم بالأعمال الشاقة الجزئية المتكررة العضلية ، بشكل أدق من الإنسان ، دون تعب أو كلال أو سأم ، أوهبوط فى مستوى وقدرة الأداء ، وبشكل أكثر اقتصادًا فى نفس الوقت . فى هذه الحالة يتحول البشر إلى موردين للعمل العقلى ، ومن ثم يجرى التعامل مع العمل باعتباره أحد المدخلات المعلوماتية .

لن يصبح العمال ، فى ظل النظام الاقتصادى الجديد ، ملحقًا لأدوات الإنتاج بل يصبحون مالكين لوحدات الإنتاج ، وأيضًا أسياد أنفسهم ، لأول مرة فى التاريخ .

من الذى يتحكم ؟ ...

فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية ، ستصبح كفة إنتاج الخدمات والمعلومات أكثر رجوحًا من كفة إنتاج البضائع .

وبناء على ذلك ، فإن بحثنا فى طبيعة الخدمات والمعلومات يوفر لنا المؤشرات الضرورية لرسم صورة الحضارة الزاحفة ، بالضبط كما كان البحث فى طبيعة البضائع أداة لكشف المعالم الرئيسية للحضارة الصناعية .

تشترك الخدمات والمعلومات فى شىء واحد . الخدمات ليست سوى النتاج المباشر للعمل الخدمى البشرى بينما المعلومات هى النتاج المباشر للعمل العقلى البشرى ، ومعنى ذلك ، أنهما معًا من نتاج الطاقة البشرية المباشرة ومن ثم لن يكون بإمكان أحد أن يتحكم فى العملية الإنتاجية للطاقة البشرية المباشرة إلا أصحاب هذه الطاقة .

وتترتب على هذا حقيقة هامة . إذا كانت الخدمات والمعلومات هما الإنتاج السائد فى مجتمع المستقبل ، فإن بإمكاننا أن نستخلص أعلى كفاءة إنتاجية منهما ، بترك المنتجين يديرون بأنفسهم عمليات الإنتاج . فليس هناك ما يجبر هؤلاء العاملين على إنتاج الخدمات والمعلومات بكفاءة إلا دوافعهم الخاصة ، ومن ثم تصبح الإدارة الذاتية أكثر التنظيمات كفاءة للوحدات الإنتاجية فى الحضارة الزاحفة .

ومما يرجح شيوع مشروعات الخدمة التى تدار ذاتيًا ، أن الخدمات التى تنتجها المؤسسات الرأسمالية الكبيرة ، ستفقد القدرة على منافسة الخدمات التى تقدمها مؤسسات الإدارة الذاتية . السبب بسيط ، فعمال الخدمات فى المؤسسات الرأسمالية يعرفون أن جانبًا من ثمار عملهم يذهب إلى حملة الأسهم وأصحاب رأس المال كأرباح ، مما يفيد أنهم يخضعون لنوع من الاستغلال ،

ومن ثم يكـون فى مقدورهـم ألاّ يقدّمـوا من الجهد والعمل الخلاق إلا ممـا يبعد عنهم شبح الفصل من الخدمة . ومع تـزايد ثقل الخدمات فى المجتمع ، ومع تصـاعد أهميتهـا ، ستستـولى مؤسسـات الإدارة الـذاتيـة ـ بـالتـدريج ـ على المؤسسات الرأسمالية من خلال المنافسة فى السوق .

والحادث حـاليًا ، أن مـؤسسـات الإدارة الذاتيـة تكتسـح فى جميع أنحـاء العالم ، فى شكـل تعاونيـات عمالية وجمعيـات تعاونيـة ، وأعمال صغيرة ، من خلال القطاع الثالث ، غير الخاص وغير العام .

خصائص المعلومات

دعنا الآن نركز على خصـائص المعلومات ، من حيث تميزهـا عن البضائع والخدمات .

عملية إنتاج البضائع يمكن أن تنفصل عن عملية استهلاكها واستثمارها . وعليه فـالبضائع يمكن أن تخضع للمبـادلة ، والانفراد بحيـازتها ، كما تخضع للاستهلاك والتراكم . . وتراكم البضائع يصبـح بالتبعية مصدرًا أساسيًا للثروة بالنسبة لمالكـى البضائع . . هذه القابليـة للتراكم ، مع الملكية الخاصـة أرستا قواعد الاقتصاد الرأسمالى .

ومن ناحية أخرى ، نجد أن عمليـة إنتاج الخدمات فى ذاتها لا تنفصل عن عملية استهلاكها . فإنتاج الخدمـات يتم فى نفس وقت استهلاكها . ولهذا ، فالخدمـات يمكن الانفراد بـاستخدامهـا ، لكنها لا تتراكم . ومعنـى هذا أن الثروة تكمـن فقط فى أيدى منتجـى الخدمات ومستهلكيهـا . ومن ثم تتبـاين خصائص البضائع والخدمات ولكنهما يشتركـان فى أن إنتاجهما يمكن الانفراد باستخدامه .

وإذا انتقلنا إلى المعلومات ، نرى أنه من الممكن أن ينفصل إنتاجها عن استهلاكها . ومن ثم يمكن أن تخضع للملكية الخاصة ، كما أنه من الممكن أن تتراكم ، والمعلومات المتراكمة هى المعارف . ومن هنا يمكن أن تصبح المعرفة مصدرًا جديدًا للثروة . ومع ذلك ، فإن المعلومات والمعارف لا يمكن الانفراد باستخدامها عن طريق من يستهلكها أو يشتريها .

ولكى نفهم أكثر خصائص المعلومات ، وتميزها عن البضائع والخدمات ، نقول :

* بائع المعلومات يمكن أن يواصل استخدامها بعد بيعها . وهذا يعنى أن المعلومات يستحيل أن تنتقل نهائيًا من منتجها إلى شاريها ، لأنها تبقى بعد بيعها فى يد منتجها .
* من الممكن استنساخ المعلومات بشكل حر ، وبذلك يمكن أن يصبح الذى يشتريها هو مستهلكها ، ومنتج نسخها فى نفس الوقت . والتكلفة الهامشية للحصول على نسخ من المعلومات ، قريبة جدًا من تكلفة طبعها على الآلة الناسخة ، وهى تكلفة يمكن إهمالها .
* لهذا ، فالمعلومات ما إن يتم إنتاجها ، حتى يصبح من الممكن تقاسمها دون تكلفة إضافية . . كما أن تكلفة الوصول إلى المعلومات تتناقص باستمرار مع تزايد عدد الأفراد الذين يتشاركون فيها .
* الخاصية الرئيسية من خصائص المعلومات ، والتى تميزها عن البضائع والخدمات هى : المشاركة مع تناقص متوسط التكلفة .

بضائع وخدمات معلوماتية

خاصية المشاركة ، ستجعل من الصعب تناول المعلومات كسلعة ، مثل البضائع أو الخدمات ، فى اقتصاد السوق الرأسمالية ، لأنها تفتقد الخاصية

الأساسية للسلعة وهى القابلية للانفراد بالاستخدام .

بهذه الطريقة ، يمكن أن تقود خاصية المشاركة إلى هدم أساس نظام الاقتصاد الرأسمالى ، الذى يقوم على الملكية الخاصة ، والانفراد باستخدام السلعة . أضف إلى ذلك أن البضائع والخدمات التى كانت الإنتاج السائد للتكنولوجيا الميكانيكية ، ستصبح أيضًا وثيقة الصلة بالمعلومات ، فى عملية إنتاجها واستهلاكها ، فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية . . وهكذا تتحول البضائع والخدمات ، إلى بضائع معلوماتية ، وخدمات معلوماتية .

يقود هذا إلى أن تبدأ البضائع والخدمات المساهمة فى الخاصية الرئيسية للمعلومات ، ألا وهى المشاركة . وسيقود هذا إلى أن تصبح خاصية المشاركة شائعة فى الاقتصاد بأكمله .

* * *

بعد هذا التوضيح لخصائص البضائع والخدمات والمعلومات ، وبالتحديد للخصائص الجديدة للبضائع والخدمات ، فى ظل التكنولوجيا الميكاترونية . وبعد التأكيد على المشاركة والإدارة الذاتية كخاصيتين أساسيتين للحضارة الزاحفة ، يبقى أن نتعرف على صورة المؤسسات الاقتصادية التى تتشكّل مع التحول المتسارع فى العالم إلى مجتمع المعلومات .

بين « الحيازة » .. والملكية الخاصة

فى ظل الإدارة الذاتية والمشاركة ، ما هى المؤسسات أو المنشآت المناسبة قانونًا لهاتين الخاصيتين ، فى مكان مؤسسات الملكية الخاصة التى سادت المجتمع الصناعى ؟ .

يجب أن تتوافق المؤسسة المعلوماتية الجديدة مع النموذج الجديد فى العلوم

الطبيعية والذى هـو فى جوهره تحول من الـديناميكا النيوتنيـة ، إلى علم طبيعة جديد قائم على الميكانيكا الكميـة والديناميكا الحرارية . أى تحول فى النظر إلى الطبيعـة مـن النظرة الميكـانيكيـة إلى النظـرة الكلية . ويـرى المفكـر المستقبلى اليابانـى كاورو ياما جـوشى أن المنشآت أو المؤسسات الجديـدة يجب أن تقوم على مضمون « الحيازة » الذى يـواكب التكنولوجيا الميكاتـرونية الزاحفة . وكما قـامت الحضـارة الصنـاعيـة على مضمون الملكيـة الخاصـة فى مقـابل الملكيـة الجماعيـة ، سيقـوم مجتمع المعلـومـات على مضمـون الحيـازة فى مقابـل عـدم الحيازة. لكن ، بماذا تختلف الملكية الخاصة عن الحيازة ؟ .

الملكية الخاصـة تشير إلى الحق المطلق لـوضع اليـد على أملاك عبر الـزمان والمكان . مثـال ذلك أنـه بإمكـاننا أن نمتلـك شركة فى دولـة أجنبية ، حيـث لانعيش ، وأن نتحكم فيهـا حتى بعد وفاتنا ، مـن خلال ما نوصـى به . هذا هو ما نعنيه عندما نقول عبر الزمان والمكان .

وقد أتاحت الملكية الخاصة ـ بهذه الطـريقة ـ رسم خط حدود زائف ، بين الملكيـة الفرديـة وملكية الـدولة . ويقـول يامـاجوشـى : إن المثال التقليـدى لـذلك ، الحدود التـى قامـت فى العهد المبكـر لتيودور بـانجلترا . فأصحـاب الملكيات الخاصـة كان يسمـح لهم قانونيًا بأن يفعلـوا كل ما يـريدونـه داخل ممتلكاتهم . وقاد هذا إلى تخريب البيئة والتنـافر مع الطبيعة ، فى سبيل الأرباح الاقتصادية قصيرة النظر .

وفى الجانـــب الآخـــر ، تشير « الحيـــازة » إلى الحق الخاص بـــالتصرف فى الممتلكات فقط لأولئك الذين هم فى حـالة إدارة حقيقية لها ، ومن ثـم لأولئك الذين يشـاركون فيها . وبكلمات أخرى ، الحيـازة هى ملكية خاصـة محكومة بزمن ومكـان معينين . أى أنها تعنى الملكية الخاصة ، هنـا والآن فقط . وهى تقوم على العلاقة النسبية بين الممتلكات وأولئك الذين يديرونها فعلاً .

على سبيل المثال ، لا يمكن لحملة الأسهم أو أصحاب رأس المال أن يطالبوا بأرباح من الشركة التى يملكونها قانونيًا ، إلا إذا كانوا داخلين فعلاً، وبأنفسهم فى أنشطة الإدارة والإنتاج بالشركة . والمتوقع أنه فى ظل شيوع مبدأ «الحيازة» أن يتوقف البشر عن تخريب المكان الذى يعيشون فيه ، وأن يبدأ احترامهم للنظم الطبيعية فى الحياة .

المبادئ الثلاثة للحيازة

وحتى نكون أكثر تحديدًا ، نقول : إن المقتضيات المؤسسية للحيازة ، فى حالة الوحدات الإنتاجية ، يمكن أن تعتمد على المبادئ الثلاثة التالية :

المبدأ الأول : الحيازة الأتوماتيكية لوحدة الإنتاج فى زمن المشاركة . . وهذا يعنى أنه عندما ينضم العاملون المشاركون إلى المؤسسة الإنتاجية ، يصبحون بشكل آلى حائزين لهذه الوحدة الإنتاجية ، ويشاركون فى الإدارة الذاتية بشكل ديمقراطى . ومن ثم ، لا يمكن فصل أى عامل مشارك رغم إرادته .

المبدأ الثانى : انتهاء الحيازة أتوماتيكيًا بمجرد ترك العمل . فعندما يترك العامل المشارك وحدته الإنتاجية ، يفقد حيازته فيها ، كما يفقد صلاحية التحكم فى عملية الإدارة الذاتية من الخارج . وبداهة ، يتم فقدان الحيازة فى حالة الوفاة ، أى لا يحق للحائز أن يورث حيازته للآخرين إلا إذا كانوا بذاتهم ملتحقين بالمؤسسة .

المبدأ الثالث : حيازة الوحدات الإنتاجية كبيئة طبيعية وملاذ وموطن . فكل فرد فى الاقتصاد الجديد يحق له أن يخلق ـ أو يبحث بحرية ـ عن أنسب ملاذ أو بيئة طبيعية ، فى إطار الحيازة . لكنه من غير المسموح لأى فرد أن يكتسب منافعًا اقتصادية لمجرد الحيازة فى حد ذاتها . وبمعنى آخر ، بيع

الوحدات الإنتاجية فى ظل هذا المبدأ ، ليس أكثر من تغير فى شكل الحيازة ، دون دفع أى مال ، ومن ثم تصبح الوحدات الإنتاجية ـ كسلع مادية ـ بصفة دائمة ذاتية الإدارة ، تتراكم وتنمو أو تنهار وتتبدد ، على أيدى الحائزين الجدد . . وعلى هذا ، فليس من الممكن للعامل المشارك أن يحصل على منافع اقتصادية إلا من خلال الإنتاج ، وصافى التدفقات (أى بالاستهلاك واستثمار البضائع) ولكن ليس عن طريق تبادل ملكية الأسهم ، أو تبادل ملكية وحدات الإنتاج ذاتها .

إعادة توحيد ما انفصل

التكنولوجيا الميكاترونية ، والمنشآت القائمة على الحيازة ، فى الحضارة القادمة ستجتث بداهة أساس عمليات الانفصال الأربع فى الحضارة الصناعية ، وهى الانفصال بين العاملين وأصحاب العمل ، وبين المستهلكين والمنتجين ، وبين المدخرين والمستثمرين ، وأخيرًا انفصال الإنسان عن الطبيعة ، والتى تتصل جميعًا اتصالاً وثيقًا بالتكنولوجيا الميكانيكية .

ودعنا نرى الآن ، كيف سيتم التوحد ، فى مواجهة عمليات الانفصال الأربع :

أولاً : ستضرب وحدات الإنتاج القائمة على الإدارة الذاتية ، المؤسسات الرأسمالية والمخطَّطة ، من خلال المنافسة فى السوق ، وهذا يعنى بالتبعية إعادة توحيد العمال والإداريين وأصحاب رأس المال ، فى ظل الإدارة الذاتية .

ثانيًا : فى ظل هذا التنظيم ، سيصبح التمويل الذاتى وسيلة سائدة لرفع الموارد المالية ، ومن ثم فأولئك الذين يتخذون قرارات الاستثمار ، سيكونون

هم الذيـن يتخذون قرارات الادخار ، وهكـذا يعاد توحيد المستثمـرين والمدخرين .

ثالثًا : مع بدء مشـاركة المستهلكين فى العمليـة الإنتاجية للبضـائع ، المنتجة حسـب الطلـب ، ستتحقـق عمليـه إعـادة التـوحيـد بين المستهلكين والمنتجين . وقد يتأخـر هذا الجانب من التوحيد بشكـل نسبى ، كما قد يظل جزئيًا ، إلى حين أن يتحقق الاكتفاء الذاتى للمجتمعات .

رابعًا : من خلال عمليات التوحيد الثلاث السابقة ، وفى إطار منشأة الحيازة ، سيبدأ الناس فى اعتبار أنفسهم جـزءًا لا يتجزأ من الطبيعة . وسيسعون إلى العيـش فى وفاق معهـا . وسيسـاعد هـذا على تحقيـق التوحيـد بين الإنسان والطبيعة .

* * *

اقتصاد جديد لمجتمع المعلومات

فى ختام هـذا التحليل ، يدعونـا ياماجـوشى إلى تصور اقتصاد تنتهـى فيه عمليات الانفصـال الأربع ، وتختفى فيـه كل الطبقـات العاملة والـرأسمالية ، ويبـدو فيه كـل أفـراد المجتمع ، بـل وأبنـاء العـالم ، فى « حيازة » ممتلكـاتهم ووحداتهم الإنتاجية ويتشاركون فى هذا كله مع الآخرين .

ونتيجـة لهذا ، مـن المتـوقـع أن يختفـى سـوق العمالـة بـاعتبـاره سـوقـًا للاستغلال . . كذلك سيختفى معـه مضمون الأجور والإنتاج . كما أن دعوى مـاركس بعـدم عـدالة استغـلال العمال على أيـدى أصحاب رأس المال ، لـن يصبح لها أى معنى بعد ذلك .

سيبدأ ــ بعدهـا ـ كـل أعضاء المجتمـع ، والعالم فى تطبيـق الإدارة الذاتيـة داخل الـوحدات الإنتـاجية ، وفى اتخاذ قراراتهم بـالنسبة لـلادخار والاستثمار والاستهلاك ، بطـرق تعاونية ديمقراطيـة . وسيشيع انتشار من يطلـق عليهم ياماجوشـى تعبير « العمال المستهلكون والتعـاونيون فى عملهـم » . سيمارس هؤلاء الإدارة الذاتية لأمـوالهم ، أى يدخروا ليستثمروا ، مما ينهى مـا عرفناه من أسواق رأس المال النقدى ، التى شاعـت فى الاقتصاد الرأسمالى . ولا يبقى لنا سوى الأسواق المالية للمقـرضين والمقترضين ، التى تعتمد على المال الداخلى . وإن كان من المرجح أن تبقى الأسواق السلعية ، ولكن بشكل جزئى .

هـذا النوع مـن الاقتصـاد يمكن أن يعمـل بشكـل أفضـل من الاقتصـاد الرأسمالى للأسباب التالية :

أولاً : لأنه يتمتع بتوازن طويل المدى ، الأمـر الذى يفتقده الاقتصاد الرأسمالى إلى حد بعيد .

ثانيًا : لأن هذا الاقتصاد المتوازن على المدى البعيـد ، يحقق العدالة الاجتماعية التـى تحدث عنهـا كـارل مـاركـس ، بمعنـى انعـدام استغـلال العمال المشاركين ، خلال الأسواق النقدية . وينهـى في الوقت نفسه استغلال العمال فى ظل النظـام الرأسمالي، وفقًا لمنطـق قيمة العمـل ، على أيدى الرأسماليين . ومن هذا المنطلق تتحقق العدالة فى توزيع الدخل .

لقد عـرفت الحضـارة الصناعيـة العديـد من المشـاكل الجادة ، اقتصـاديًا واجتماعيـًا وبيئيًا وعـالميـًا ، مثل البطـالـة والاستغـلال وعدم عـدالـة توزيـع الدخول، والكساد والتضخم ، وتـركيز رءوس الأموال ، والعنف والجريمة ، والتفرقة بين البشر على أسس وراثية ، كـالعرق واللون والجنس والعمر ، وعلى أسس سلفية ، كالدين والعقيدة والثقـافة واللغة ، ومثل البيروقراطية وتخريب البيئة ، والفقـر فى الدول الناميـة ، والصراعات العالميـة القائمة على المصـالح

الدولية والتناقضات الأيديولوجية ، ومثل التهديد النووى وسباق التسليح . . .

عرفت الحضارة الصناعية كل هذه المشاكل ، وفشل اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكى المخطط فى حلها .

وزاد الطين بلة ، أن العديد من هذه المشاكل ـ فى المجتمع المعاصر ـ تكون متبادلة التأثير ، شديدة الارتباط ببعضها البعض . وهذا يفيد أن الكل لايتكون من أجزاء منفصلة ، ولهذا فإن هذه المشاكل لا يمكن مواجهتها إلامن خلال علاج شامل كلى ، يقوم على رؤية متكاملة ، تتضمن تفهماً لطبيعة التحول الذى يمضى بالبشر إلى مجتمع المعلومات .

وهذا الطرح ـ غير التفصيلى ـ لمستقبل الاقتصاد فى مجتمع المعلومات ، يستحق الدراسة والتأمل من جانب الدارسين والعاملين والمفكرين فى المجال الاقتصادى ، فى جميع أنحاء العالم العربى .

الفصل الثامن

الأمل الواقعي للشعوب العربية

الفهم المتكامل لما يحدث فى العالم ، هو السبيل الوحيد لمواجهة الضياع الذى يشعر به الإنسان العربى ، والذى يقوده إلى الإحباط أو اللامبالاة ، وفى بعض الأحيان إلى الارتماء فى أحضان التطرّف والتمرّد والعنف والانتحار .

وما قدمناه فى الفصول السابقة هو محاولة لتوضيح طبيعة التحوّل الذى يمر به العالم فى هذه الأيام ، على أساس الفهم المتكامل الشامل لجوهر التغيّرات الحادثة ، والتى تنقلنا من حياة فرضها صالح المجتمع الصناعى ، إلى حياة جديدة ، تختلف عن الحياة السابقة ، وتتناقض معها فى كثير من الجوانب . هذا الفهم الذى نطرحه ضرورى . . فبدونه تضيع الأولويات فى النظر إلى عناصر التغيير ، وتختلط العناصر الأساسية للتغيير بالعناصر الفرعية الناتجة عنها ، ويصعب تصوّر الخريطة المترابطة للمجتمع الزاحف .

ولتأكيد وتوضيح التصوّر الذى طرحناه ، أجرينا عدّة تطبيقات على المجالات الأساسية المختلفة للنشاط البشرى ، فى محاولة لتصوّر طبيعة مستقبل كلّ منها ، حتّى نحصل فى نهاية الأمر على خريطة متماسكة ، تساعدنا فى عمليات إعادة البناء المطلوبة ، والتى تتيح لكل شعب أن يحلّ مشاكلة حلاً جذريًا ، ويتجاوز عناصر التخلّف التى تعوق تقدّمه ، ويمضى إلى القرن الحادى والعشرين من موقع أفضل .

أجـرينا هـذه التطبيقـات بالنسبـة لمستقبـل التعليم ، والإدارة ، والممارسـة الديمقـراطية ، والإعـلام ، والاقتصاد . وقـد اخترنا هـذه التطبيقات ، لأنها تتنـاول أهم مجالات النشـاط البشرى ، الاجتماعيـة والاقتصـادية والسيـاسيـة والثقافيـة . من واقع هـذه التطبيقات ، يمكـن لأى مفكر عربـى أن يتصدّى لتصوّر مستقبل أى واقع حالى ، أو نشاط بشرى ، فى مجتمع المعلومات .

هـذا المنهـج الفكـرى الـذى نقترحـه ، يحمينـا مـن التنـاول الجزئى عنـد استشراف المستقبل ، ذلك التناول الجزئى الذى يقع فيه معظم الذين يتصدّون لهذه المهمة ، والذى يقود إلى نتائج مضلّلة حول مستقبل الظواهر والأوضاع . ربما يكون من المفيـد فى هذا المجال ، أن نقدّم مثـالاً لذلك فيما يطرحـه بعض المفكرين ، عن الحروب والحروب الاستعمارية .

حروب عصر الصناعة

الحرب . . مـن بين الكلمات التـى تحتـاج إلى فهم معـانيهـا المتبـاينـة عبر التاريخ . لقـد عرف العالم حروبـًا بين القبائل ، وحروبًا امبراطـورية كبرى فى عصر الزراعـة ، حتى وصلنـا إلى حروب التوّسـع الاستعمارى التى شـاعت فى عصر الصناعة ، والتى قـادت إلى الأوضاع العالمية الحالية ، بكل مـا فيها من مآس ومهازل .

وإذا تسـاءلنا اليـوم عـن مستقبل الحروب ، فنحـن نعنـى بذلـك الحروب الاستعمارية ، التى شاعت فى عصر الصنـاعة ، على مدى القرنين الماضيين . وما ترتب عليها من حروب صغيرة ، أقحمـت فيها شعوب لا ناقة لها فيها ولا جمل .

الكثير من الكتّاب المستقبليين ، ومن الإخصائيين العسكريين ، يتحدّثون

عن حروب المستقبل بشكل مجردً عن دوافعها ، وبالاعتماد على التناول الجزئى للخط التكنولوجى ، فينصرفون إلى رسم صورة حروب المستقبل بشكل معزول عن باقى الخطوط . وهم يتحدّثون عن حروب الفضاء التى تعتمد على آخر ما حققه التطور التكنولوجى ، عن استخدام الليزر ، وعن حاملات جنود تنتقل بسرعة من قارة إلى أخرى عبر الفضاء الخارجى ، وعن الأسلحة التى تستفيد من تطوير الهندسة الوراثية ، إلى آخر ذلك .

إذا أردنا أن نعرف مستقبل استعمار عصر الصناعة ، وما اقتضاه من حروب، لابد أن نتّفق أولاً على أهداف هذا الاستعمار وهذه الحروب . وهى تتضمن فى رأيى :

* المزيد من مصادر طاقة الحفريات ، المحدودة بطبيعتها (فحم وغاز بترول) .
* المزيد من المواد الخام التى تعتمد عليها الصناعة بشدّة .
* الاستفادة من الأيدى العاملة الرخيصة فى الدول المستعمرة .
* فتح الباب لأسواق جديدة أمام منتجات الدول التى تستعمر .

ثم علينا بعد ذلك أن نبحث بين مؤشرات التحول المستقبلى التى تسود العالم ، لنرى ما إذا كانت ستقود إلى تأكيد هذه الأهداف أم إسقاطها . وفى هذا المقام ، يمكن أن نختار بعض المؤشرات التى تكون أكثر تأثيرًا فى هذا المجال :

١ ـ التحوّل من طاقة الحفريّات إلى أشكال جديدة ومتجدّدة من الطاقة .
٢ ـ تخليق المواد ، واعتماد أسس جديدة للعمل الصناعى ، وبزوغ صناعات جديدة .
٣ ـ التحوّل من العمل العضلى البدنى إلى العمل العقلى .
٤ ـ التحوّل من الاقتصاد الدولى إلى نظام الاقتصاد العالمى ، وإلى الاقتصاد عابر الدول .

من تأمل الجانبين ، جانـب مبررات الحروب ، وجانب مؤشرات التحوّل ، سنرى أن الواقع الذى نمضى إليه يبطل المبررات التى أوردناها .

* مع تنـاقص رصيد وقـود الحفريّات ، وتصـاعد تكلفة الحصـول عليه ، ومع مـا تقدمـه التكنولـوجيا المتطوّرة مـن آفاق جـديدة لأشكـال جديـدة من الطاقة ، كالطاقة الشمسية (الخلايا الضـوءكهربية) ، وطاقة الاندماج النووى التى تتوفـر خاماتها فى البحار والمحيطـات ، ولا تسبب مخاطر طاقـة الانقسام النووى ، ولا ما يصاحبها من تلويـث للبيئة . ومع كون الأشكال الجديدة من الطاقـة تكون أكثر توافقـًا مع احتياجـات الصناعـات الجديدة ، مـن حيث انخفاض ما تستهلكه من طاقة ، ومن حيث ما يستجد من توجه لا مركزى فى البؤر الصنـاعية ، ومـا يترتب على هـذا من الاعتماد على مصـادر محلية محدودة ومتنوعة من الطـاقة . . مع هذا كلّه لن تضطـر الدول الكبرى إلى البحث عن مصادر للطاقة من خارج حدودها .

* نتيجة للاستهلاك المكثّف للمواد الخام خـلال عصر الصناعة ، تناقص أيضًا رصيدها ، وتصاعدت أسعارهـا . ومن ناحية أخرى ، توصّل العلماء إلى أسـس تكنـولـوجيـة متطـوّرة لتخليـق المواد ، تعتمـد على مـواد لا تنضـب كالسيليكـون والسيراميك بعد إضافـة بعض الأكاسيـد المعدنية . وقد تـوصّل العلماء فعلاً إلى صنـاعة محرّك طائرة من السيراميـك ، أخفّ وزنًا وأكثـر تحمّلاً للحرارة . ولهذا ، ستجد الدول الكبرى على أرضها وفى مياهها الإقليمية ، كلّ احتياجـاتها من المواد الخام . وبفضـل تطوّر تكنـولوجيـا الهندسـة الوراثيـة ، ستتوفرللدول الكبرى حاجاتها ، وما يزيد عن هذه الحاجات ، من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية ، مما لا يقتضيها البحث عن ذلك خارج حدودها .

* أما الحاجة إلى الأيدى العاملة الرخيصة ، فستنقضى بالتحوّل من العمالة العضلية إلى العمالـة العقلية . كما أن الصنـاعات الجديدة البـازغة تحتـاج من

العامل العقلى أن يكون مبتكرًا خلاّقـًا . وهذا الشرط لا يستقيم مع السخرة ، سواء كانت سخرة العمال داخل الـدولة ، أو سخرة أبناء المستعمرات . يحدث هذا فى الوقت الذى تتحوّل فيه الصناعات التقليدية إلى الأوتوماتية ، والاعتماد على الإنسان الآلى ، والإدارة الرقمية الألكترونية ، مستغنية عن العمالة العضلية ومتجهة إلى العمالة العقلية .

* بقى لنا بعـد ذلك مبرر توسيع الأسواق أمام إنتـاج الدول الكبرى . وما طرحناه عند الحديث عن مستقبل الاقتصاد ، يفيد أن الاقتصاد العالمى الجديد يخرج عـن ولايـة الـدول . وينهـى مسألـة فتـح الأسـواق الجديـدة بـالحروب الاستعمارية .

المرأة .. بين الصناعة والمعلومات

نفـس المنهـج الـذى التـزمنـا بـه فى تصـوّر مستقبـل الاستعمار والحروب الاستعماريـة ، يمكن أن نعتمـد عليـه فى تصـوّر مستقبل أى وضـع آخـر . . وليكن ذلك مستقبل المرأة فى مجتمع المعلومات .

لابد أن نـرصد التغيّرات التـى طرأت على وضـع المرأة تاريخيـًا ، والأسباب المجتمعية التـى كانـت وراء هذه التغيّرات ، تمهيـدًا لتصوّر وضعهـا فى مجتمع المعلومات .

* فى مجتمعات القنـص والصيد السـابقة للمجتمعـات الزراعيـة ، فرض الحمل والإرضاع على المرأة وضعًا خاصًا ، أتاح للرجل أن يسيطر عليها . فترك الرجل امرأته مع صغارها ، وانطلـق فى رحلات صيده ، مواجهًا المخاطر ، مما جعله يتميز ببناء عضلى أكثر تفوّقًا .

* وحتّى عندما استقرّ الإنسان ليـزرع ، ورغم مساهمة المرأة فى العديد من

جوانب العمل الزراعى ، تواصلت أوضاع مجتمع الصيد ، اعتمادًا على المكانة التى كان الرجل قد اكتسبها من قبل ، وقام المجتمع الأبوى ، الذى تسود فيه سلطة الرجل . واستمرّ هذا الوضع على مدى عشرة آلاف سنة ، هى عمر المجتمع الزراعى .

قنوات الأجر المنخفض

ومنذ أكثر من قرنين ، قامت الثورة الصناعية . ورغم ما جاءت به من تغيّرات هائلة فى المجالات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية ، مما أعطى طابعًا جديدًا ـ كل الجدّة ـ على العلاقة بين الرجل والمرأة ، إلاّ أنها أبقت على نوع من عدم المساواة البيولوجية . لماذا ؟ ، لأن طبيعة العمل فى المجتمع الصناعى بقيت معتمدة أساسًا على القوّة العضلية المحضة .

ورغم أن المرأة قامت بالعمل الجسمانى فى الحقل والمنجم والمصنع ، فقد نظر إليها الرجل دائمًا باعتبارها أكثر فائدة فى الأعمال التى لا تعتمد على القوّة الفظّة . . وحتّى عندما أبدت المرأة استعدادها للقيام بأشقّ الأعمال ، جرى تصنيفها فى قنوات الأجر المنخفض ، والوظائف الدنيا ، باستثناء بعض الحالات الخاصة .

أمّا المرأة التى بقيت فى البيت ، والتى قامت بمهام العمل غير مدفوع الأجر، كتدبير شئون الحياة اليومية للأسرة ، فإن جهدها هذا لم يدخل فى الحسابات الاقتصادية للمجتمع الصناعى ، شأنه شأن باقى الأعمال التى كانت تندرج فى قطاع الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى .

كانت هذه هى حال المرأة طوال قرون سيادة مبادئ المجتمع الصناعى . ومع كلّ حركات تحرير المرأة ، ومع كلّ النيّات الطيبة من جانب الرجل ، بقى

الوضـع دون تغيير جذرى نتيجة لطبيعة العمـل فى المجتمع الصناعـى ، التى تعكس صالحه الاقتصادى .

وكما نقول دائمًا ، القيـم الجديدة والإنسانيـة ، تبقى مجرّد قيـم ننادى بها ، ونعبّر عنها شعرًا ونثرًا ، لكـن لا يكتب لها أن توضع موضع التنفيـذ إلاّ عندما تصبح احتياجًا اقتصاديًا .

سقوط حجّة التمييز

لم يبدأ التغيّر فى وضع المرأة ، إلاّ بعد أن بدأت تهتزّ مبادئ وعقائد المجتمع الصناعـى ، وإلاّ بعد زحف التغيّرات الجذرية المتـلاحقة ، التى تحمـل معها مبادئ وعقائد جديدة ، منها :

* التحـوّل مـن العمـل العضلى إلى العمل العقلى . وهـذا يسقـط حجّـة تاريخيـة أساسية فى تمييز العـامل الرجـل على العاملة المرأة . ويسقط بـالتبعية التمييـز فى الأجـور ، أو فى نـوع الأعمال الموكلـة . ويسـاعـد على هـذا تطـوّر إمكانيات التحكّـم فى النسل ، التى تجعل ضبط الحمل وتـوقيته فى يد المرأة ، ووفقًا لإرادتها .

* ومع تطـوّر الكمبيوتر الشخصـى والمنزلى ، وقيـام نظام الكابـلات التى تربطه بجهات العمل ومخازن المعلومات ، ومـع تزويد البيت بالأجهزة المتطوّرة ألكترونيًا ، سينتقل جانب كبير من العمل إلى البيت ، سيتاح للمرأة أن تمارس عملها فى بيتهـا لأطول فترة ممكنة ، دون أن يكـون هذا على حساب مـا يخصّها من الواجبات المنزلية ، أو على حساب الترابط الأسرى .

* لم يدخل الإنتاج من أجل الاستهـلاك الشخصى فى حسابات الاقتصاد الصناعـى . ولمّا كان عمل المرأة فى البيت ، مـن إنجاب وإرضاع وتربيـة ومن

طهى وحياكة وتنظيف وكل ما يدخل فى باب رعاية البيت ، لمّا كان هذا كلّه يعتبر إنتاجًا من أجل الاستهلاك الشخصى . فقد أدينت المرأة التى تبقى فى البيت ، بأنها من القوى غير المنتجة . إلاّ أنه مع النمو المتزايد لحجم الإنتاج من أجل الاستهلاك الشخصى فى مجتمع المعلومات ، ومع انتشار نشاط «اخدم نفسك » ، و « اصنعها بنفسك » ، يصبح هذا القطاع من الإنتاج هامًا ، ومعترف به فى اقتصاد مجتمع المعلومات . وهذا يصحّح خطأ إغفال القيمة الاقتصادية لعمل المرأة ـ والرجل ـ المنزلى .

ليست مدينة فاضلة

هذا هوالمنهج الذى أطرحه ، وهذه هى تطبيقاته المختلفة . وعلى ضوء ذلك يجب أن نعيد النظر فى كلّ ما تعودنا أن نأخذه مأخذ الأمر المسلّم به .

ولابد أن يكون واضحًا فى كلّ ما أطرحه من تصورات لمستقبل أىّ نشاط بشرى ، أننى لا أنطلق من عقيدة ، أو من مدينة فاضلة أحلم بها ، أو من تصوّرات مثالية تقود إلى ترديدنا « ينبغى هذا » ، و « لا ينبغى ذلك » . هذا هو بالتحديد ما يجنّبنا الشطط فى استخلاصاتنا ، ويجعل ما نقوله صالحًا لحد أدنى من الاتفاق بين مختلف التوجّهات الفكرية التقليدية . إننّا نرصد مسار التغيير والتحوّل ، ونحددّ موشرات هذا التطوّر التى يطّرد تأثيرها ، عامًا بعد عام ، ثم ندرس العلاقات المتبادلة بين المؤشرات ، والأسباب التى قادت إليها . وبعد ذلك ، نقيم تصوّرنا ـ على أساس ذلك كله ـ لطبيعة الأسس والمبادئ والعقائد التى يقوم عليهاالمجتمع الزاحف ، بصرف النظر عن حكمنا الأخلاقى عليها ، وعمّا إذا كانت خيرًا أم شرًا .

هذا هو السبيل لتصوّر مستقبل أى شيء ، وأى وضع .

وهذا هو السبيل إلى التعرّف على ما يجب علينا أن نفعله ، حتّى نستفيد من اندفاع التغيير الشامل المتسارع ، دون أن نفقد هويتنا الحقيقية ، ولكى لا نتركه يجرفنا ، وقد فقدنا إرادة الفعل .

يجب أن تكون لدينا الشجاعة لمناقشة أى شىء ، وأى فكرة ، وأى تصوّر، مهما كان عدد الآخذين به ، ومهما كان طول زمن الأخذ به .

مثال ذلك ، فكرة أو حلم أو عقيدة الوحدة العربية الاندماجية الشاملة ، أى قيام دولة عربية موّحدة كبرى ، لها قيادتها المركزية التى تتخذ قراراتها . تلك الدولة التى تتراكم فيها كلّ طاقات وموارد الدول العربية المختلفة ، ممّا يجعلها قوّة هائلة ، تستطيع أن تتصدّى للقوى المسيطرة على مقدّرات العالم .

الإجابة القاسية

هل من المفيد ــ أو من الممكن ـ أن نسعى هذه الأيام لتحقيق ذلك الحلم القديم ؟ . هل يمكن للعرب أن يفعلوا ما فعله غاريبالدى فى إيطاليا ، أو بسمارك فى ألمانيا ، أو ما فعله ستالين فى روسيا ؟ .

الإجابة ـ التى قد تبدو قاسية ـ هى أن ذلك الحلم قد مضى زمانه . كان ممكنًا ومفيدًا منذ ٥٠ سنة مضت ، وكان ممكنًا أيضًا خلال القرن السابق لذلك التاريخ . مع اعترافنا بأن الظروف الموضوعية للدول العربية ، ونتيجة لاستعمارنا على يد الدول الصناعية الكبرى ، لم تكن تسمح به . وإذا كانت هذه الظروف قد تغيّرت اليوم ، وإذا كانت الدول العربية قد تحرّرت ـ إلى حدّ ما ـ من سيطرة الدول الصناعية الكبرى ، فإن ظروف التحوّل إلى مجتمع المعلومات تجعل من غير الممكن أو المفيد أن نمضى فى ذلك الحلم .

لماذا ؟ .

لأن عصر الوحـدة الاندماجيـة بقيادتها المركـزية ، قد انتهـى على مستوى العالم أجمع . حتّى الوحدات المركزية التى كانت قد قامت بالفعل خلال عصر الصناعة ، بدأت تتداعى ، أو تعيـد بناء ذاتها على أساس الأسس الجديدة . لقد كـان الكيان المركزى الكبير ممكنًا خـلال عصر الصناعة ، لأنه كـان متفقًا مع طبيعة الحياة فى ذلك العصر ، لكنّه يتناقض مع الواقع الجديد الذى يزحف على العالم . لقـد شهدنا ، فى السنوات الأخيرة ، تحلّـل العديد من الكيـانات المركزية الكبرى وسنشهد فى السنوات التالية المزيـد من هذا ، بل ويتوقّع علماء المستقبل فى الولايات المتّحدة الأمريكية ، أن تبدأ عدّة ولايات فى الانسلاخ عن الكيان الفيـدرالى الأمريكى ، إذا لم تسرع الـولايات المتحدة إلى إعـادة النظر فى السلطـات المركـزيـة التـى تجمّعـت فى يد مـؤسسـة الـرئاسـة ، وفى أجهـزتها التنفيذية .

ستشهد السنوات القليلة القادمة تغيّرات جذريـة فى كلّ الكيانات المركزية الضخمة ، سواء كان ذلك الكيان دولة ، أو مؤسسة ، أو شركة . وربما نكون قد لمسنـا ذلك ، فى حـديثنا قبـل هذا ، عـن ديموقـراطسة المشـاركة ، وعـن لامركزية العمل الإدارى ، وعن تحلّل نفوذ وسائل الإعلام المركزية الضخمة .

تنظيمات شبكية عربية

لكن هذا لا يعنى أن هدف تراكم الطاقـات العربية قد انقضى ، كلّ ما فى الأمر أن السبيل إلى ذلك يتّخذ مسارًا جديـدًا ، يتّفق مع أسس ومبادئ مجتمع المعلومات الزاحف . والتنظيم الشبكـى هو أنسب أداة فى هذا المجال . ولقد تكلمنا عنـه من قبـل ، باعتبـاره البديـل المعاصر للشكـل التنظيمى الهرمـى البيروقراطى الذى عرفه واعتمد عليه المجتمع الصناعى .

الشكل الجديد للعلاقات العربية الشبكية ، رأينا إرهاصات لها فى بعض التجمّعات العربية ، إلاّ أن غياب الوضوح حول هدف وطبيعة وجدوى هذه التجمّعات ، قاد إلى انهيار العديد منها ، وإلى انحراف بعضها عن الخطّ السليم الذى يضمن استمرارها . هذا بالإضافة إلى أن جميع هذه التجمّعات قد قامت على أساس يفقدها معناها ، فهى قد قامت بين حكام عرب أو أنظمة حاكمة عربية ، ولم تقم بين شعوب عربية . ومن هذا يمكن أن نسجّل الاستخلاصات التالية :

* التجمّعات العربية يجب أن تقوم بين شعوب عربية ، ومن أجل المصلحة المتبادلة بين هذه الشعوب . وهذا لا يتحقّق إلاّ إذا كانت هذه الشعوب تشارك فى مسئولية اتخاذ القرار ، فيما يمس مصالحها القريبة والبعيدة. ومن هنا ، يقوى التجمّع العربى ، ويحقّق فوائده ، إذا كانت الشعوب الداخلة فيه تمارس حقوقها الديموقراطية بالمعنى المعاصر الذى طرحناه من قبل .

* يجب أن تقوم التجمّعات العربية على أساس التنظيم الشبكى ، وليس على أساس التنظيم الهرمى بما فيه من مركزية وتسلسل للرئاسات . وأساس التجمّعات الشبكية بين الأفراد ، وبين المؤسسات ومجموعات العمل الإنتاجى والخدمى ، ينطبق أيضًا على الدول . وهذا يعنى أن تكون تجمّعات تستهدف تبادل المصالح الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وليست أحلافًا عسكرية أو جبهات سياسية أو تكتّلات تصادمية ، قائمة على أيديولوجية أو عقيدة .

* إذا كان أساس التنظيم الشبكى هو تبادل المنافع ، فمن الطبيعى إذا ما شعرت دولة ما أن هذه المنافع لم تعد متحقّقة ، أن تنهى وجودها فى ذلك التجمّع . ومن ثم ، يكون بقاء الدولة فى تجمّع ما ، رهن باستمرار تحقّق المنافع ، أى أنه وجود موقوت .

* دخول الدولة فى تجمّع ما ، وفقًا للتنظيم الشبكى ، لا يمنع دخولها فى تنظيمات شبكية أخرى ، فى نفس الوقت . فالمصالح المتابينة لشعب ما قد لا تتحقّق بالدخول فى تجمّع واحد .

* قيام هذه التجمّعات على أساس تبادل المصالح ، يعنى أن تكون للشعب رؤية مستقبلية واضحة بالنسبة لما يريده ولما ينفعه . ولا يجدى - فى زمننا هذا - أن يتكفّل رئيس أو حاكم ، بتصوّر مصالح شعبه . وكلّما كان التجمّع معبرًا عن المصالح المتبادلة الحقيقية للشعوب ، كلما اكتسب بقاء ومصداقية .

* * *

يحلو لبعض الكتّاب والمفكّرين أن يتحدثوا عن أن العالم متجه إلى عصر الكيانات الكبيرة . وهم يعطون لذلك مثلاً بما يجرى حاليًا بين الدول الأوروبية . وواقع الأمر ، أننا نتجه إلى عصر الكيانات الصغيرة التى تدخل فى كيانات كبيرة من خلال التنظيم الشبكى . وما يجرى فى أوروبا الآن ، سيكتب له النجاح أو الفشل ، بقدر التزامه أو عدم التزامه بما حدّدناه فى ما سبق من استخلاصات

خـــاتمـــة

إلى من أتوجّه بالحديث ، فى هذا الكتاب ؟ .

إلى المفكّرين ، والمثقّفين ، والكتّاب ، وأصحاب الاهتمام العام ، من جميع المسالك والأعمار . وربما إلى بعض السياسيين ، الذين لم تقض ممارستهم السياسية على قدرتهم على التفكير الموضوعى ، فيما هو أبعد من يومهم .

وما هو الهدف من هذا الكتاب ؟ .

* إيقاظ وعى القارئ بالحقائق الجديدة التى تسود العالم ، والتى تقتضى إعادة النظر الشاملة لكل ما كان مستقرًا .

* وضع إطار واقعى لتفكير كلّ عربى ، فى مشاكل بلده ، ومنطقته ، والعالم أجمع .

* وصول كل مواطن عربى إلى فهم واضح حول أوضاع بلده ، يتيح له تقييمًا أمينًا للأرض التى يقف عليها ، والتى يمكن الانطلاق منها إلى إعادة البناء الشامل ، من أجل تجاوز التخلّف الحالى .

* تشجيع إجراء الحوار الواسع ، الحقيقى والواقعى ، على أساس الفهم الجديد ، لواقع حياة البشر ، فى مجتمع المعلومات . حوار بين مختلف التوجّهات التقليدية ، التى قامت على أفكار أو نظريات أو عقائد ، نابعة من أوضاع مجتمعية تاريخية . وبشكل محدّد تجاوز أزمة التفكير السلفى . ونحن نعنى بالسلفية هنا ، محاولة حل المشاكل وإعادة البناء ، اعتمادًا على الأفكار الأيديولوجيات والعقائد النابعة من ظروف مجتمعية مناقضة للظروف المجتمعية الزاحفة على العالم . والسلفية وفقًا لهذا ، تتجاوز التفكير الدينى التقليدى ، أيًا كان الدين ، إلى التفكير الليبرالى التقليدى ، والتفكير الماركسى ، والتفكير القومى العربى التقليدى ، والتفكير الناصرى .

* تشجيع التـأمّل الصادق لكلّ مـا نطلق عليه تعبير هويتنـا الخاصة ، أو ذاتيتنا المتميـزة ، أو تراثنا ، على أساس الفهـم العام الذى طرحنـاه ، للتعرّف على جـذور ذلـك كلّـه ، والسيـاق الذى ينبـع منـه ، بهدف التخلّـص مـن الرواسـب السلبية التى نبعت مـن مراحل متخلّفـة فى مسيرة التطوّر البشرى ، وتأكيـد العناصر الإيجابيـة التى لاتتعـارض مع هـذه المسيرة ومع واقـع التطوّر الحالى الذى يمرّ به الجنس البشرى . والاستفادة من هذه العناصر الإيجابية عند رسم إطار الرؤية المستقبلية الخاصة بكـل شعب ، بما يحقّق له أصالته وتميّزه ، وسط الشعوب الأخرى . باعتبار أن التنّوع والتمايز سمتان أساسيتان فى مجتمع المعلومات ، على عكس ما كان يقتضيه المجتمع الصناعى من نمطية وقولبة .

* الوصـول إلى حدّ أدنى مـن الاتفاق ، بين المواطنين ، حول أسـاسيات إعادة البنـاء ، فيما يمكن أن نطلـق عليه اسـم « البيان المستقبلى » . وإجـراء أوسع حوار ، على مختلف المستويات ، حول هـذا البيان ، لتنوير الرأى العام بحقائق العصر ، وإنقاذه من غوغائية العمل السياسى ، ومن إغراء الوقوع فى الأحـلام والأفكـار التـاريخيـة المنقضيـة . ثم إعـادة صيـاغـة ذلـك « البيـان المستقبلى» ، على ضوء ما يستجدّ من رؤى وأفكار خلال الحوار الواسع . وهذا يعنى أن البيـان المستقبلى الذى أتحدّث عنه ليس نصّـا مقدّسا ، بل هـو إطار عمل ديناميكى ، يتطوّر وفقًا لما يستجدّ من فهم وحقائق .

* وضع هذا البيان كوثيقة أمام سلطـة اتّخاذ القرار ، وأمام القوى المحافظة صاحبة المصلحـة حاليًا في المجتمع ، والتى تميل عـادة للحفاظ على الأوضاع القائمة ، رغم ما تجلبه من مشاكل ومتاعب .

* كل هذا الـذى قلناه ، يقف عند حـدّ إشاعة الفهـم السليـم المتكامل ، والحوار الحىّ المفتوح ، أمّا التنفيـذ ، وأمّا إعادة البناء ، فـلا يمكن أن تبدأ إلاّ بشكل شامل ، وعلى أساس الفهم الذى نسعى إلى إشاعته .

* * *

الفهـــرس

المراجع

BELL, Daniel .

* The Coming of Post - Industrial Society . (Basic) 19

BROOKFIELD, Stephen.

* Developing Critical Thinkers.(Jossey - Bass) 1987 .

CETRON , Marvin & GAYLE, Margaret.

* Educational Renaissance. (St. Martin's) 1991.

COSTELLO, Neil & RICHARDSON, Michael .

* Continuing Education For The Post - Industrial Socie
(The Open University Press) 1987 .

DRUCKER, Peter.

* The New Realities. (Harper & Row) 1989.

FERGUSON, Marilyn.

* The Aquarian Conspiracy . (Tarcher) 1980.

MASUDA, Yoneji.

* The Information Society . (World Future Society) 1981.

NAISBITT, John.

* Re-Inventing The Corporation. (Futura) 1985.
* Megatrends. (Warner Books) 1984.
* Megatrends 2000. (Morrow) 1990.

TOFFLER, Alvin.

* The Third Wave . (Bantam) 1980.
* Previews And Premises . (Pan) 1983 .
* The Adaptive Corporation. (Pan) 1985 .

Yamaguchi, Kaoru.

* Paradigm Shift In Economics Toward An Information Society . (Unesco) 1991 .

مستقبليات : راجى عنايت
صدر منها حتّى الآن

* أحلام اليوم حقائق الغد (دار الشروق)
* هذا الغد العجيب (دار الشروق)
* العالم سنة ٢٠٠٠ (دار الشروق)
* المستقبل بين الشرق والغرب (دار الشروق)
* ثورة حضارية زاحفة (دار الهلال)
* حوار مع الصديق الذكى (دار الشروق)

رقم الإيداع ٤٩٤٨ / ٩٢
I. S. B. N. 977 - 09 - 100 - 8

مطابع الشروق

القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٣٩٣٤٥٧٨ - ٣٩٣٤٨١٤
بيروت: ص ب: ٨٠٦٤ - هاتف ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣

هذا الكتاب

راجى عنايت ، من القلائل الذين تخصصوا فى الدراسات المستقبلية فى العالم العربى ، وربما يكون الوحيد الذى يواظب على الكتابة أسبوعيًا فى مجلة «المصور» ، وعلى مدى السنوات العشر الأخيرة ، حول المستقبل والرؤية المستقبلية ، وحول أهمية الاعتماد على الفهم المستقبلى فى التعرّف على جذور مشاكل المجتمعات العربية ، وفى التوصّل إلى حلول متكاملة باقية لها . وعلى مدى السنوات الأخيرة ، ظهرت له عدّة كتب تناقش قضايا المستقبل ، من النواحى التكنولوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية .

وفى هذا الكتاب يقدم الكاتب المستقبلى راجى عنايت خلاصة دراساته وأفكاره ، ويطرح بشكل واضح متسلسل طبيعة التغيّرات التى يمر بها العالم حاليًا ، وكيف تقود إلى تحوّل جذرى فى الأسس والمبادئ والعقائد التى تقوم عليها حياة الجنس البشرى . وهو يرسم معالم المجتمع الزاحف ، اعتمادًا على المؤشرات التى بدأت تفعل فعلها فى حياتنا . ثم هو يجرى عدّة تطبيقات على تصوّر مستقبل مختلف جوانب النشاط البشرى ، إعتمادًا على الرؤية المتكاملة التى ترسمها هذه المؤشرات ، فيتناول بالتفصيل مستقبل التعليم والإدارة والاقتصاد والممارسة الديمقراطية والإعلام والحرب والمرأة والوحدة العربية .

الناشر